

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية-الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة (1974-2011م)

إعداد الطالب

فلاح عواد الشراري

إشراف

أ. د. عبدالفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب فلاح عواد الشراري الموسومة بـــ:

العلاقات السعودية – الامريكية وأثر النفط فيها للفترة 1974–2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2011/12/20	مشرفاً ورئيسا
أ.د. مازن أحمد العقيلي		2011/12/20	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2011/12/20	عضواً
أ.د. احمد سليم البرصان		2011/12/20	عضواً



عميد الدراسات العلـــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدي الذي لم يبخل علي بعطائه السخي، إلى من علمني
كيف يكون النجاح مع الصبر

إلى والدتي نهر عطاء المحبة والحنان الذي ما نضب نبعه

إلى جميع أخوتي

إلى زوجتي الغالية

فلاح عواد الشراري

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده لا شريك له، له الحمد وله الملك يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد،

ففي ختام إعداد هذه الدراسة أشكر الله عز وجل أولاً الذي أعطاني ومدني بالعزم والمثابرة والعون في إتمام هذه الدراسة.

ومن ثم أقدم وافر شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة، كما أتقدم منه بعظيم عرفاني وامتناني على الجهود الطيبة التي بذلها في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة، سائلاً المولى عز وجل أن يمده بموفور الصحة والعافية، وأن يجزل له الثواب والعطاء في دنياه وآخرته.

كما أتقدم بخالص شكري ووافر امتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين تكرموا بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الكرام في القسم لمعاملتهم وتعاونهم معي في مراحل الدراسة.

وأخيراً، لا يفوتني أن أشكر الأهل والأصدقاء الذين قاموا بتشجيعي وتسهيل أعمالي والمساهمة بإكمال هذه الدراسة.

وإلى هؤلاء جميعاً أقدم شكري واحترامي

فلاح عواد الشراري

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

ملخص

العلاقات السعودية-الأمريكية وأثر النفط فيها
للفترة (1974م – 2011م)

فلاح عواد الشراري

جامعة مؤتة 2011م

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية-الأمريكية، وكذلك بيان أهمية كل من البلدين للآخر، والعوامل والظروف العربية والإقليمية التي قد تؤثر على هذه المصالح.

اضطلعت المملكة العربية السعودية، في السنوات الأخيرة، بدور متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، وذلك بفضل موقعها الجغرافي وسيطرتها على مخزون هائل من النفط وفوائضها من البترودولارات، وأيضاً نتيجة للافتقار إلى الاستقرار في الأماكن الأخرى من منطقة الخليج. كما أعطت الاحتياطات النفطية الكبيرة للسعودية وقدراتها على الإنتاج النفطي تأثيراً كبيراً يفوق قاعدتها السكانية الصغيرة وقدرتها العسكرية. إلا أن فاعليتها السياسية في الشؤون الدولية تنبع من عوامل اقتصادية في المقام الأول.

أقامت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة علاقة خاصة، يرجع أصلها إلى الدور الكبير الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية للمملكة العربية السعودية منذ الثلاثينات. وقد تعززت تلك العلاقة بمراحلها المختلفة. إذ أصبح من الواضح أن المسؤولين في السعودية والولايات المتحدة يعتبرون أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساساً لحل القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وقضايا أمن الطاقة التي تواجهها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن المنظور الأمريكي، فإن القرارات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وكذلك المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وهدف الحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد كانت الأدوات الرئيسية لسياسة تطوير العلاقات بين البلدين هي النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي. وهذه الأدوات- كما يتخيلها المراقبون في كلا البلدين- تم النظر إليها على أنها مترابطة معاً. فالمساعي لتحسين العلاقات في أحد المجالات يتم تصورها على أنها وسيلة لضمان توثيق الصلة في المجالات الأخرى.

شهدت العلاقات السعودية-الأمريكية العديد من التحديات، فقد مثلت القضية الأساسية للعرب قضية فلسطين أحد أبرز التحديات في تلك العلاقة، كما أن الخطر السوفييتي هيمن على تلك العلاقات حتى انتهاء الحرب الباردة، وكذلك التهديد الإيراني لمنطقة الخليج العربي، ومحاولة إيران امتلاك السلاح النووي، وسعيها المستمر لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي، وقضايا إقليمية ودولية متعددة مثل الحرب الأمريكية على الإرهاب، وحرب الخليج الأولى, واحتلال العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، وقضايا أخرى مثل النفط والدور السعودي في التأثير في منظمة الأوبك، وبالتالي فقد أبرزت الدراسة أهمية كل من البلدين للآخر.

Abstract

The American-Saudi Relations and Effect of Oil Throughout the Period (1974-2011A.D.)

Falah Awad Al-Sharari

Mu'tah University, 2011

The goal of this study is identifying the effect of petroleum on the whole Saudi-American relationships, as well as identifying the importance of these two states to each other, the factors, the Arabian and regional conditions which may affect their interests.

The kingdom of Saudi Arabia has played a significant increasing role in the last few years in the regional and international affairs, this is due to its geographical location and domination on a great reserve and extra-petrodollars, in addition to the lack of stability in the other regions of the Gulf area. For all the above reasons, Saudi Arabia acquired a great impact that goes beyond its small population base and military competence, but Saudi political power in the international affairs springs out of the economic factor in the first place.

The kingdom of Saudi Arabia established special relationships with United States of America in the great role the American companies played in developing the petroleum resources in 1930s,. These relationships enhanced during their various stages. It is obvious that responsible in charge in both countries; Saudi Arabia and the United States of America concern preserving and enhancing these relationships which may provide the foundation to resolve the political, security, economic and power issues encountered by the kingdom of Saudi Arabia and the United States of America. From the American perspective, the decision taken by the government in the kingdom of Saudi Arabia may affect the American balance of payments, the future of the dollar, the American and international formula of power, the international economic prosperity, as well as the American interests in the Middle East region and Gulf area to find a comprehensive resolution of Arab-Israeli conflict.

The main instruments of policy to develop the relationships between both countries included in petroleum, weapons, trade, and political support. These instruments as imagined by observers of both countries are seen as correlated together, since endeavors to develop relations in one domain are seen as a method to strengthen the relationships in the other domain.

The relationships of Saudi-American witnessed several challenges, the Arab basic problem which is the Palestine conflict with Israel formed the most significant challenge in these relationships. Moreover, the danger of the Soviet Union which dominated these relationships until the end of the cold war, nevertheless, the Iranian threat in the Gulf region and its attempt to have nuclear weapons, and the seek to spread its domination on all the Gulf area, in addition to several regional and international issues, such as the American war against terrorism, the first and second Gulf wars, the Iraqi occupation of Kuwait, and other problems as petroleum and the Saudi role in the affecting OPEC and consequently, this study clarifies the importance of each country to the other.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

تعتبر العلاقات السعودية –الأمريكية ذات طابع خاص سواء على النطاق الخليجي والعربي بشكل خاص أو الإقليمي بشكل عام. وقد مرت هذه العلاقة عبر تاريخها بالعديد من الظروف والتحديات التي أثرت في مسيرة هذه العلاقات في مختلف جوانبها ومراحلها. وقد ترسخت العديد من الثوابت الإستراتيجية عمّقت من جذور التعاون بين كلا البلدين في مواجهة العديد من التحديات الإقليمية والعالمية، رغم أن تلك العلاقة لم تخلو من أحداث طارئة أثرت سلباً في العلاقات بين البلدين.

تعود أهمية المملكة العربية السعودية إلى إمكاناتها النفطية الهائلة، إذ بلغ إنتاجها النفطي عام 2004م (8897) ألف برميل يومياً، كما قُدرت احتياطياتها النفطية بـــ(259.43) مليار برميل عام 2003م (مجلس التعاون الخليجي، 2004). وإضافة إلى أهميتها النفطية، فإن اتساع الرقعة الجغرافية التي تشغلها، والظروف السياسية التي مرت بها المنطقة سواء الإقليمية منها أو الدولية زاد في أهمية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة. وقد بدأ الاهتمام الأمريكي بالسعودية في بدايات القرن العشرين على نحوٍ محدود، إذ كان هذا الاهتمام كجزء من الانفتاح الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. ثم تطور بعد ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها اكتشاف النفط بكميات تجارية في جزيرة العرب.

كان للأحداث التي عصفت بالمنطقة أثر كبير في تشكّل العلاقات السعودية– الأمريكية، عكست في جانبها الأكبر الحرص على المصالح المتبادلة لكلا البلدين، وعلى الرغم من القضايا والأزمات المختلفة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا الدراسة سوف تركز على أهم تلك الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والتي أثر فيها الجانب النفطي وأثرت فيه فيما يخص العلاقات بين البلدين، ومنها الحرب العراقية–الإيرانية، احتلال العراق للكويت عام 1990م، حرب الخليج

الثانية، وأحداث "11 سبتمبر" عام 2001م، واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003م.

كما ساهمت عوامل أخرى بشكل فاعل في إعادة تشكيل العلاقات السعودية – الأمريكية بشكل أوثق مما كانت عليه في الماضي، وذلك في مواجهة تحديات ما بعد أزمتي الخليج الأولى والثانية، ومثال ذلك زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي بدأ يزداد شيئاً فشيئاً وملف إيران النووي، الأمر الذي أدى إلى استشعار كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية للخطر الذي يتهدد دول المنطقة ، كما زاد من حدة هذه الأخطار الفوضى التي حلّت بالعراق وحالة الضعف وانعدام الأمن والاستقرار التي يعيشها، والذي كان يعتبر بوابة التصدي الأولى في مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة، وكذلك التخوف الأمريكي من أطماع الهيمنة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي، والتي تهدف إلى السيطرة على منابع النفط في هذا الخليج.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقات السعودية–الأمريكية وأثر النفط فيها. وكذلك البحث في توافق واختلاف المصالح والرؤى بين كلا الدولتين، إذ تهدف المملكة العربية السعودية من خلال استثمارها لموقعها المميز على الخارطة السياسية والنفطية إلى الحصول على الدعم الأمريكي على مختلف الأصعدة الأمنية والعسكرية والتكنولوجية من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الخليج العربي من المخاطر التي قد يتعرض لها، وكذلك تأمين الدعم الأمريكي للقضايا العربية والإسلامية وبخاصة قضية العرب الأولى القضية الفلسطينية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تهدف من خلال هذه العلاقات إلى ضمان ما يُسمى بـ"أمن الطاقة" في منطقة الشرق الأوسط، بهدف تأمين احتياجاتها النفطية. وكذلك ضمان وجود حلفاء لهم ثقل سياسي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط للتأثير في مجريات الأحداث بما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة. وتحاول هذه الدراسة التعرف على أثر تلك العلاقات على البلدين بشكل خاص وعلى المنطقة بشكل عام.

3.1 أهداف الدراسة

1 - التعرف على أثر النفط في العلاقات السعودية-الأمريكية في مختلف الجوانب.
2 - بيان دور النفط في بروز المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية فاعلة على المستوى الخليجي والعربي.
3 - بيان علاقة وأثر نفط المملكة العربية السعودية في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.
4 - توضيح مدى تأثير المملكة العربية السعودية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض القضايا من خلال استخدام النفط كسلاح.
5 - بيان دور الشركات النفطية في التأثير على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة العلاقات السعودية-الأمريكية من ناحيتين، هما:

1- الأهمية العلمية:

تتمثل هذه الأهمية بإسهام هذه الدراسة ببحث أكاديمي مبني على أسس منهجية وعلمية، وُظفت من أجل توضيح طبيعة العلاقات السعودية-الأمريكية، وتطورها، من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقات، وذلك منذ عام(1974- 2011م). والمراحل التي مرت بها تلك العلاقات من تلاقي وتعاون في مراحل واختلاف في مراحل أخرى حول عدد من القضايا المهمة للبلدين. كما تعتبر هذه الدراسة إضافة هامة وحديثة في دراسة العلاقات السعودية-الأمريكية، إذ أن معظم الدراسات المتعلقة بموضوع دراسة العلاقات بين كلا البلدين باللغة العربية قليلة وقديمة نوعاً ما.

2- الأهمية العملية:

إن الأهمية العملية لهذه الدراسة تأتي من خلال تناولها لواقع العلاقات السعودية-الأمريكية، كون تلك العلاقات ذات أهمية كبيرة بخاصة في منطقة الشرق الأوسط في

المنطقة، نظراً للموقع الذي تحتله المملكة العربية السعودية، باعتبارها لاعب أساسي ورئيس في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لموقعها لما تمتلكه من ثروات نفطية كبيرة، وكذلك لموقعها السياسي والجغرافي في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن الدراسة تتناول المصالح والأهداف التي يسعى إليها كلا البلدين، وانعكاساتها على المنطقة من حيث التواجد الدائم للولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمن إمدادات النفط السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية النفط في مسيرة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مراحلها المختلفة ، وعلى طبيعة المصالح المشتركة بين البلدين، وكذلك أهم العوامل التي أدت إلى بروز بعض الخلافات بينهما، مع التركيز على أهم الخصائص والروابط المشتركة بينهما، وأثر كل منهما على إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة.

ركزت الدراسة أيضاً على واقع العلاقات السعودية-الأمريكية وأثر النفط فيها، والإحاطة بالجوانب المختلفة لهذه العلاقات، ونقاط الالتقاء والاختلاف التي شهدتها هذه العلاقات، كما تناقش هذه الدراسة التطور الذي حصل في العلاقات ما بين البلدين، وأثر تلك العلاقات على الساحتين العربية الإقليمية بشكل خاص والدولية بشكل عام.

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في بيان دور النفط في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة، والتطرق إلى العديد من التطورات والمستجدات التي أغفلتها الدراسات السابقة.

5.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة في بيان طبيعة العلاقات السعودية-الأمريكية على المناهج التالية:

1) **المنهج التاريخي:** سوف يتم الاعتماد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، حيث سيتم تتبع المراحل التاريخية لتطور العلاقة السعودية-الأمريكية منذ عام 1974م حتى عام 2011م.

2) **المنهج التحليلي:** سوف يتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تحليل أثر النفط في العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ، وبيان أثر النفط في مسيرة العلاقات بين البلدين ، وأثر تلك العلاقات على المستوى الخليجي والعربي والإقليمي، وذلك من أجل الوصول إلى فهم دقيق وواقعي للعلاقات بين البلدين.

كما سيتم تحليل السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية، وأثر تلك السياسة في خلق توازن على الخريطة النفطية العالمية، وكذلك تحليل أهداف السياسة الخارجية فيما يتعلق بالولايات المتحدة تجاه تأمين مصالحها النفطية.

6.1 أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 - ما هو تأثير النفط في تشكيل العلاقات بين البلدين، وأثره على الدور السعودي في الساحتين العربية والإقليمية.

2 - ما هو أثر النفط السعودي في التأثير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة؟

3 - هل يمكن اعتبار النفط مسألة سياسية أم اقتصادية في العلاقات السعودية- الأمريكية.

4 -ما هي أهم الخلافات النفطية التي أثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين؟

5 -ما هو مستقبل هذه العلاقة، ومدى تأثرها بالسياسة النفطية؟

7.1 مفاهيم الدراسة:

أ- **مفهوم العلاقات الدولية:** يركز هذا المفهوم أو المصطلح في أغلب الأحيان على الدول ككيانات مستقلة لأنها تعتبر الوحدة الأساسية في البنيان الدولي، وغالباً ما تصنع وتصوغ هذه الكيانات السياسات الخارجية لها، بما يحقق مصالحها وأهدافها. وهناك تعريفات متعددة للعلاقات الدولية، تركز في معظمها على جهة أو عنصر معين.

ويعرف "مارسيل ميريل" العلاقات الدولية بأنها "التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ولا تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة والخاصة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنظمة التقليدية للحكومات كالدبلوماسية، والمفاوضات، والحرب، ولكن تشمل أيضاً تدفقات من طبيعة أخرى، اقتصادية، وأيديولوجي ة، وسكانية، ورياضية، وثقافية.(مارسيل، 1986)

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن، أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون.(النبراوي ومهنا، 1985)

جـ- مفهوم السياسة النفطية Oil Policy: (كيالي، 1981)

هي السياسة التي ترسمها وتخطط لها الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة له، من أجل الاستفادة القصوى من هذه المادة الإستراتيجية وتطويعها لخدمة أهدافها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والإنمائية.

ويتم معالجة موضوع السياسة النفطية من منظورين:

أولهما: منظور الدول المنتجة: منذ أن تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) عام 1960م والدول الأعضاء تعمل على إتباع سياسة نفطية موحدة تجعلها متماسكة بزمام أمورها النفطية.

ثانيهما: منظور الدول المستهلكة: منذ أن اتخذت الدول النفطية الأعضاء في اوبك قرار التاريخي في مؤتمر الكويت 1973م، بتحديد أسعار نفطها بنفسها، حاولت الدول المستهلكة وبشتى الوسائل إفشال القرار وإفراغه من محتواه بل والتآمر العلني والسري لتقسيم الدول النفطية، وبالتالي ضرب اوبك، ذلك أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط بنت أنظمتها الاقتصادية وأساليب حياتها على استغلال ثروات العالم الثالث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

الإطار النظري لهذه الدراسة التي تتناول العلاقات السعودية- الأمريكية سوف يكون من منظور نظرية المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية، كونها المحرك الأساسي والرئيسي التي تدفع الدول إلى انتهاج السياسات الخارجية بما يتلاءم مع تحقيق تلك المصالح سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، كما تفسر هذه النظرية سلوك الدول تجاه الوحدات الدولية الأخرى.

إن تحقيق المصلحة الوطنية يجب أن يكون من ضمن الأهداف الرئيسية لصانعي القرار في أي دولة، من خلال علاقته مع الدول الأخرى، ويجب أن تستند على أمرين مهمين، أولهما، أن المصلحة الوطنية هي المعيار لقياس ومعرفة وتميز الموقف الوطني السليم الذي تستخدمه الحكومات الوطنية، وثانيهما، أن المصلحة الوطنية ليست مصطلحاً تتحكم فيه الأهواء، بل هو نهج واضح المعالم، ويتضمن بعض العناصر المهمة: الحفاظ على الدولة بجميع أركانها، من وحدة أراضيها، ونظامها السياسي، وشعبها، وسيادتها، واستقلالها، وكذلك الحفاظ على أمنها وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، ولا يمكن السيطرة على طبيعة اتخاذ القرار في الدولة على حساب العناصر الأخرى. ويأتي عنصر استقلال الدولة والسيادة الوطنية قبل كل العناصر، وهما الأساس الذي تتمحور حوله كل العناصر الأخرى المكونة للمصلحة الوطنية. (سويلم، 2009).

إن مفهوم المصلحة الوطنية للدولة هو البقاء الذي يعني الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية والثقافية، وذلك كما يراها بعض علماء وأصحاب النظريات في العلاقات الدولية الذين تحدثوا عن النظرية الواقعية مثل (هانس مور كانثو) (بان جوهر)، وكذلك أنها واقعياً تعبر عن جوهر السياسية التي لا تتأثر بظروف الزمان والمكان (سوفسكي، 2008)، وهو الأساس الذي اعتمدت عليه العلاقات

السعودية–الأمريكية بتركيزها على المصلحة المشتركة للدولتين إذ أدى هذا المفهوم إلى رسم معالم واضحة لسياسة كل من البلدين تجاه الآخر، على الرغم من وجود اختلافات في المواقف السياسية في أحيان كثيرة.

الإطار الزمني للدراسة:

سوف تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 1974م وحتى عام 2011م، إذ أن عام 1974م شهد رفع الحضر نسبياً عن تصدير النفط للولايات المتحدة، والذي كانت قد فرضته المملكة العربية السعودية والدول العربية المنتجة للنفط على الغرب في عام 1973م، بسبب موقف الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل، كما شكل هذا العام بداية حقيقية لتعاون عسكري وأمني واقتصادي بين البلدين، وبخاصة في ظل التهديدات الإقليمية التي واجهتها المملكة العربية السعودية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (بنسون لي جريسون، 1991م)، بعنوان " العلاقات السعودية–الأمريكية: في البدء كان النفط".

ركزت الدراسة على تناول تاريخ العلاقات السعودية–الأمريكية منذ نشوء الدولة السعودية، وكذلك أهمية دور النفط في تلك العلاقة، وكذلك أثر القضية الفلسطينية في مجمل العلاقات بين البلدين.

دراسة (وليد الأعظمي، 1992م)، بعنوان "العلاقات السعودية الأمريكية، وأمن الخليج".

ركزت هذه الدراسة على البيئة الداخلية للسياسة الخارجية السعودية، والقطاع النفطي في المملكة، وكذلك الترابط بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الغربي، وأهمية النفط للسعودية، والبيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية، والعلاقات السعودية الأمريكية، وطبيعة المصالح التي تحكم تلك العلاقات من مصالح جيواستراتيجية ومصالح نفطية وجيوبيلوتيكية. وتطرقت الدراسة إلى علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل

وأثرها على العلاقات السعودية الأمريكية.

كما ألقت الدراسة الضوء على البيئة الدولية للسياسة الخارجية السعودية، وعلاقة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، كما تطرقت الدراسة إلى الثوابت والمتغيرات في العلاقات السعودية-الأمريكية.

كما استعرضت هذه الدراسة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م، وحرب الخليج الثانية، ودور كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الأزمة.

دراسة (محمد النيرب، 1994م)، بعنوان "أصول العلاقات السعودية-الأمريكية".

ركزت هذه الدراسة على خصوصية العلاقات السعودية-الأمريكية، وما تمثله السعودية من أهمية إستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب احتوائها على حوالي ربع المخزون العالمي للنفط، ودور الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية في السعودية، كما استعرضت هذه الدراسة الأدوات الرئيسية في سياسية تطوير العلاقات بين البلدين والمتمثلة في النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى تأثير شركات النفط العاملة في السعودية على سياسة الإدارة الأمريكية، وتناولت الدراسة أيضاً الأوضاع الاقتصادية داخل المملكة العربية السعودية، والمشاريع والأعمال التي قامت بها الحكومة الأمريكية لضمان استمرار تدفق الموارد النفطية في المملكة لتدعيم العمليات العسكرية خلال الأزمات.

كما ألقت هذه الدراسة الضوء على دراسة سياسة النفط الأمريكية في منطقة الخليج العربي في إطار السياسة الدولية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة.

دراسة (نذير جبار حسين، 1999م)، بعنوان " العلاقات السعودية-الأمريكية، 1953-1964م".

ركزت هذه الدراسة على العلاقات السعودية-الأمريكية تاريخياً، وتوضيح أثر النفط في تلك العلاقات، وكذلك بيان المؤثرات الإقليمية في العلاقات بين كلا البلدين، كما ركزت على نقاط الاختلاف والالتقاء في سياسة كل من المملكة العربية السعودية

والولايات المتحدة الأمريكية، وأثر الأحداث الإقليمية المختلفة على تلك العلاقات.

دراسة (وليد خدوري، 2004)، بعنوان "النفط: قضايا معاصرة".

ألقت هذه الدراسة الضوء على أسواق النفط العالمية، وأسعار النفط عالمياً، وأسباب ارتفاعها وانخفاضها خلال مراحل مختلفة، كما تطرقت الدراسة إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط "اوبك" ودور هذه المنظمة في أسواق النفط العالمية.

كما ركزت هذه الدراسة على دور الدول الغربية في التأثير على أسواق النفط العالمية، والتحديات التي تواجه العالم العربي والعالم ككل، وتطرقت الدراسة إلى أهمية حاجة الأمن القومي الأمريكي إلى النفط الرخيص، وأزمة المنتجات النفطية الأمريكية، وكذلك ألقت هذه الدراسة الضوء على تعاظم دور النفط مستقبلاً. كما ركزت الدراسة على النفط العربي وما يمثله من أهمية لدى الولايات المتحدة بشكل خاص والعالم بشكل عام، والشركات النفطية الوطنية، وسيناريوهات الحرب وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والعلاقة بين النفط والحروب والأزمات التي وقعت في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للدراسة الحالية. فقد تميّزت عن الدراسات السابقة بأنها ركزت على دور النفط في مجمل العلاقات السعودية–الأمريكية، وكذلك ألقت هذه الدراسة الضوء على ذلك الدور في مختلف المراحل التاريخية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1974م وحتى عام 2011م، كما تطرقت الدارسة إلى دور المملكة العربية السعودية في خلق توازن في أسواق النفط العالمية، وكذلك إبراز أهمية دور النفط في خدمة القضايا العربية.

الفصل الثالث

أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية-الأمريكية للفترة 1974-1990م

قبل التحدث عن أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية-الأمريكية لا بد من استعراض موجز لمجموعة الثوابت والمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية السعودية ، لما لها من أثر في التعرف على أثر تلك السياسة في العلاقات بين البلدين، وتتلخص السياسة الخارجية للمملكة بما يلي (وزارة الخارجية السعودية، 2011):

1. الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دستوراً للمملكة العربية السعودية.
2. احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ورفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
3. العمل من أجل السلام والعدل الدوليين، ورفض استخدام القوة والعنف وأي ممارسات تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان.
4. إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله وأساليبه، والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.
5. الالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية و احترامها سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها.
6. الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية من خلال الدعم المتواصل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.
7. عدم الانحياز ونبذ المحاور والأحلاف التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، مع احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس.
8. تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، نظراً للثقل الذي تمثله المملكة كأحد أكبر المنتجين وصاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم.

1.3 لمحة تاريخية

تميزت العلاقات السعودية–الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخصوصية منفردة عن العلاقات المختلفة للولايات المتحدة في منطقة الشرق العربي، إذ أن المصالح–كل المصالح– هي المحدد الأول لنوعية العلاقات بين الدول، والعلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ليس استثناء لذلك.

وقد أصبحت المملكة العربية السعودية، في نظر قادة الولايات المتحدة بدءاً برئيسها الأسبق "فرانكلين روزفلت" منذ بداية أربعينيات القرن العشرين تقع ضمن "إحدى مناطق الأمن القومي الأمريكي". وقد أثبتت ذلك الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من الصراع العربي–الإسرائيلي، ومروراً بحرب الخليج الأولى والثانية، وغزو الكويت عام 1990م، وانتهاءً باحتلال العراق عام 2003م (لوبيز، 2006).

تتمثل أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مجموعة من العوامل، أهمها؛ أن المملكة العربية السعودية تحتوي على أكثر من ربع المخزون العالمي المعروف من النفط، كما أنها تتمتع بموقع جيواستراتيجي عالمي حيث يشكل ذلك أهمية قصوى في الاعتبارات الإستراتيجية العالمية لدولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ترجع أصول خصوصية العلاقات السعودية–الأمريكية إلى الدور الرئيسي الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية للمملكة في عقد الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، حيث شكلت تلك المرحلة دوراً تأسيسياً في بناء تلك العلاقة التي تعززت منذ ذلك الوقت "نهاية عقد الأربعينات" عن طريق التعاون على المستوى الحكومي والذي أعطى أصحاب القرار رؤية واضحة حول أهمية الاستمرار في تعزيز هذه العلاقات من أجل ضمان الوصول إلى حلول لقضايا سياسية واقتصادية وأمنية تواجه كلا البلدين.

في 21 كانون الثاني 1931م، في مقابلة للكاتب العربي–الأمريكي أمين

الريحاني الذي كان له تأثير في الأوساط المحيطة بالملك عبدالعزيز آل سعود- رحمه الله- مع وزير الخارجية الأمريكية مدح الريحاني جهود الملك ابن سعود المختلفة، وخاص نجاحه في العمل على استقرار سكن المملكة الرحل، وكذلك نشر الأمان والعدالة في منطقة لم تعرف كليهما منذ زمن طويل. واعتبر الريحاني أن ابن سعود من أعظم الشخصيات التي ظهرت في الصحراء منذ زمن بعيد. (النيرب، 1994)

في العاشر من شباط عام 1931م، أصدرت واشنطن تعليماتها إلى السفير الأمريكي في لندن، "تشارلز ديويس" (Charles G. Dawes) كي يبلغ الوزير المفوض الحجازي هناك حول استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مباحثات في لندن فيما يتعلق بإقامة العلاقات بين البلدين (Paris Peace Conference, 1931). وفي مطلع أيار من عام 1931م، قدمت الولايات المتحدة اعترافاً دبلوماسياً كاملاً بحكومة الحجاز ونجد، ثم سعت وزارة الخارجية الأمريكية في نفس الوقت إلى إبرام معاهدة صداقة وتجارة وملاحة مع حكومة المملكة العربية السعودية تترافق مع إقامة العلاقات بين البلدين، وهي المعاهدة التي وقعت في لندن في 7 تشرين الثاني عام 1933م، وأصبحت سارية المفعول في نفس اليوم. وفي الفترة الفاصلة بين منح الاعتراف وتوقيع معاهدة الصداقة كان اسم مملكة نجد والحجاز قد تغيّر رسمياً في أيلول 1932م، وأصبح الاسم الجديد هو المملكة العربية السعودية. وتحت هذا الاسم وقع السعوديون اتفاقية عام 1933م (U.S Department of State,1949).

رغم المعاهدة والاعتراف الرسمي بالسعودية، إلا أن الولايات المتحدة لم تسارع على الفور في إقامة وجود دبلوماسي دائم في هذا البلد. فقد كانت العلاقات التجارية بين البلدين في حدها الأدنى. فضلاً عن هذا فإن "الكساد الاقتصادي العالمي" عام 1929م، جعل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت"- الذي تولى منصب الرئاسة في آذار عام 1933م- غير راغبة في تحمل كلفة فتح مفوضية في جدة، العاصمة الدبلوماسية للبلاد. وكذلك الخشية من أن شكوك الملك في البروتوكولات الدبلوماسية العادية يمكن أن تمنع مفوضية مقيمة من إنجاز أي شيء يُعتد به. ونظراً لعدم وجود

بعثة دائمة في السعودية آنذاك قامت مفوضية الولايات المتحدة بالقاهرة برعاية المصالح الأمريكية التي وجدت بالسعودية حينها (جريسون، 1991).

وفي عام 1936م، قدم القنصل العام الأمريكي بالإسكندرية "ليلاند موريس Leland Morris"، خلال زيارة قام بها إلى مدينة جدة توصياته إلى وزارة الخارجية الأمريكية عما إذا كان من المرغوب في إقامة تمثيل أمريكي رسمي في السعودية. وقد خلص "موريس" في تقريره الذي قدمه في آذار عام 1937م، إلى أن مستوى المصالح الأمريكية بالسعودية لا يسوّغ إقامة أي نوع من البعثات في جدة في هذا الوقت. وإذا كان مستوى العلاقات السعودية–الأمريكية عام 1936م لا يوحي كثيراً بالعلاقات الوثيقة التي ستتطور لاحقاً، فإن سُحب العاصفة التي هبت على الروابط الثنائية وأصابتها بتوترات خطيرة كانت تلوح في الأفق، وذلك بسبب اندلاع أحداث الشغب بين اليهود والعرب في فلسطين في نيسان 1936م. وقد كانت الحكومة السعودية تنظر إلى أن إدارتها للأماكن المقدسة يعطيها دوراً قيادياً في نصرة قضية القومية العربية والاستقلال العربي. وإزاء ذلك أصبحت المصالح النفطية الأمريكية في السعودية رهينة للضغط على واشنطن بهذا الشأن. ففي 12 تموز عام 1937م، قام "جيمس موفيت James A. Mofett" رئيس شركة البحرين للبترول ليمتد، وهي فرع تابع لشركة (Standard Oil Company Of California)، والتي كانت قد حصلت على حق امتياز لها بالسعودية بالشكوى إلى وزير الخارجية الأمريكية من مخاوف ممثليه وشكوكهم حول عدم إبداء الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود التعاون المطلوب تجاه المصالح الأمريكية (U.S Department of State, 1946).

جاء عام 1938م ليضع المملكة العربية السعودية على خارطة العالم النفطية، إذ تدفق النفط بكميات كبيرة من البئر السابعة السعودية، وكان لهذا الحدث النفطي أهمية كبيرة على النطاقين الإقليمي والعالمي، وبذلك تحولت السعودية من أفقر دول العالم إلى أكبر قوة نفطية تسيطر على حوالي 25.6% من الاحتياطي المؤكد عالمياً (شكل رقم1)،

ولتصبح بعد ذلك أكبر منتج ومصدر لهذه السلعة الإستراتيجية التي يدعمها نظام سياسي قوي مستقر(الملحم،2005) .

جاء اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية بعد الامتياز النفطي الذي منحه الملك عبدالعزيز آل سعود-رحمه الله- لشركة تابعة لشركة "ستاندرد أوف كاليفورنيا" الأمريكية" (Californian Arabian Standard Oil Company CASOC) في أواخر عام1933م، حيث تم بموجب هذا الامتياز منح الشركة حقوقاً مطلقة في التنقيب عن النفط وإنتاجه في منطقة تقع شرقي شبه الجزيرة العربية تبلغ مساحتها (360.000) ميل مربع (مصطفى، 1978).

بدأ تصدير النفط التجاري السعودي في أيار عام 1939م عبر خط أنابيب تم مده من الدمام إلى الشاطئ عند رأس تانورة، ووجد أن حقول نفط السعودية أغنى بكثير من التوقعات، ورغم أن أعمال التنقيب عن النفط بدأت في السعودية في عام 1933م، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية أعاق تطوير الإنتاج لأن الممولين الأمريكيين لم يبدوا حماسه للإنفاق على مشروعات نائية. ولكن تعدل الموقف تماماً حين انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء بعد أن دخلت الحرب ضد اليابان، فأبار نفط السعودية كانت أقرب مصدر للنفط من الجبهة اليابانية التي كانت تتولى مسؤوليتها، ومن ثم أصبحت لأرامكو (Arabian Standard Oil Company) أهمية خاصة.(Meulen, 1960)

1.1.3 لقاء القمة التاريخي السعودي-الأمريكي

في 21 آذار عام 1945م جرى لقاء جمع بين الملك عبدالعزيز بن سعود-رحمه الله، الذي برز كزعيم عربي كبير وبين الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت" لدى عودته من مؤتمر يالطا، وقد استمد اللقاء أهميته في نظر الأمريكيين لأهمية المنطقة نفطياً واستراتيجياً، ومكانة الملك الكبيرة. وقد سعت الولايات المتحدة بدبلوماسيتها المعهودة إلى التقرب من الملك، فعقد الاجتماع على متن السفينة "كونسي Quincy" في مياه البحر المالحة وسط قناة السويس. وقد تركّز حديث الملك عبدالعزيز

مع الرئيس الأمريكي على رفع الظلم والعدوان الإسرائيلي عن العرب أكثر بكثير من حديثه عن النفط. كما تناول الاجتماع عدة مواضيع رئيسية. أولها كان طلب الرئيس الأمريكي "روزفلت" من الملك عبدالعزيز التوسط لدى الدول العربية الأخرى من أجل السماح بهجرة اليهود الألمان إلى فلسطين. حيث لاقى ذلك الطلب معارضةً واستهجاناً شديدين من قبل الملك عبدالعزيز، بالمقابل حصل الملك عبدالعزيز على وعد من الرئيس "روزفلت" بعدم دعم الولايات المتحدة للصهاينة ضد العرب (EDDY, 2005).

وكان الموضوع الرئيسي الثاني الذي تم بحثه خلال اللقاء هو طلب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة إنشاء جامعة الدول العربية. ولقد طلب الملك إلى الحكومة الأمريكية أن تقدم فكرة هذه الجامعة. وقد اقترح إرسال بعثة عربية إلى الولايات المتحدة وكذلك إلى المملكة المتحدة لتشرح فكرة وأهداف تلك الجامعة. وقد أكد "روزفلت" لابن سعود بأن الولايات المتحدة سوف لن تقوم بأي عمل معاد للعرب بخصوص فكرة إنشاء الجامعة العربية. أما الموضوع الثالث، فقد كان حول استقلال سوريا ولبنان، حيث طلب الملك تدعيم هذه الفكرة، ومن المعروف أن البلدين كانا تحت الانتداب الفرنسي منذ عام 1922م. وأيضاً وعد "روزفلت" بتقديم الدعم الأمريكي اللازم للفكرة من كل ناحية ما عدا استخدام القوة (EDDY, 2005).

ونتيجة لهذا المؤتمر. فقد اعتقد بعض الأمريكيين بأن الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" كان قد أعطى وعوداً لابن سعود خلال اجتماعه معه. وقد ثار قسم من القادة الصهيونيين الأمريكيين على الرئيس "روزفلت"، واعتبروه هو السبب في عدم وجود دعم أقوى من جانب الولايات المتحدة لليهود في فلسطين. ولقد انضم لهؤلاء الصهاينة أيضاً بعض الصحفيين الأمريكيين في "واشنطن"، والذين اتهموا حكومة "روزفلت" بالتعاون مع الملك عبدالعزيز على حساب مصالح اليهود في فلسطين.

2.1.3 دور النفط تاريخياً في تطور العلاقات السعودية–الأمريكية

تتصف العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية حتى الحرب العالمية الثانية

بأنها علاقات تجارية في أساسها، تهيمن عليها نشاطات شركات النفط الأمريكية في تنمية موارد نفط المملكة. وخلال الشطر الأول من الحرب ظلت السعودية بقيادة الملك عبد العزيز بن سعود متخذة موقف الحياد. وفي عام 1943م رغبت الولايات المتحدة في تأمين وجود قاعدة جوية إستراتيجية في الخليج العربي لتربط مسرح عمليات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجنوب آسيا. ووقع اختيار الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان على مدينة الظهران في المملكة العربية السعودية، لتكون مكاناً لتلك القاعدة. وكان للقاء الملك عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت" أثر بالغ في مضاعفة الصلات الدبلوماسية والعسكرية والفنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودية (لينزوسكي، 1956).

لقد تطورت العلاقات السعودية-الأمريكية بنسبة كبيرة في عام 1942م، إذ تجسّد هذا التطور في زيادة التمثيل الدبلوماسي، والذي ظهر جلياً في البعثات الدبلوماسية، ثم إنشاء الاتصالات السلكية واللاسلكية والمشاريع المحلية، وكذلك في اجتماعات المسؤولين الرسميين من كلا البلدين. كما زاد حجم التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في المملكة العربية السعودية، حيث عُين "جيمس سي موس" قائماً بالأعمال في آذار 1942م، وفي تموز 1943م ارتفع حجم ذلك التمثيل إلى درجة وزير مقيم، وتحت ضغط من (ارامكو). وفي آذار 1944م، افتتحت وزارة الخارجية الأمريكية قنصلية لها في مدينة الظهران على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، وأصبح الكولونيل "وليام إي إدي" الذي كان قد عُين أولاً كمساعد للوزير الأمريكي المقيم في المملكة العربية السعودية ومبعوث دبلوماسي في الشرق الأوسط، أول وزير مقيم لدى المملكة في آب عام 1944م، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بشؤون الشرق الأوسط وبخاصة ما يهم المملكة العربية السعودية. وخلال عاميّ 1944م، 1945م جرت مباحثات من أجل تكوين جامعة الدول العربية. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية حينها اهتماماً وتأييداً للفكرة. وقد أكدّ وزير الخارجية الأمريكية أن نجاح المنطقة عموماً والسعودية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام

مرتبطان بمصالح الولايات المتحدة الأمنية والوطنية، ونتيجة لذلك فقد بادرت الولايات المتحدة إلى إنشاء علاقات متنوعة مع المملكة العربية السعودية(Busch, 1943).

كان أول طلب سعودي للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة بتاريخ 6حزيران 1943م. وقد ضم الطلب قائمة بالأسلحة المطلوبة. وقد وافقت الحكومة الأمريكية حينها على ذلك الطلب بالمشاركة مع الحكومة البريطانية– تلك التي كانت مسؤولة عن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط. وقد وصلت تلك المساعدة إلى السعودية في 25 تشرين الأول 1943م (Secretary of state, 1945).

في تشرين الأول من عام 1945م، طلب الملك عبدالعزيز بن سعود بعثة عسكرية أمريكية لتدريب الضباط السعوديين على استعمال الأسلحة الجديدة. وقد وافقت الولايات المتحدة على إرسال تلك البعثة، كما تم حينها بحث مواضيع أخرى مثل شحنات الأسلحة في المستقبل، وتطوير الطيران المدني في المملكة، ثم البحث في إمكانية إنشاء قاعدة جوية (Stephen, 1943).

مما لا شك فيه إن العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تأثرت بصورة إيجابية مع تزايد إنتاج ال نفط. فلقد بدأ الإنتاج التجاري من قبل شركة (ارامكو) عام 1945م، حيث و صل حجم الإنتاج النفطي عام 1950م إلى خمسة وعشرين مليون طن في السنة ، وبذلك أصبحت السعودية تحتل المركز الثاني في استخراج النفط في المنطقة بعد إيران (شرابي، 1990).

في عام 1951م، تم توقيع اتفاقية للمساعدة الدفاعية المشتركة ، وقد نصت تلك الاتفاقية على بيع الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية أسلحة ومواد دفاعية ، وكذلك توفير التدريب العسكري على استخدامها، مقابل استمرار استخدام الولايات المتحدة لقاعدة الظهران الجوية. وفي عام 1952م، أحرزت الولايات المتحدة الغلبة على بعثة تدريب من البريطانيين عندما وافق الملك عبد العزيز بن سعود على قبول مجموعة استشارية أمريكية لتقديم المساعدة العسكرية إلى السعودية. عندما كانت عائدات المملكة غير كافية لتلبية احتياجات ميزانيتها (بريس وآخرون، 1981).

تم إنشاء قاعدة جوية عسكرية للقوات الجوية الأمريكية بالقرب من آبار النفط في مدينة الظهران. وقد نص الاتفاق على تأجير القاعدة العسكرية للأمريكان لمدة خمس سنوات، تصبح بعدها القاعدة بأكملها ملكاً للسعودية، وقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على تجديدين الأول عام 1951م، والثاني في عام 1957م. وقد غادرت القوات الأمريكية القاعدة في 12 آذار عام 1962م. (شهاب، 1995)

جاءت معظم المساعدة الأمريكية على شكل برنامج مساعدة عسكرية مقدمة كمنحة. وكانت السنوات الأولى لذلك البرنامج يتميز بشحنات متواضعة نسبياً من العتاد العسكري غير المتطور، وتدريب محدود للقوات السعودية، سواء داخل السعودية أو في المدارس العسكرية الأمريكية. وفي عام 1965م، حدث تغير هام في تلك العلاقة، وذلك عندما تم الاتفاق على برنامج مشترك بين الولايات المتحدة والمملكة . وقد سُمى ذلك المشروع "البساط السحري". وكانت الغاية منه تحديث القوات المسلحة السعودية، نتيجة للهجمات المصرية على الأراضي السعودية أثناء الحرب الأهلية اليمنية. وقد استمرت الولايات المتحدة في تنفيذ عدد من البرامج الدفاعية مع الحكومة السعودية ، متعلقة بالدفاع، والتي نشأت نتيجة اتفاقية "المساعدة الهندسية الثقافية عام 1965م" والتي تمت بالتنسيق بين المملكة وسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (بريس وآخرون، 1981).

الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تأمين منابع النفط

لقد ظهر جلياً سعي الولايات المتحدة من أجل تأمين مصادر تمويلية للنفط من خلال التوسع في العلاقات السياسية الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قامت شركة "أرامكو" آنذاك بتوسيع نشاطها النفطي. ثم بعد ذلك، توصلت إلى اتفاق "مناصفة الأرباح" مع الحكومة السعودية في كانون الأول عام 1950م، وهو أول تطبيق للمبدأ الفنزويلي في أقطار الخليج العربي، ووافقت الحكومة الأمريكية على تخفيض "أرامكو" للضرائب التي كانت تدفعها

لحكومة الولايات المتحدة في سبيل تنفيذ اتفاقية "مناصفة الأرباح" التي تقدم للمملكة العربية السعودية دعماً مالياً أكبر (الرميحي، 1982).

نتيجة لتغيّر ميزان القوى في العالم لصالح الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة، الأمر الذي جعلها تبحث عن مصادر للطاقة في جميع أنحاء العالم، ولما تمتلكه المملكة العربية السعودية من ثروات نفطية كبيرة. فقد بسطت سيطرتها على الثروات النفطية للمملكة العربية السعودية، والتي اتضح أنها الأضخم في العالم، إذ أجبرت "تشرشل" على التسليم لشركة "أرامكو" بالحق في منابع النفط السعودي مقابل الوعد بوقف التوسع الأميركي في إيران والعراق. وقد تراجعت الولايات المتحدة عن وعدها هذا في عام 1954م بعد إعادة تنظيم شركة "أنكلو-إيرانيان اويل" وتحويلها إلى "كونسرن" النفط الإيراني، إلاّ أن زيادة حصة الولايات المتحدة الأميركية لدى إعادة تقاسم النفوذ داخل "الكارتل" النفطي الدولي لم يؤد بالطبع إلى تحسين شروط اتفاقيات الامتيازات وممارسات الشركات صاحبة هذه الامتيازات لصالح البلدان صاحبة الثروات النفطية. فقد ضبطت اتفاقيات "الكارتل" هذه الشروط لصالح الرأسمال الاحتكاري الأجنبي ككل وشكلت عائقاً منيعاً بوجه "جموح" أي شركة خارج "الكارتل" تطمح للوصول إلى نفط الشرق الأوسط المنشود وتدفع مقابل استخراج النفط ثمناً أعلى من الثمن الذي تدفعه الشركات صاحبة الامتياز (بريماكوف، 1984).

إن شروط الامتيازات النفطية، كانت في جوهرها نهب استعماري، على يد الرأسمال الاحتكاري الأجنبي، ترتبط أيضاً بطبيعة البلدان المالكة لمنابع النفط. فصناعة النفط في الشرق الأوسط بدأت تاريخياً في أراضي دول إقطاعية مع مخلفات قوية للعلاقات القبلية العشائرية وبدايات علاقات رأسمالية.

قال "أندريه كاسبي" مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك: "بدون شك استفادت الشركات الكبرى من دعم وزارة الخارجية الأمريكية ويمكن إيراد عدة تصريحات تؤكد على دعم الدبلوماسية الأمريكية للتوسع المالي ". إن التفكير بأن الاتحاد السوفيتي قد

يجني القليل من سلة النفط ومن الميزات الإستراتيجية المرتبطة به كان يكفي لاستنفار كل الطاقة الحيوية لدى وزارة الخارجية الأمريكية. وأضاف: ".. على الولايات المتحدة أن تضمن قيادة العالم وبسرعة لأنه من الضروري المحافظة على السيطرة الأمريكية على اليونان وتركيا ومن خلالهما على منطقة الشرق الأوسط ونفطه" (موردان، 2000).

من الجدير بالذكر، أن المصالح النفطية الأمريكية حصلت على امتيازات بوجود صراع خفي مع المصالح البريطانية، كما أن حصافة الملك عبد العزيز بن سعود السياسية كانت عاملاً آخراً في الحصول على مردود أفضل نسبياً من النفط. لقد اكتشفت شركة "أرامكو" وهي شركة النفط العربية–الأمريكية، والتي أصبحت لفترة طويلة مركز ثقل اقتصادي وسياسي في السعودية، تلك الشركة التي اكتشفت النفط بكميات تجارية في الساحل الشرقي للسعودية (الرميحي، 1982).

عندما أدان الأمريكيون الإمبريالية السوفيتية –بحسب تعبيرهم– في العالم وخاصة في الشرق الأوسط بمساعدة أصدقائهم، وما مثله خطاب "فولتون" عندما حذر بصخب "تشرشل" في آذار عام 1946م من الخطر الذي يمثله التوسع الشيوعي على الأنظمة الديمقراطية– برر الأمريكيون مسبقاً كل مناوراتهم وتدخلاتهم والتدخلات المستقبلية ، ذلك لأن الشرق الأوسط بالنسبة لهم يغطي الرهان الأساسي المتعلق بالنفط. فقد ضاعفت العربية السعودية والكويت والإمارات المتحدة إنتاجها من النفط ليتجاوز مئة ضعف. وقد جعلت أسعار النفط المتدنية آنذاك الولايات المتحدة منذ عام 1948م دولة مستوردة أكثر من كونها مصدرة لهذا السائل النفيس. وانغرست شركاتها النفطية في كل أنحاء الشرق الأوسط، وشكلت رؤوس أموالها موارد للدخول المرتفعة. إن حاجة أوروبا للنفط، والذي يتم تغطيته بنسبة 25% من الشرق الأوسط. وعن طريق سيطرتها على منابع التموين النفطية أمسكت "ستندر أويل Standard Oil" و"سكوني Socony" بمقبض السكين بقوة (موردان، 2000).

استخدام النفط كسلاح سياسي ومبدأ نيكسون

تزايد الاهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية، مع انتهاء الحرب العالمية

الثانية، وأصبح الخليج نقطة محورية للتنافس الأمريكي- السوفييتي ، وقد قامت الولايات المتحدة بإستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي, وبعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في 1 كانون الأول عام 1971م، اندفعت الولايات المتحدة نحو الخليج في محاولة لملء الفراغ الذي سينشأ عن هذا الانسحاب حينها، والذي قد يؤدي إذا أخفقت في ملئه إلى أحداث مضاعفات أمنية حادة في منطقة الخليج والمحيط الهندي – بحسب وجهة النظر الأمريكية آنذاك. وربما حاول الاتحاد السوفييتي استثمارها لصالحه، وقد تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة في الخليج عُرفت بـ "مبدأ نيكسون" والتي كان قد أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" في جزيرة غرام في المحيط الهندي في تموز 1969م، هدفت آنذاك إلى دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتحمل على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن, بمعنى المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر، وقد تطلب ذلك حينها تزويد الولايات المتحدة الدول الحليفة لها بدرع واقي، وكذلك تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية (شكر، 1982).

أن (سياسة الحصر والتطويق) التي استخدمتها الولايات المتحدة ضد السوفييت أخذت تطبيقها ضد المنافسين لها من خلال تطويقهم بمجموعة من الأحلاف والقواعد وذلك من أجل السيطرة المحكمة عليهم. وبما أن منطقة الخليج هي مسرح للتنافس الدولي كونها قلب العالم بسبب ما تتصف بها المنطقة من موقع حيوي واقتصادي (أبو العلا، 1985)، وخاصة النفط الذي يحتل مركزا هاما وفعالا في الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية الدولية (ربيع، 1979).

اتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للسعودية أبعاداً جديدة خلال حرب "أكتوبر" عام 1973م، التي نشبت بين العرب وإسرائيل، وأزمة الطاقة التي تلتها. وقد كان برز النفط بصورة جليّة في أحداث القرن العشرين، وكان بروز النفط تكريساً لمكانته كواحدٍ من أهم الأحداث في القرن العشرين، إذ بلغت هذه الأهمية ذروتها خلال عام 1973م، ليتصدر هذا الحدث أكثر الأحداث أهمية على الساحة الدولية، وليبدأ

الصراع العالمي على النفط عندما استخدم كسلاح سياسي واقتصادي لأول مرة في تاريخه، وذلك بُعيد تفجر الحرب العربية–الإسرائيلية، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وكندا لإسرائيل في حربها وصراعها ضد العرب. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب هو الحظر النفطي. والذي تم تطبيقه ضد تلك الدول التي ساندت "إسرائيل". وقد خفضت منظمة (OPEC) الإنتاج، وحددت حصص الإمدادات المتاحة للدول الأخرى المستهلكة للنفط. وهي المرة الأولى التي يستخدم فيه العرب النفط كوسيلة للضغط السياسي (الجهني، 2001).

اقتصر الحظر النفطي المحدود الذي استمر منذ منتصف تشرين الأول عام 1973م وحتى منتصف آذار عام 1974م على الدول العربية وحدها، مما أفسح المجال لخرق ذلك الحظر. فقد استخدمت بعض ناقلات النفط مستندات مزورة لتتجه مباشرة من الخليج العربي إلى الموانئ الأمريكية. في حين استخدمت ناقلات أخرى طرقاً ملتوية كان العرب على معرفة تامة بها. وقد ذكرت صحيفة "ناشونال" في 15 كانون الأول عام 1973م، أن المجموعة الوزارية لمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بالطاقة قررت بتاريخ 19 تشرين الثاني عام 1973م عدم الكشف عن مصادر النفط المستورد إبان الحظر من أجل حماية الدول التي قامت بخرق الحظر. كما أكد تقرير أصدرته وزارة التجارة في 8 نيسان عام 1974م، ونُشر في صحيفة "واشنطن بوست" في 9 نيسان عام 1974م، أن نفط الدول العربية استمر في التدفق إلى الولايات المتحدة رغم الحظر (سيمون، 1974).

من الواضح أن قرار الحظر النفطي كان سيكون له أثر كبير على الولايات فيما لو التزمت جميع الدول بالحظر على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحسب الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

نقص الطاقة في الولايات المتحدة في حالة وقف الدول العربية أو دول الأوبك جميع صادراتها إلى الولايات المتحدة

استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة عام 1974

البيان	نفط أو مكافئ للنفط (ألف برميل يومياً)	النسبة المئوية		
		إجمالي الطاقة	إجمالي النفط	إجمالي الواردات
إجمالي الطاقة	36.150	100		
إجمالي النفط	16.629	45	100	
إجمالي الواردات النفطية	6.88	17	37	100
الأوبك	3.275	9	20	54
دول الكاريبي	1.396	4	8	23
كندا	1.67	3	6	18
جميع الدول العربية	782	2	5	13

Source: American Petroleum Institute. :Annual Statistical Review: Petroleum Industry Statistics, 1965 - 74 "Washington, May 1975. P. 10- 11, 45.

في أعقاب طلب إدارة نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة طوارئ عسكرية لإسرائيل قيمتها (2.2) مليار دولار في 19 تشرين الأول عام 1973م للحفاظ على ميزان القوى وتحقيق الاستقرار، ونتيجة لهذا القرار، أعلنت الحكومة السعودية في 22 تشرين الأول عام 1973م بموجب قرار وجهه وزير بترولها أحمد زكي اليماني إلى شركة الزيت العربية المحدودة وقف جميع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها هذا الموقف (شكل رقم 2).

تبعت الدول العربية المنتجة للنفط الخطوة السعودية للحظر النفطي. وقد تم ربط الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج العربي. وقد ازدادت القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع ارتفاع أسعار النفط. وأصبحت إسرائيل معتمدة على الولايات المتحدة أكثر مما كانت من قبل، ومما لا شك فيه أن النفط كسلعة صاحبة نفوذ وتأثير وتأثر تعتبر أحد أهم العوامل التي لعبت دوراً

خطيراً في صياغة السياسة العالمية خلال القرن العشرين، وأصبح مفهوم السياسة والنفط مفهومان متلازمان، إذ أكدت الصراعات التي شهدها مطلع القرن العشرين ومروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وما تلاه من عدوان إسرائيلي صارخ على العرب عام 1967م، وحرب رمضان المباركة (حرب أكتوبر) الشهيرة عام 1973م، عندما أصبح الصراع حول النفط معركة حقيقية حتى الألفية الثالثة، حيث أصبح النفط يشكل (75%) من الصادرات العربية، كما أصبح يعتبر العمود الفقري لمعظم اقتصادياتها، وقد كان لاستخدام النفط كسلاح من قبل المملكة العربية السعودية أثر كبير في إبراز أهمية النفط وترابط هذا السلاح في تشكيل السياسة الدولية، جعلت من الدول الغربية تعيد حساباتها في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي (الجهني، 2001).

بتاريخ 21 تشرين الثاني عام 1973م، هدد وزير الخارجية الأمريكي "هنري كسينجر"، ".. من الواضح إذا استمرت الضغوط بشكل غير منطقي وغير محدود ، عندئذ ستدرس الولايات المتحدة إمكانية القيام بأية إجراءات مضادة" وذلك كرد فعل على قرار الحظر النفطي (عبيد، 1996).

من الملاحظ بأن استخدام المملكة العربية السعودية والدول العربية المنتجة للنفط كسلاح أثر كثيراً في إبراز أهمية النفط العربي، ومدى أهميته في تشكيل السياسة الدولية، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تعيد حساباتها في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، والجدول رقم (2) يوضح مدى تأثر الولايات المتحدة بالحظر النفطي.

جدول رقم (2)

مدى تأثر الولايات المتحدة بالحظر النفطي عام 1974م

موارد مفقودة	تأثير الحظر النفطي على الولايات المتحدة			
	العجز في حالة عدم وجود مخزون احتياطي		العجز في حالة الاحتفاظ بمليون برميل نفط يومياً(1)	
كل الدول العربية	5	2	-	-
الأوبك	20	9	15	6
الأوبك وكندا	26	12	21	10
الأوبك وكندا ودول الكاريبي	35	16	30	13

(1) تم احتسابها على أساس تخفيض مليون برميل من إجمالي الطاقة والنفط وإجمالي الواردات

Source: American Petroleum Institute. :Annual Statistical Review: Petroleum Industry Statistics, 1965 - 74 "Washington, May 1975. P. 10- 11, 45.

2.3 تطور مجمل العلاقات السعودية-الأمريكية خلال عقدي السبعينات والثمانينات

اضطلعت المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة، بدور متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية، بفضل موقعها الجغرافي وسيطرتها على مخزون هائل من النفط وفوائضها من البترودولارات، وأيضاً نتيجة للافتقار إلى الاستقرار في أماكن أخرى من منطقة الخليج. وقد كان للاحتياطات النفطية الكبيرة للمملكة العربية السعودية وقدراتها الكبيرة على الإنتاج النفطي تأثيراً كبيراً في زيادة فاعليتها السياسية في الشؤون الدولية.

أقامت الولايات المتحدة والسعودية علاقة خاصة، تعود جذورها إلى الدور الكبير الذي لعبته الشركات الأمريكية في تنمية الموارد النفطية السعودية في عقد الثلاثينات. كما أصبح واضحاً أن كلا البلدين اعتبرا أن الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن أن يوفر أساساً لحل القضايا السياسية، الأمنية، الاقتصادية، وقضايا الطاقة، التي تواجه السعودية والولايات المتحدة. ومن المنظور الأمريكي، فإن القرارات التي تتخذها الحكومة السعودية يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات الأمريكي، ومستقبل الدولار، ومعادلة الطاقة الأمريكية والعالمية، ومعدل الانتعاش الاقتصادي العالمي، والمصالح

الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وهدف الحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد كانت الأدوات الرئيسية لسياسة تطوير العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية تعتمد في أساسها على النفط، والأسلحة، والتجارة، والدعم السياسي. وهذه الأدوات- كما يتخيلها المراقبون في كلتا الدولتين- تم النظر إليها على أنها مترابطة معاً. فالمساعي لتقوية العلاقات في أحد المجالات يتم تصورها على أنها وسيلة لضمان صلة وثيقة في المجالات الأخرى.

قبل الحديث عن أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية-الأمريكية لا بد من التعرف بإيجاز إلى خصائص الثروة النفطية للمملكة العربية السعودية، لما لتلك الخصائص من أثر كبير في صناعة السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية سواء العربية أو الإقليمية منها، والتي ستوضح طبيعة العلاقات بين كلا البلدين.

1.2.3 خصائص الثروة النفطية للمملكة العربية السعودية

كان النشاط الاقتصادي للمملكة قبل إنتاج النفط يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة المحدودة والرعي، إضافة إلى عوائد الحج السنوية، وفي مطلع الخمسينات، أصبح النفط يهيمن بصورة متزايدة على الاقتصاد السعودي كقطاع رئيسي مساهم في الإنتاج القومي، والمحدد الرئيسي الوحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى، وأصبح أساساً في اقتصاد البلاد ونواة الصناعة المتطورة فيها. إذ تشكل مساهمة النفط (90%) من مجموع الدخل القومي (نخلة، 1980).

إلا أن فترة الستينات شهدت بداية جادة لبناء اقتصاد سليم للمملكة، وساهمت خطط التنمية المختلفة في تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين 8%-12%، وأصبح هناك تنويع في الهيكل الاقتصادي، وذلك للتقليل من الاعتماد على النفط، ومن أجل تحقيق توازن بين مصادر الدخل القومي المختلفة، وكذلك التركيز على تنمية وتطوير الموارد البشرية المحلية للتخفيف من الاعتماد على العمالة الوافدة (خواجكية، 1986).

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي نفطي في العالم، وذلك لاستحواذها على ما يُقدر بـــ (170) مليار برميل، أي ما يُعادل (34%) من احتياطي منظمة أوبك البالغ (503) مليار برميل، ويعادل (30%) من الاحتياطي العالمي–عدا دول الكوميكون والصين– الذي بلغ نحو (724) مليار برميل حسب تقديرات عام 1986م (Holden & Johns, 1986).

منذ بدايـــة التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية، بلغ مجموع ما اكتشف في المملكة العربية السعودية من الحقول المنتجة للنفط الخام غير المرافق على اليابسة وفي المناطق المغمورة بكميات تجارية (92) حقـــلاً بحلول عام 2005م (شكل رقم 3).

حقل الغوار

يعتبر حقل الغوار بحيرة نفطية عملاقة في أراضي المملكة العربية السعودية، وهو أكبر حقل موجود على اليابسة، ويمثل احتياطيه أكثر من 90 مليار برميل، وهذا الحقل لوحده أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية ومعها كندا والمكسيك وبريطانيا والنرويج ونيجيريا، إنه نهر نفطي لا حدود له، وهو بذلك يجعل من السعودية دولة كبرى على خارطة العالم النفطية (الجهني، 1998).

2.2.3 العلاقات السعودية–الأمريكية والبحث عن المصالح

تعتبر كل من الحكومتين السعودية والأمريكية أن تعزيز بين كلا البلدين سوف يحقق المصلحة القومية الحيوية لكل منهما. وقد تعرضت هذه العلاقة لتغيّر هام في ضوء التطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة غرب آسيا. وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية الحليف المساند نسبياً لمصالح الولايات المتحدة في إنتاجها النفطي وفي سياسات تحديد سعره، ويُنظر إلى العوائد النفطية الكبيرة وعدم كفاية المنافذ لاستثمار الفوائض المالية مصدرين لزعزعة الاستقرار الداخلي. وفي نفس الوقت؛ فإن القادة السعوديين يدركون أن الأمن الخارجي يعتمد –إلى درجة كبيرة– على

الدعم الأمريكي وعلى استقرار النظام الاقتصادي الأمريكي، الذي يتطلب بدوره أن تحافظ السعودية على مستويات عالية نسبياً من إنتاج النفط. والنظام السعودي -بوصفه قوة محافظة تتبع سياسات معتدلة وبرجماتية عملية- عامل مهم في السياسة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية الأمريكية في المنطقة. ولذلك فإن أي خلل أمني معادي للولايات المتحدة في هذه المملكة الغنية بالنفط، سيلحق بالتأكيد ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية (بريس وآخرون، 1981).

لقد اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة نفطية هدفت من خلالها إلى الحرص على مصالحها وأمنها واقتصادها القومي، وكذلك تأكيد أهمية الدور السعودي الإقليمي في المنطقة، كما حرصت المملكة على تجنيب الاقتصادي العالمي أي نكسات قد تلحق به من جراء التسعير العشوائي للنفط. إذ سعت إلى تثبيت أسعار النفط. ومن هنا فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية للسعودية حيال الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب بشكل عام تؤثر وتتأثر بسياستها النفطية وتتفاعل معها من أجل تحقيق أهداف تعزز من مكانة المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

3.2.3 النفط بين السياسة والاقتصاد في العلاقات السعودية-الأمريكية

توالت على منطقة الشرق الأوسط العديد من الأحداث والأزمات السياسية والعسكرية منذ بدايات القرن الماضي، وسواء كانت تلك الأحداث تكتسي طابعاً دولياً أو إقليمياً أو من داخل المنطقة نفسها. فقد كان دافع الحفاظ على منابع النفط السعودية بشكل خاص والخليجية بشكل عام، من أهم العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي بقيادتها لإخراج القوات العراقية من الكويت، وفرض حظر أممي على العراق استمر حتى سقوط النظام في العراق.

يتفق الكثير من المحللين السياسيين والاقتصاديين على أن النفط كان وما زال منذ عقود مسألة سياسية واقتصادية تتخذ أشكالاً عديدة، ويظهر هذا الأمر جلياً في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي كانت ولا زالت لا تخفي تطلعها لتغيير

الخارطة السياسية في الشرق الأوسط، وتخفيف تبعية الولايات المتحدة لنفط العالم العربي، والسعودي منه بالأساس. وبناءً على هذا التوجه. فقد انطلقت العديد من الحملات السياسية والدعائية المناهضة للمملكة العربية السعودية، وخصوصاً منذ ما أحداث "11 سبتمبر" في نيويورك وواشنطن.

وقد اتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للسعودية أبعاداً جديدة بعد حرب (أكتوبر)، وأزمة الطاقة التي تلتها. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب والحظر النفطي اللاحق لها، ربط الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج العربي– فقد ازدادت القوة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع ارتفاع أسعار النفط. وأصبحت إسرائيل معتمدة على الولايات المتحدة أكثر مما كانت من قبل. وأصبح التحالف الغربي منقسماً حول بعض المبادئ الأساسية الكامنة وراء السياسة الشرق أوسطية.

لقد أصبحت المملكة العربية السعودية ذات أهمية اقتصادية – مستمدة من مواردها النفطية– إلى جانب أهمية سياسية تتجاوز الحدود الإقليمية للشرق الأوسط. وجاءت مسألة الحظر النفطي عام 73–1974م لتضع نهاية للاعتقاد الذي تمسكت به الولايات المتحدة لفترة طويلة بأن النفط الرخيص سيكون متاحاً لها بكميات غير محدودة لسنوات. وبالإضافة إلى ذلك؛ أنهى هذا الحظر الفكرة القائلة بأن تهديدات أي دولة منتجة للنفط يمكن السيطرة عليها من طريق مقاطعة المستهلكين لنفطها. وبالنسبة للسعودية فقد أظهر سلاح النفط الدور الرائد للمملكة العربية السعودية في المنطقة. وأنها دولة منتجة للنفط يلجأ إليها العالم كملاذ أخير ولا يمكن إغفال أهميتها . إن هذا العامل مقترناً بالاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد، أشار إلى أن وجهات النظر السعودية يجب أن تضعها واشنطن في الاعتبار فيما يتعلق بالشؤون الشرق أوسطية. نظراً لحاجة الولايات المتحدة إلى نفط المنطقة، إذ أن إنتاج النفط الخام المحلي للولايات المتحدة عام 1974م بلغ (8.4) مليون برميل يومياً، وكان يغطى ما نسبته (63%) من حاجة الولايات المتحدة، وكان يتم تغطية النقص الحاصل في حاجة

الولايات المتحدة من الواردات الخارجية بحسب الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974م

	مليون برميل نفط (يومياً)	النسبة المئوية
إنتاج النفط الخام المحلي	8.4	63
الغاز الطبيعي السائل ومنتجات نفطية أخرى	2.1	
واردات (نفط خام ومكرر)	6.1	37
إجمالي الإمدادات النفطية المخصصة للاستهلاك	16.6	100

Source: American Petroleum Institute. "Annual Statical Review, Petroleum Industry Statistics, 1965-1974, Washington, May, 1975, p.13.

في 2 آذار عام 1974م، قام وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في خطوة تهدف إلى تحسين العلاقات السعودية-الأمريكية، وعلى أثر تلك الزيارة، ونتيجة للتدخل المصري في تحسين العلاقات بين البلدين. قامت كل من المملكة العربية السعودية ومصر بمحاولة إقناع الدول العربية المنتجة للنفط بعقد اجتماع في طرابلس في الفترة من 13-14 آذار من نفس السنة، لإنهاء الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة، إلا أن تلك الدعوة باءت بالفشل، الأمر الذي أدى بالمملكة العربية السعودية إلى التهديد بالانسحاب من منظمة (OPEC). وقد كان ذلك العامل الحاسم في استجابة الأعضاء الآخرين في المنظمة إلى حضور اجتماع (OPEC) في فيينا في الفترة من 17-18 آذار عام 1974م، ولم يكن الاجتماع حول رفع أسعار النفط، إنما تجميدها لمدة ثلاثة أشهر عند سعر (11.65) دولار للبرميل. وفي أعقاب تلك الخطوة الهامة، واستجابةً لإلحاح الولايات المتحدة. قامت السعودية بعد ذلك بخفض السعر العالمي للنفط بإعلانها أنها سترفع إنتاجها النفطي إلى مليون برميل يومياً، وذلك في 25 آذار من العام نفسه (جريسون، 1991).

إلا أن المملكة العربية السعودية لم تكن تهدف من خلال خفض أسعار النفط إلى

تقديم خدمة مجانية للولايات المتحدة، وإنما كان ذلك سعياً منها إلى حفظ التوازن في أسواق النفط العالمية ومن أجل الحفاظ على أمن المنطقة. وقد ورد ذلك على لسان وزير البترول السعودي أحمد زكي يماني في أيلول 1974م، "إن القضية بالنسبة للبلدان المستهلكة للنفط كانت دائما أمن الإمدادات النفطية والأسعار الأرخص. وقضيتنا هي الأمن، والعائدات الملائمة، والاستخدام الرشيد لمواردنا الطبيعية. وقد شعرت السعودية دائماً بالحاجة إلى زيادة معتدلة وتدريجية في سعر النفط لتمشى مع ظروف السوق التي يمكن اقتصاديات البلدان المستهلكة أن تتكيف معها دائماً (يماني، 1974).

من الجدير بالذكر أن سلاح النفط العربي أدى إلى تسريح (250) ألف أميركي عن العمل خلال فترة الحظر، بينهم (80) ألف عامل من صناعة السيارات و(15) ألفاً من موظفي شركات الطيران، والآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم (NewsWeek, 1974).

في التاسع من تشرين الثاني عام 1974م، قدمت الولايات المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" نص مشروع اتفاق "كيسينجر"–السادات، تضمنت إحدى نقاطه وقف إطلاق النار على جانبي الجبهة المصرية–الإسرائيلية. وقد كان "كيسينجر" يأمل في أن تؤدي موافقة مصر على هذا الاتفاق إلى رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة. غير أن الملك فيصل بن عبدالعزيز أصرّ على عدم رفع الحظر ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عام 1967م. وفي 25 كانون الأول عام 1974م، عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في الكويت وقرروا زيادة حصة اليابان وأوروبا الغربية مع استمرار فرض الحظر على الولايات المتحدة (NewYork Times,1974).

4.2.3 التجييش الإعلامي الأمريكي في مواجهة استخدام النفط كسلاح

أدى الحظر النفطي الذي قادته المملكة العربية السعودية وعدد من الدول العربية إلى نشوء حركة إعلامية مناوئة للسعودية بشكل خاص والعرب بشكل عام. وقد أدى

هذا الإعلام دوراً تحريضياً على نطاق واسع للدعوة إلى التدخل العسكري الأميركي ضد المملكة العربية السعودية و الدول العربية المنتجة للنفط. وذلك بتحريض من اللوبي الصهيوني الأمريكي المؤيد لإسرائيل.

فقد صدرت مقالة نشرتها مجلة "نيوليدر" (New Leader) لـ"والتر غودمان" أكد فيها أن الإدارة الأميركية سوف تحقق انتصاراً داخلياً إذا تدخلت عسكرياً وصادرت آبار النفط العربية (Goodman, 1975).

كما أن الكاتب جاك اندرسون ذكر في مقالة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" (Washington Post) جاء فيها "أن احتلال آبار النفط في السعودية والخليج لا يتطلب سوى وحدات قليلة من قوات المارينز" (Anderson,1975).

وفي مقالة نشرتها مجلة "نيوزويك" تحت عنوان (Thinking the Unthinkable) دعت فيها إلى شن حرب أعصاب لإثارة الخصم (العربي)، القيام بأعمال سرية لإرهاب الشيوخ العرب، والتدخل العسكري عن طريق عملية إنزال بالمظلات بدعم من إسرائيل للسيطرة على آبار النفط العربية، وحرصت المجلة على التأكيد أن فكرة التدخل العسكري تحظى الآن بالاحترام في العالم الغربي (NewsWeek,1975).

وفي مقابلة أجرتها مجلة "بزنيس ويك" مع وزير الخارجية الأميركي كيسينجر استخلصت منها "إننا نسمع أمراً واحداً من رجال الأعمال، وهو انّه على المدى البعيد فان الجواب الوحيد لاحتكار النفط هو نوع من العمل العسكري(Business Week,1975).

وهكذا فقد ظهرت في الأسابيع الأخيرة من عام 1974م للمرة الأولى في مياه الخليج منذ عام 1948م، حاملة الطائرات "كونستليشن" (Constellation) ترافقها مدمرتان تحملان صواريخ موجهة. وفي الوقت نفسه سربت مصادر البنتاغون معلومات عن إعداد وتجهيز ثلاث فرق للتدخل في الشرق الأوسط: فرقة مجولقة ، وأخرى مدرعة، وثالثة جوية (Klare,1976). كما أن وزير الدفاع الأميركي "شليسنغر" صرح بأنه "أصبح من الملائم القيام بعمليات عسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك"(U.S. Transcript,1974).

كما أعدت الولايات المتحدة مخططات عدة للإطاحة بسلاح النفط وإسقاطه، لعل ابرز هذه المخططات تضمنتها دراسة أُعدت بناءً على طلب لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، ونشرت في آب عام 1975م بعنوان "آبار النفط كأهداف عسكرية: دراسة في الجدوى". وقد أعد تلك الدراسة "الكولونيل جون كولينز " (John Collins) عضو لجنة التخطيط في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) و "كلايد مارك" (Clyde Mark) محلل شؤون الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس. (John&Mark, 1975)

كما تزامن إعداد هذه الدراسة مع دراسة ثانية أعدها "روبرت تاكر " (Robert Tuker) ونشرتها مجلة "كومنتري" (Commentary) التي تعتبر ناطقة باسم اللجنة اليهودية–الأميركية. وقد عرضت تلك الدراسة إمكانية مصادرة آبار النفط العربية بالقوة العسكرية (Tucker,1975)، وينطلق "تاكر" في إعدادها من نظرية يقول فيها أن أزمة النفط المترتبة عن الحظر العربي تعتبر نقطة تحول في التاريخ.. وان التساهل في معالجة هذه الأزمة سيؤدي حتماً إلى كارثة اقتصادية وسياسية تفوق كارثة الثلاثينات من هذا القرن. من هنا تبرر الدراسة اللجوء إلى وسائل غير عادية لمعالجة الأزمة مؤكدة جدوى التدخل العسكري وأهميته وضرورته. وتقول الدراسة: "بما أنه من المستحيل التدخل في كل مكان، فان جدوى التدخل يتوقف على ما إذا كانت توجد منطقة محددة تحتوي على كمية كافية من النفط العالمي المنتج ومن الاحتياط المعروف، وذلك من أجل ضمان استخدام السيطرة عليها لكسر نظام الأسعار القائم عبر ضرب التجمع (العربي) سياسياً واقتصادياً" (Tucker,1975).

5.2.3 النفط السعودي وأثره على السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي

جاء انتصار الحزب الديمقراطي في 2 تشرين الثاني عام 1976م، ليصبح "جيمي كارتر" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثار ذلك قلق المملكة العربية السعودية وباقي الدول العربية، خوفاً من أن تميل سياسة الولايات المتحدة لصالح

إسرائيل، وبخاصة أن الرئيس الأمريكي الفائز "كارتر" كان قد هاجم بشدة بيع صواريخ "مافريك" للسعودية، ووصفها بأنها استسلام للابتزاز الأجنبي، إلا أن حكومة المملكة العربية السعودية تبنت موقفاً أكثر تسامحاً تجاه الرئيس الجديد آنذاك "جيمي كارتر"، اعتقاداً منها أنه ربماً يتبع أسلوباً غير منحاز تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد قدمت السعودية برهاناً على صدق تلك النوايا في اجتماع (OPEC) الذي عقد في قطر للفترة من 15–17 كانون الأول عام 1976م، حيث قادت الموقف تجاه عدم التوصل لاتفاق مشترك بين الدول الأعضاء بخصوص رفع أسعار النفط، وبعد انتهاء الاجتماع قامت المملكة العربية السعودية برفع أسعار النفط بنسبة 5% فقط، مقابل زيادة قدرها (10%) قررتها أغلبية الأعضاء في (OPEC)، كما أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي أن بلاده ستقوم بزيادة إنتاجها فوق (8.5) مليون برميل يومياً إذا ما لزم الأمر لمنع زيادة حادة في الأسعار. وعلى الرغم من ذلك، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" أعلن أن هذه المواقف لن تؤثر على سياسته تجاه الشرق الأوسط(جريسون، 1991).

بتاريخ 3 كانون الأول عام 1976م، حقق الموقف السعودي تقدماً تمثل نجاحه في حث الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" على التحرك بسرعة بصدد مشكلة الشرق الأوسط، وقام الرئيس الأمريكي "كارتر" بإيفاد وزير خارجيته "سايروس فانس" إلى المنطقة من أجل التوصل إلى تسوية، وعلى الرغم من أن مواقف الرئيس "كارتر" لم تكن فاعلة على أرض الواقع، بسبب المعارضة العربية والإسرائيلية للرؤية الأمريكية لحل النزاع. إلا أن تلك المواقف ساهمت في توثيق العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة. بعد ذلك توالت زيارات المسؤولين السعوديين للولايات المتحدة الأمريكية.
ففي 5 نيسان عام 1977م، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال لقائه مع الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" عن ارتياحه لإعطاء الرئيس الأمريكي أولوية لحل المشكلة الفلسطينية. وفي أيار عام 1977م، أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز–رحمه الله، والذي كان ولياً للعهد آنذاك، خلال زيارة للولايات

المتحدة اجتمع خلالها بالرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" عن قناعته بأن الولايات المتحدة قادرة على إقناع إسرائيل بقبول تسوية عادلة حول القضية الفلسطينية، وكان التصريح الأهم خلال تلك الزيارة، هو أن السعودية لا تفكر في حظر نفطي في سعيها إلى حل المشكلة الفلسطينية (جريسون، 1991).

وقد أوضحت المملكة العربية السعودية على لسان العديد من مسؤوليها أكثر من مرة أن استعداده ا للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية سيتأثر بمدى إدراك الاستجابة الغربية لحل القضية الفلسطينية . كما نُقل عن وزير البترول السعودي أحمد زكى اليماني، قوله في "اتلانتا" أنه توجد بعض الأصوات داخل الحكومة السعودية تضغط من أجل رفع أسعار النفط السعودي وتدافع عن الحجة القائلة بأن المملكة بحاجة إلى إنتاج (5) ملايين برميل يومياً فقط لتلبية الاحتياجات المالية المحلية. وفي نفس المؤتمر نقل عن السفير الأمريكي في السعودية "جون وست"، قوله: "إن خفض إنتاج النفط بنسبة (50%) سيتسبب في أكبر كساد اقتصادي في سائر أنحاء العالم لم نر مثيلا له من قبل على الإطلاق" (رويترز، 1979).

من الجدير بالذكر أنه رغم الاستياء السعودي من المواقف الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، إلا أن هذا الأمر لم يشكل عائقاً حيال الحفاظ على وتيرة جيدة من العلاقات السعودية–الأمريكية، وذلك نظراً للمصالح المشتركة لكلا البلدين، فالمملكة العربية السعودية بحاجة إلى دولة عظمى مثل الولايات المتحدة كعامل مهم في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وكذلك من أجل دعم أمن الخليج تجاه الأخطار التي قد يتعرض لها، وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة ترى في المملكة العربية السعودية شريكاً سياسياً واقتصادياً مهماً في المنطقة.

6.2.3 عهد جديد من العلاقات السعودية–الأمريكية

تم بتاريخ 12 شباط عام 1978م، إبرام اتفاقية لبناء تسهيلات عسكرية في السعودية بتكلفة قدرها (670) مليون دولار، ليصل بذلك إجمالي المبيعات العسكرية

للسعودية إلى أكثر من (15) مليار دولار, كما وافقت الولايات المتحدة على بيع السعودية (60) طائرة نفاثة حديثة من طراز (إف15). وقد أعلنت السعودية بعد تلك الصفقة عن بدء عصر جديد للعلاقات السعودية–الأمريكية، والتزاماً بتعهداتها أخذت الحكومة السعودية مرة أخرى زمام القيادة لمنع رفع سعر النفط في اجتماع (OPEC) الذي تم عقده في 19 حزيران عام 1978م (نصيف، 1981).

أما صفقة طائرات الرصد "أواكس" الخمسة التي طلبت السعودية شرائها من الولايات المتحدة في أيلول عام 1981م، كجزء من خطة تحديث القوة الجوية السعودية. فقد جاءت عقب سقوط الشاه في إيران ، والذي كان يعتبر حليف الولايات المتحدة الأول في المنطقة، إثر الثورة الإسلامية, والتي اعتبرتها الولايات المتحدة مناهضة لها. لذا فقد كانت أربع من تلك الطائرات موجودة لتوجيه الدفاع السعودي ضد أي هجوم إيراني محتمل. إلا أن اللوبي الصهيوني الضاغط على الإدارة الأمريكية من قبل إسرائيل، وجه حملة كبيرة ضدها، بحجة أنها تهدد أمن واستقرار إسرائيل، بالرغم من تقرير وزارة الدفاع الأمريكية بأن تسليم الدفعة الأولى منها سوف يكون في عام 1986م، وبأن الصفقة جزءاً من الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بهدف ضمان أمن الطاقة وحماية الإمدادات النفطية السعودية، على ضوء المواجهة العسكرية العراقية–الإيرانية. (Cordesman, 1988)

التزمت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق "رونالد ريجان" بنهج الإدارة الأمريكية التي سبقتها، فقد استمرت في دعم وحماية الحكومات الصديقة ومنها المملكة العربية السعودية، وذلك في مواجهة الخطر السوفييتي الذي كان يتهدد المنطقة (Mcdonald, 1984).

في نهاية تشرين الأول عام 1981م تم للمملكة العربية السعودية ما سعت من أجله. إذ وافقت الولايات المتحدة على بيعها طائرات "الأواكس"، وأُنقذت صفقة الأسلحة السعودية من الهزيمة في اقتراع بمجلس الشيوخ بأغلبية (52) صوتاً ضد (48) صوتاً. ومن الجدير بالذكر أن مجلس النواب الأمريكي كان قد رفض اقتراح البيع بأغلبية

ساحقة هي (301) صوت ضد (111) صوتاً، وأصبح أي إجراء سلبي من مجلس الشيوخ يعني هزيمة تامة، على الرغم من أن "إسرائيل" ظلت تعارض الصفقة السعودية، إلا أن الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان"، وجد أنه من الضروري التدخل شخصياً للتغلب على المشاعر الموالية لإسرائيل في الكونجرس. حيث دفعت شدة هذه المجادلات الرئيس الأمريكي في النهاية إلى أن يعلن أنه "ليس من شأن دول أخرى أن تصنع السياسة الخارجية لأمريكا" (تشيرجي، 1993).

سعى خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز –رحمه الله– إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" (Long,1985)، وأثناء الحرب العراقية–الإيرانية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تدخل في مواجهة عسكرية في الخليج من دون دعوة صريحة وتأكيد بوضع حقوق إنزال وتسهيلات أخرى تحت تصرفها (Braun, 1988)، إلا أن المملكة العربية السعودية ظلت على موقفها المعارض أية تسهيلات لقواعد جوية عسكرية للولايات المتحدة، كما كانت المملكة ضد التدخل الخارجي في الخليج العربي(Mcdonald, 1984).

يمكن القول، إن رفض المملكة العربية السعودية لوجود قواعد أو تواجد قوات أجنبية في منطقة الخليج، لم يمنع المملكة من الاعتماد بشكل كبير على الولايات المتحدة من أجل تزويدها بكميات ضخمة من السلاح لضمان أمنها. إذ أن صفقة طائرات "أواكس" كانت ضرورية لحماية حقول النفط السعودية خاصة في مواجهة انعدام الاستقرار في الخليج نتيجة الإطاحة بالشاه واندلاع الحرب العراقية–الإيرانية.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن النزاع العربي–الإسرائيلي بالنسبة للرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" هو المسألة الأولى التي تتطلب الاهتمام في الشرق الأوسط، إذ كان التركيز الرئيسي للسياسة الأمريكية في أعينهما يجب أن يكون خطر التغلغل السوفيتي إلى الخليج العربي الغني بالنفط، أي الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية الحيوية. وكانت هناك أسس يمكن تفهمها لانشغالهما بمناطق الشرق الأوسط البعيدة.

ففي نهاية عام 1979م غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان وأصبح متورطاً في حرب قاسية في وجه مقاومة ضارية من رجال القبائل، وكانت إيران غارقة في الاضطرابات عقب الثورة، والتي أصبحت أكثر تعقيداً إلى حد لا نهاية له بالحرب التي شنتها في أيلول عام 1980م، في محاولة للاستيلاء على إقليم "خوزستان" المنتج للنفط. وخوف النظم العربية الموالية للغرب على شاطئ الخليج العربي من أن تعبر تلك الاضطرابات حدودها. ومن موقع واشنطن الممتاز، كانت حماية دول الخليج العربية تستلزم متطلبات عديدة، منها، أنه لا بد من جعل أولويات المصالح الأمريكية واضحة تماماً، كما يجب أن تقتنع النظم العربية في منطقة الخليج بالتزام واشنطن الفعال بأمنها، وأن الموارد المتاحة، سواء الخاصة بها أو بالوكالة يجب أن تحتشد لمساندة التصميم الأمريكي (تشيرجي، 1993)

من الواضح أن العلاقات السعودية–الأمريكية تقاطعت فيها المصالح في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" مما زاد من متانتها في تلك الفترة، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى العداء الأمريكي–السوفييتي، والتوجس الأمريكي من الأطماع السوفيتية في المنطقة. وقد اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" وأعضاء إدارته على مبدأ "كارتر" وطورته، والذي يركز على أن هناك خطراً سوفيتياً يهدد منطقة الشرق الأوسط.

كانت التحذيرات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالخطر السوفيتي تهدف إلى خلق مزيد من التعاون بين دول المنطقة بما فيهم السعودية والولايات المتحدة، وقد هدد الرئيس الأمريكي السوفييت في كلمة له قال فيها: "إذا تصرف السوفييت بطريقة غير حذرة في الخليج، فإنه يخاطرون بمجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن الإتحاد السوفييتي ليس مستعداً حتى الآن للدخول في مثل هذه المجابهة والتي قد تتحول لحرب عالمية ثالثة" (Congressional Quarterly, 1981).

كما أعلن "الكسندر هيج" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس "ريجان" أثناء مقابلة مع صحيفة التايمز الأمريكية في آذار عام 1981م، "أن المشكلة

في الشرق الأوسط تكمن في التوسع السوفييتي.." (زهرة، 1981). وفي مقابلة مع صحيفة "U.S. NEWS and World Report" قال "هيج": "من مصلحة رؤساء الدول العربية المعتدلة التعاون مع الولايات المتحدة والتعاون فيما بينهم، حتى يتمكنوا من مواجهة الخطر السوفييتي" (جريدة الاتحاد، 1982).

كذلك ذكر "كاسبار واينبرغر" وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "ريجان" أن السوفييت لا يبعدون أكثر من (400) ميل عن الشريان الحيوي للعالم الغربي في الخليج، وأنهم في طريق الاستيلاء عليه بهدف المشاركة في الحصص أولاً، والضغط على أوروبا ثانياً" (زهرة، 1981).

7.2.3 تزايد الطلب الأمريكي على النفط وتوازن السياسة النفطية السعودية

احتفظت المملكة العربية السعودية بسبب احتياطياتها النفطية الضخمة وقدرتها الإنتاجية الكبيرة بصوت مهم في أسواق النفط العالمية جعلتها تؤثر تأثيراً فاعلاً في تدفق النفط وهيكلة أسعاره في سائر أنحاء العالم. وفي محاولة لمواصلة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة رغم الخلافات حول قضايا إقليمية معينة، ظل السعوديون بشكل عام متعاونين بشأن تسعير النفط وكميات إنتاجه. وفي كانون الأول عام 1978م؛ أنتجت المملكة العربية السعودية (10.09) مليون برميل نفط يومياً، أي ما يقارب الحد الأقصى للسعة الإنتاجية التي تستطيع المملكة العربية السعودية من إنتاجها، وذلك من أجل تعويض النقص في الإنتاج الإيراني، حيث شكل النفط السعودي ما نسبته (21%) من واردات الولايات المتحدة (Tiliman,1982)، وتعتبر المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة بحسب الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

النسبة المئوية لاستيراد الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط (مباشرة وغير مباشرة) 1972ــ1976

	1972	1974		1975		1975		1976
	مباشر	مباشر	(المجموع)	مباشر	(المجموع)	مباشر	(المجموع)	
الجزائر	1.9	2.2	(2.4)	3.1	(3.4)	4.7	(4.8)	7.0
البحرين	0.3	0.2	(0.2)	0.2	(0.2)	0.3	(0.3)	0.6
مصر	0.2	0.2	(0.2)	0.1		0.1	(0.1)	6.3
إيران	3.0	3.6	(6.9)	7.7	(12.0)	4.8	(8.9)	لا شئ يذكر
العراق	لاشئ يذكر	لاشئ يذكر	(0.3)	0	(0.2)	0.1	(0.2)	لا شئ يذكر
الكويت	0.9	0.8	(1.0)	0.1	(0.4)	0.3	(0.5)	8.5
ليبيا	2.6	2.7	(4.9)	0.1	(0.7)	3.8	(5.5)	0.3
عمان	لا شئ يذكر	لاشئ يذكر		لا شئ يذكر	(0.1)	0.1	(0.1)	0.4
قطر	0.1	0.1	(0.1)	0.3	(0.9)	0.3	(1.5)	
السعودية	4.0	7.9	(11.8)	7.6	(11.1)	11.2	(14.1)	22.7
الإمارات	1.6	1.1	(1.3)	1.2	(1.4)	2.3	(2.9)	5.2

Source: U.S Bureau of Mines. 1976- U.S. Federal Energy Admministration, Energy Information: Report to Congress. First Quarter 1976, (Washington, D.C.:U.S Government Printing Office, 1976), p.49.

في منتصف عام 1979م، حاولت المملكة العربية خلال مداولات (OPEC) تثبيط الضغوط السائدة من جانب الأعضاء الآخرين لرفع أسعار النفط بنسبة (60%) تقريبا، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح، ومع ذلك حافظت المملكة على سعر (18) دولاراً لبرميل الخام الخفيف خلال النصف الثاني من عام 1979م، كما حافظت على إنتاج قدره (9.5) مليون برميل يومياً. ومع تقاضى أعضاء (OPEC) الآخرين زيادة تتراوح بين (2) و(6) دولارات في البرميل الواحد، أي أكثر مما يتقاضاه السعوديون، أصبح واضحاً أن السعودية تضيع دخلاً جارياً، أدى إلى ضعف الحافز لكبح جماح ارتفاع الأسعار مستقبلاً. ونتيجةً لذلك؛ رفع السعوديون سعر النفط الخام الخفيف إلى (24) دولاراً للبرميل الواحد قُبيل انعقاد مؤتمر (OPEC) في مدينة "كراكاس" بفنزويلا في كانون الأول عام 1979م (ريتشارد، 1981).

مثلت التجارة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة. فعبر سنوات الممتدة منذ الأعوام 1977–1980م، بلغت مجموع واردات الولايات المتحدة من السعودية من النفط (27.72) مليار دولار، إضافة إلى (400) مليون دولار من سلع مختلفة، كما بلغ مجموع واردات السعودية من الولايات المتحدة للفترة ذاتها (18.39) مليار دولار بحسب الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

التجارة السعودية مع الولايات المتحدة (مليار دولار)

	1977	1978	1979	1980
صادرات إلى الولايات المتحدة				
بترول (خام)	2.29	5.28	7.85	12.3
واردات أخرى	0.05	0.02	0.13	0.2
إجمالي	2.34	5.30	7.98	12.5
واردات من الولايات المتحدة				
أغذية / حيوانات	0.16	0.30	0.30	0.30
سلع تحويلية	0.43	0.55	0.63	0.74
آلات ومعدات نقل	2.10	2.53	2.86	3.61
صادرات أخرى	0.85	0.91	1.01	1.11
إجمالي	3.54	4.29	4.80	5.76

Source: U.S. Department of Commerce, Burea of the Census, U.S. Exports General Imports: World Areas by Schedule B. Com;modity Groupings (annual)

وقد اعتبرت السعودية حينها سابع أكبر سوق أجنبي للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية– باستثناء مبيعات الأسلحة، كما قُدرت إجمالي الواردات السعودية بنحو (25) مليار دولار عام 1979م، بمعد نمو قدره (25%). كما بلغت الصادرات الأمريكية إلى السعودية عام 1980م نحو (5.76) مليار دولار، أي بزيادة قدرها (20%) عما كانت عليه في عام 1979م، وشكلت حوالي خُمس إجمالي الواردات السعودية (2.5%) من الصادرات الأمريكية عام 1980م (بريس وآخرون، 1981).

شهدت مطلع عام 1980م أكبر ثورة في أسعار النفط، وذلك عندما تخطى سعر برميل النفط (40) دولاراً، مما ولّد قناعة لدى الإدارة الأمريكية باشتداد الصراع على النفط، كونه يمثل أزمة صراع عالمي حقيقي (الجهني، 2001).

وفي عام 1980م، قام الكونجرس الأمريكي بإعداد تقرير حول التوقعات النفطية حتى نهاية القرن العشرين، وفي مذكرة "هنري جاكسون" –رئيس اللجنة حينها– إلى أعضاء لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ أكدّ "جاكسون": "إن التطورات في سوق النفط الدولية سيكون لها انعكاس كبير على الولايات المتحدة بغض النظر عن محاولات بلاده تخفيض الواردات من النفط، وحتى في ظل أكثر الافتراضات تفاؤلاً، وتخفيض الاستهلاك، فسوف تستمر الولايات المتحدة في استيرادها للنفط.. إن الأكثر أهمية هو أنه حتى إن استطاعت الولايات المتحدة أن تخفض بشكل خارق وارداتها من النفط إلى الصفر بدون المعاناة من صعوبات اقتصادية، فإنه لا يمكن تجاهل أن حلفاءنا وشركاءنا التجاريين معتمدين بشكل كبير على النفط، وبالطبع فإن حدوث أي انقطاع كبير في إمدادات النفط أو ارتفاع ضخم في سعره سوف يؤثر مباشرة عليهم، مما ينعكس بدوره على الولايات المتحدة بشكل لا يمكن تجنبه" (جاكسون، 1991)

تزايد اعتماد الولايات المتحدة على موارد الطاقة الإقليمية في عقد الثمانينات ، على الرغم من المقترحات المتعددة لكبح جماح الاستهلاك. فقد استوردت الولايات المتحدة عام 1980م حوالي (50%) من نفطها ، (34%) منها –أو (8%) أصبحت السعودية المصدر لنحو (25.4%) من إجمالي واردات النفط الخام الأمريكية، أي حوالي (1.3) مليون برميل يوميا (U.S Central Intelligence Agency, 1980).

على الرغم من أن السعودية هي التي قادت الحظر النفطي في أعقاب حرب (أكتوبر)، إلا أنها ظلت قوة كبيرة للاعتدال في مداولات منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC). ونظرت السعودية آنذاك إلى أن الضرر الذي يحيق بالاقتصاد العالمي يمكن أن يؤثر على الدول المنتجة للنفط فيما يتعلق بأسعار أعلى للسلع والخدمات المستوردة،

وأن الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الغربية الناجمة عن أزمات الطاقة يمكن أن يؤدى إلى ظهور حكومات شيوعية وهو ما سيكون في صالح الاتحاد السوفيتي. وقد جعل هذا الأمر السعودية تظهر وكأنها الحارس للنظام المالي والاقتصادي الدولي، ووضعها الحاسم في سياسات تسعير النفط داخل منظمة الاقتصاد العالمي بوجه عام، والاقتصاد الأمريكي بوجه خاص. ومن الجدير بالذكر، أن السعودية سعت إلى تنويع أسواقها للتخفيف من اعتمادها الكثيف على الأسواق الأمريكية، إلا أنه لا يوجد سوق خارج نطاق الدولار يستطيع التعامل مع حجم العملة التي تولدها المملكة، كما أن الجزء الرئيسي من أصولها المالية يسوده الدولار. وتتبع المناقشة بدائل التسعير بالدولار من جانب الدور المنتجة للنفط (U.S Congress, 1980).

قرر السعوديون زيادة إنتاجهم اليومي مليون برميل ليصل إجمالي إنتاجهم إلى (10.3) مليون برميل يومياً، بسبب الإيقاف المفاجئ للنفط العراقي والإيراني. و كان وزير النفط السعودي أحمد زكي يماني قد تنبأ في كانون الأول عام 1980م، أنه مع استئناف الإنتاج والصادرات العراقية والإيرانية سيكون هناك فائض من النفط عام 1981م و"فائض جوهري" متوقع عام 1988م. وفي نيسان عام 1981م، أعلن يماني أن السعودية لن ترفع أسعار النفط ولن تخفض إنتاجه حتّى يخفض أعضاء (OPEC) أسعارهم بصورة جوهرية (National Briadcasting,1980). وذكر أن رفع أسعار النفط قد قطع شوطاً بعيداً وأن حكومته تسعى بشكل محدد إلى خفض الأسعار بنسبة (15%) (NewYork Times, 1980).

وقد أكدّ محللون متخصصون في الشؤون النفطية، أن السعوديين قد عملوا على خفض أسعار النفط لأسباب تتعلق بمصلحتهم الخاصة البحتة.(NewYork Times, 1981)

كما أعرب وزير البترول والموارد المعدنية السعودي أحمد زكي يماني ومسؤولون سعوديون آخرون عن قلقهم من أن السعر يرتفع بسرعة لدرجة ستضطر الدول المستهلكة لاتخاذ تدابير متزايدة للوقاية من ذلك، وإسراع حركتها تجاه البحث عن بدائل للطاقة. وفي حديث ألقاه في جامعة البترول والتعدين في الظهران في 31 كانون

الثاني 1981م، قال يماني فيه:"فيما يتعلق بالسعودية.. فإن مصالحنا واضحة. فنحن – أولاً– لا نعتزم استنفاذ هذه الثروة بسرعة ونحرم أجيال المستقبل منها. ومن ناحية أخرى نحن لا نريد أن نقصر عمر النفط كمصدر للطاقة قبل أن نستكمل عناصر تنميتنا الصناعية والاقتصادية، وقبل أن نبنى بلدنا لتكون قادرة على الاعتماد على مصادر أخرى للدخل غير النفط. وبهذا الصدد؛ قد تختلف مصالح المملكة عن مصالح زملائها في (OPEC). ففى الأوبك توجد بلدان ستتوقف عن تصدير النفط في نهاية الثمانينات؛ وبالنسبة لمثل هذه البلدان يجب ألا يمتد عمر النفط كمصدر للطاقة مع نهاية العقد الراهن فإن ذلك سيشكل كارثة للسعودية" (NewYork Times, 1981).

إن حاجة الولايات المتحدة إلى النفط السعودي بأسعار منخفضة من أجل الحفاظ على مستوى نموها الاقتصادي حاجة ملحة ومستمرة. وقد زادت أهمية السعودية كمصدر للنفط بعد الثورة الإيرانية، حيث بلغ معدل الصادرات النفطية السعودية للولايات المتحدة في عام 1980م حوالي (1.25) مليون برميل يومياً (Tilliman, 1982).

على الرغم من تزايد الإنتاج الأمريكي من النفط عام 1977م بسبب اكتشافه في منطقة "الاسكا"، وكذلك المحاولات الأمريكية بترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الواردات النفطية الأمريكية، والتي أدت إلى توقع انخفاض استيراده في الثمانينات بحسب شركة "أكسون" في أواخر الثمانينات، والتي توقعت انخفاض إنتاج النفط الأمريكي من (10) ملايين برميل يومياً عام 1980م، إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق. فقد شهدت فترة الثمانينات فائضاً نفطياً كبيراً أدى إلى انخفاض صادرات السعودية النفطية بنسبة (56%) خلال الستة أشهر الأولى من عام 1983م، فانخفض الإنتاج اليومي إلى (3.5) مليون برميل أي ما يُعادل نصف ما كان يُنتج عام 1982م. وعلى الرغم من أن الإنتاج اليومي السعودي قد وصل إلى ما نسبته (5.5) مليون برميل في شهر آب عام 1983م، إلا أن ثلاثة أرباع مليون برميل خُصصت للاستهلاك المحلي، و(800) ألف برميل خُصصت لتمويل العراق في حربه مع إيران. كما أظهرت

تقديرات الميزانية في الكونجرس الأمريكي، أن فقدان الولايات المتحدة للنفط السعودي لمدة سنة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الأمريكي بـــ (272) مليار دولار أمريكي وارتفاع معدل البطالة بنسبة (2%) (Tilliman, 1982).

يمكن تلخيص سياسة الطاقة الأمريكية الخارجية، والمتعلقة في شقها الأكبر بالنفط بالنقاط التالية: (موريس، 2003)

1 – الحد من استخدام النفط كسلاح في السياسة الخارجية للدول المنتجة.
2 – تفعيل استخدام النفط كوسيلة في السياسة الخارجية الأمريكية (نظام العقوبات).
3 – ضمان أمن الإمدادات والحفاظ عليها من الانقطاع والمضاربات سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، مما يجعل الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي في الشرق الأوسط.

8.2.3 أمن الطاقة بين الأطماع الأمريكية والمخاوف السعودية

أعطت الولايات المتحدة أهمية قصوى للأمن الخليجي، حيث أضحى من القضايا الإستراتيجية المحورية بالنسبة للولايات المتحدة، ونتيجة لذلك فقد أفردت الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية أهمية بارزة في الإطار الخليجي والإقليمي، لما تتمتع به السعودية من موقع متميّز وثروات نفطية هائلة، ولما للدور السياسي السعودي من أثر لا يمكن تجاهله على الساحتين العربية والإقليمية.

فقد اتجهت الولايات المتحدة في مطلع العام 1977م إلى زيادة القدرة العسكرية في المنطقة العربية تلبيةً لمتطلبات الأمن القومي الأمريكي، وظهر ذلك التوجه الأمريكي واضحاً من خلال القرار الرئاسي رقم (8) الذي أصدره الرئيس الأمريكي "كارتر"، والذي يقضي بإنشاء قوات التدخل السريع الأمريكية " RDF"، للتعامل مع الحالات الطارئة في المنطقة(مالنوغر، 1983). إلا أن تشكيل هذه القوات لا يعني تجاهل الولايات المتحدة لأهمية الدور السعودي على المستوى الإقليمي، والتي كانت تنتج حينها (30%) من نفط (OPEC) وتؤمن الولايات المتحدة بأغلب احتياجاتها

النفطية. فقد أكدّ وزير الدفاع الأمريكي "هارولد براون" بشكل علني "أن بلاده تعتبر السعودية تقع في طليعة أولوياتها، وأنها ستوفر القوة اللازمة لمواجهة أي تهديد خارجي تتعرض له"(يورك، 1982).

برزت المخاوف الأمريكية في مطلع الثمانينات من التهديد الذي ربما قد يشكله الاتحاد السوفيتي سابقاً لمنطقة الخليج العربي بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام. بسبب القرب الجغرافي للاتحاد السوفييتي من منطقة الخليج، وهذا التهديد السوفيتي –من وجهة نظر الساسة في واشنطن– يتمثل في رغبة الاتحاد السوفيتي الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج، وكذلك الرغبة السوفيتية في ضرب المصالح الغربية في المنطقة، وذلك بالسيطرة على منابع النفط لقلب ميزان القوى لصالحه ولصالح حلفائه.(مراد، 1982)

ونتيجة للتغيّر السياسي في إيران، وأثره في البالغ في التوازنات الإقليمية والدولية، والغزو السوفييتي لأفغانستان، والاجتياح العراقي للكويت، جميعها جاءت لخلق متغيرات جديدة على الساحة الدولية وخارطة النظام الإقليمي، وأثرت كذلك في قضايا الاستقرار في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية للخليج العربي.

وفي شهادته أمام اللجنة الفرعية لشؤون أور وبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، أوضح "ويليام كراوفورد" نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي في آذار عام 1979م، أن الولايات المتحدة تعتبر "الحفاظ على سلامة المملكة العربية السعودية مسألة حيوية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأننا يجب أن نكون مستعدين للعمل لتحقيق هذا الأمر". وأضاف: "رغم أنه لا توجد معاهدة رسمية تتضمن هذا التعهد إزاء المملكة العربية السعودية، فإن كل رئيس أمريكي في السلسلة المتعاقبة من الرؤساء الأمريكيين ــ منذ "هارى ترومان " – قد أوضح بالقول والعمل أن ذلك ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة، وأن سلامة المملكة ذو أهمية للولايات المتحدة ويجب أن تحميها الولايات المتحدة"(كراوفورد، 1979).

وهكذا. فقد تم الإعلان عن ما سُمي بـ"مبدأ كارتر" بتاريخ 20 كانون الثاني 1980م، والذي اعتبر منطقة الخليج "منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة" واعتبر أن أي هجوم من قوة أجنبية للسيطرة على الخليج العربي اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأنها –أي الولايات المتحدة– سترد مستعملة كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. ولقد طبق هذا المبدأ في العديد من تدخلات أمريكا من أجل الدفاع عن مصالحها، وقامت بناءً عليه إدارة الرئيس الأمريكي كارتر بإنشاء "قوات التدخل السريع" أو ما يُعرف بـــ"السنتكوم"، التي بدأت تدريباتها في مناطق صحراوية في أميركا أولاً، ثم في المنطقة العربية، استباقاً لمهمات لاحقة في مناطق النفط الخليجية (تلحمي، 2000).

ومبدأ "كارتر"، الذي مازال أساس الموقف الإستراتيجي لأمريكا تجاه المنطقة العربية، يقوم على فرضية أن منابع النفط العربية مصلحة قومية أمريكية أو مكون أساس من مكونات الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم فان حدود أمريكا الجيوبولوتيكية تمتد لتشمل الخليج العربي والجزيرة العربية، وكل تهديد لتدفق النفط من الوطن العربي للغرب يواجه بالقوة بما فيها المسلحة (المختار، 2000).

حرصت الولايات المتحدة على بناء إستراتيجية عسكرية في منطقة الخليج من خلال تكثيف وجودها العسكري في المنطقة، وذلك بزيادة إمكانات وقدرات الأسطول الخامس الأمريكي خلال أوائل الثمانينات. إضافة إلى قوة التدخل السريع والعمل المشترك والتي تم التخطيط لإنشائها منذ كانون الثاني عام 1977م، بهدف احتلال منابع النفط وخطوط مواصلاته إذا ما تعرض المصالح الغربية إلى تهديد جراء تكرار سيناريو الحظر النفطي من قبل دول المنطقة، أو التهديد من قبل قوى خارجية. (الهاشمي، 1990).

في عام 1980م، ذكر "هارولد برون" وزير الدفاع الأمريكي في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "كارتر" أنه "إذا حُرمت الديمقراطيات الغربية من الموارد النفطية الخليجية، ستحدث دون شك على الصعيد العام مواجهة اقتصادية أعنف من التي

عرفناها قبل خمسين عاماً، وأن كارثة لا يمكن عكسها سوف تحدث إذا ما قُطعت الإمدادات النفطية عن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أما بالنسبة لأمريكا، فإنها سوف تواجه تصدعاً اقتصادياً لا مثيل له، وتوتر عالمي فوضوي، وتباهي من القوة السوفيتية". (Labrousse, 1982).

في عام 1983م، تم توقيع اتفاق للتعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" للتدخل في الخليج العربي، تكون بموجبه "إسرائيل" مستودعاً للأسلحة الأمريكية في حال حصول تهديد سوفييتي لمنطقة الشرق الأوسط (الهاشمي، 1990).

في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان"، زادت حدة سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي. وقد انعكست تلك السياسات من خلال وعد الرئيس الأمريكي "ريجان" في شباط عام 1981م، بإعطاء "مبدأ كارتر" مزيداً من الفاعلية، وذلك بغرض وجود عسكري دائم في منطقة الخليج العربي، كما طورت إدارة الرئيس الأمريكي "ريجان" مفهوم الإجماع الإستراتيجي كأساس للدفاع عن المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفييتي سابقاً. وفي هذا الإطار بذلت الولايات المتحدة محاولات عدة لربط المملكة العربية السعودية بهذا الإجماع كركيزة أساسية مهمة للسياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، بسبب رفض السعودية للمشاركة في ذلك الإجماع الإستراتيجي. (السعودي، 1985)

رفضت المملكة العربية السعودية جميع محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بصدد التعاون العسكري، وطلب التسهيلات العسكرية لأغراض الوجود المباشر- على الرغم من العلاقات الجيدة بين البلدين- لمواجهة الخطر الناجم عن الأحداث التي عصفت بالمنطقة جراء نشوب الحرب العراقية-الإيرانية، والأزمة التي نشبت بين شطري اليمن، والثورة الإيرانية، وعلاقات الاتحاد السوفيتي مع اليمن الديمقراطية سابقاً، والوجود السوفيتي والكوبي في القرن الأفريقي، والغزو السوفيتي لأفغانستان، والحرب العراقية-الإيرانية. وقد ركّزت جميع العروض التي قدمتها الولايات المتحدة على ترسيخ وجود عسكري أمريكي بحري وجوي في المنطقة وعلى أراضي المملكة

العربية السعودية (كيلاني، 1988).

إن الرفض السعودي لمحاولات الولايات المتحدة المتكررة حول التعاون العسكري لأغراض الوجود الأمريكي المباشر يعود إلى عدة أسباب، منها:

1 - أن التعاون السعودي مع الولايات المتحدة ربما يقود دول أخرى لتقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، وبالتالي زيادة نفوذه في المنطقة. (Quandt, 1980)

2 - التشكيك السعودي في مدى استعداد الولايات المتحدة لتحدي النوايا السوفيتية. (Quandt, 1980)

3 - الاعتبارات الإسلامية التي تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية، التزاماً بمبدأ الالتزام بالشريعة الإسلامية وتجنب الوجود المباشر للقوى الأجنبية في المنطقة (البيوني، 1981).

4 - الضغوط التي قد تتعرض لها المملكة العربية السعودية في حال الإذعان للسياسة الأمريكية، (السعودي، 1985)

وقد أدى فشل المحاولات الأمريكية بإقناع المملكة العربية السعودية توفير قواعد وتسهيلات أمريكية لازمة لقوات الانتشار السريع إلى توجه إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "ريغان" إلى الأطراف بدلاً من المركز، من أجل أن تقوم القواعد الأمريكية بإنجاز مهماتها من خلال التحكم بمنافذ المنطقة، بدلاً من التمركز بداخلها، ومن أجل التصدي للتهديدات الخارجية أو الاضطرابات الداخلية المحتملة التي تقع في نطاق مهمات تلك القوات. وقد ذهبت نظرية "الأطراف بدل المركز" إلى إبراز أهمية بعض الدول الواقعة على أطراف الجزيرة العربية أو القريبة منها. وتوجهت الأنظار الأمريكية نحو تركيا ومصر وسلطنة عُمان وإسرائيل، إضافة إلى القطع البحرية وحاملات الطائرات المرابطة في مياه الخليج العربي وبحر العرب. (كيلاني، 1988)

9.2.3 استثمارات المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة

بلغت الموجودات السعودية الخارجية المستثمرة في الولايات المتحدة في

منتصف عام 1983م أكثر من (70) مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد على نصف إجمالي الاستثمارات النقدية السعودية في الخارج والبالغة أكثر من (140) مليار دولار، عدا الودائع العالية لدى المصارف الأمريكية خارج الولايات المتحدة، إضافة إلى الاستثمار في القطاع الخاص الأمريكي، كما أن هناك ملايين الدولارات التي اقترضتها عدة شركات أمريكية رئيسية مثل (جنرال موتورز، أي بي، أم، ATST) وغيرها (Holden&Johns, 1986)، ويعتبر الجانب الأكبر من موجودات المملكة العربية السعودية موجوداً في الخارج (فاسيلييف، 1986).

تحتفظ الولايات المتحدة بنصيب الأسد من العقود التجارية مع السعودية، إلا أن هناك منافسة من قبل بلدان غربية أخرى في هذا المجال، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة المملكة العربية السعودية في التقليل من اعتمادها على الولايات المتحدة، ورغبةً من السعودية في تطوير علاقاتها مع تلك البلدان (Lackner, 1978).

10.2.3 النفط صمام أمان العلاقات السعودية–الأمريكية

إن المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء حكم "ريجان" ركزت وبشدة على ضرورة أن تكون العلاقة إيجابية بين كلا البلدين، إذ أن استمرارية دفء العلاقات ضامن رئيسي لتدفق النفط للولايات المتحدة.

واجهت الإدارة الأمريكية ضغوطات كبيرة من قبل اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي بسبب مبيعات الأسلحة الأمريكية للمملكة خاصة ودول الخليج بشكل عام. بحجة أن ذلك السلاح سوف يؤثر على أمن إسرائيل. وعلى الرغم من تلك الضغوطات والانتقادات للإدارة الأمريكية بسبب صفقات الأسلحة مع المملكة العربية السعودية، إلا أن العلاقات السعودية–الأمريكية والتي يرجع تاريخها إلى اكتشف النفط في المملكة العربية السعودية من قبل الشركات الأمريكية لم تتأثر بسبب تلك الضغوطات. إذ أن الولايات المتحدة كانت ترى أن وقف مبيعات السلاح للمملكة

العربية السعودية ربما لا تضر المصالح السعودية بالقدر الذي قد تتضرر منه الولايات المتحدة، إذ أن السعودية قادرة على شراء الأسلحة من مصادر أخرى. كما جرى بصفقة الأسلحة التي وقعت بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا عام 1988م، والتي بلغت قيمتها (68) مليار دولار، والذي حرم الولايات المتحدة من تلك المليارات من الدولارات، كما أنه بلا شك أثّر سلباً في مسيرة العلاقات السعودية–الأمريكية، وبدا واضحاً أن الرضوخ لمطالب اللوبي الصهيوني في الكونجرس الأمريكي من شأنه أن يؤثر على دور المملكة العربية السعودية في الحفاظ على حالة من التوازن في أسعار النفط في الأسواق العالمية (شهاب، 1995).

وقد تم تحديد المصالح الأمريكية بهذا الصدد على أنها تشمل (بريس وآخرون، 1981):

1. ضمان التدفق النفطي للولايات المتحدة وحلفائها.
2. إعادة استثمار الفوائض المالية السعودية الناجمة عن بيع النفط.
3. المشاركة الأمريكية في نشاطات تحديث السعودية.

وقد استهدفت المبادرات السياسية والإستراتيجية الأمريكية تحقيق ما يلي:

1. دعم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.
2. التعاون مع السعودية في حمل سلوك دول المنطقة على الاعتدال.
3. تشجيع المبادرات السعودية الرامية إلى الحفاظ على استمرار إنتاج النفط والاعتدال في أسعاره.
4. تشجيع دعم السعودية لتسوية عربية إسرائيلية.
5. صيانة السلامة السياسية والإقليمية للمملكة.

إن المملكة العربية السعودية بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام ذات أهمية قصوى في أولويات الولايات المتحدة الأمنية، بسبب النتائج المدمرة التي قد تلحق باقتصاد الولايات المتحدة في حال السيطرة على الخليج العربي من قبل قوى معادية لها، وبالتالي إعاقة الإمدادات النفطية، ومن وجهة

النظر الأمريكية فإن منطقة الخليج العربي يجب أن لا تكون تحت سيطرة قوى معادية للولايات المتحدة وحلفائها (Charles, 1987).

3.3 حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية–الإيرانية 1980م)

مما لا شك فيه أن الحرب العراقية–الإيرانية شكلت درعاً واقياً، دافع فيه العراق عن نفسه بشكل خاص وعن مصالح الخليج العربي والأمة العربية بشكل عام، إذ لا يخفى على أحد الخطر الإيراني الذي كان يلقي بظلاله الحالكة على كل الخليج. كما أن رغبة نظام الخميني بتصدير الثورة الإسلامية أوضح وأصرح من أن يتم تجاهلها.

بداية الحرب

شكّلت الاستفزازات الإيرانية على الحدود العراقية بعد أسابيع قليلة من عودة الخميني إلى طهران بداية لمؤشرات أزمة ما قبل الحرب، كما أن تصريحات القادة الإيرانيين بعد استيلائهم على مدينة الفاو العراقية ووصولهم إلى مشارف الكويت، وإعلانهم بأنهم وصلوا إلى هنا– أي مدينة الفاو– ولن يغادروا أبداً (عصاصة 1994).

كان الهجوم العراقي عام 1980م على الأراضي الإيرانية رداً على التحرشات الإيرانية إيذاناً ببدء الحرب، وتخلل تلك الحرب مهاجمة كل من العراق وإيران المنشآت النفطية كل من البلدين. كما تعرضت ناقلات النفط التي تعبر الخليج العربي للهجوم من قبل العراق وإيران. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إرسال سفناً بحرية إلى منطقة الخليج من أجل حماية الإمدادات النفطية ونزع الألغام من مياه الخليج (لورنس، 1992).

1.3.3 الحرب العراقية–الإيرانية، بين الدعم السعودي للعراق والحياد الأمريكي

شكل الخطر الإيراني على منطقة الخليج تهديداً لا يُستهان به. وذلك بالنظر إلى أطماع إيران التوسعية قديماً وحديثاً في المنطقة، وكذلك رغبة إيران بالسيطرة على منطقة الخليج من خلال المد الشيعي لما للخليج من أهمية على خارطة العالم النفطية.

لذا قدمت المملكة العربية السعودية إلى العراق دعماً مادياً كبيراً خلال الحرب، مساهمةً من المملكة في المجهود الحربي الذي كان يقوم به العراق، وتدل التقديرات على أن المملكة العربية السعودية مع الدول الخليجية الست ما مقداره 50 مليار دولار للعراق خلال الحرب، أي أكثر من مجمل المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ قيام الدولة العبرية (لورنس، 1992).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها رأت في تلك الحرب فرصة سانحة من أجل إنقاذ اقتصادها المنهار من خلال بيع السلاح المخزن لديها. إضافة إلى الخطر الذي قد تشكله إيران في حال سيطرتها على منابع النفط في الخليج العربي، وعلى الرغم من أنها ادعت الحياد في تلك الحرب، وأنها فقط ترغب بحماية إمدادات النفط في الخليج (كوولي ، 1992)، إلا أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات عسكرية لإيران، وذلك من خلال ما عُرف بفضيحة "إيران غيت"، وهي الفضيحة المتعلقة ببيع الولايات المتحدة أسلحة ومعدات عسكرية إلى إيران سراً، الأمر الذي ناقض سياسة الحياد المعُلنة للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ووفقاً لمعهد الدراسات الإستراتيجية "جافا"، فإن 500 مليون دولار من الأسلحة الإسرائيلية وصلت إلى طهران خلال الأعوام 1980−1983م، وكذلك صفقة تحرير الرهائن الأمريكيين في لبنان عام 1985م، والتي تم بموجبها تسليم إيران صواريخ أمريكية عبر إسرائيل (لوبيز، 2006).

ساهمت المساعدات المالية التي قدمتها السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي للعراق في زيادة حدة الصدمة النفطية. وكانت إيران قد أثارت أزمة نفطية عام 1981م، من خلال استخدامها إضراب عمال النفط بغية هز استقرار النظام العالمي، مما خلق صدمة نفطية ثانية نتيجة الندرة النفطية المصطنعة العائدة إلى توقف الإنتاج الإيراني، كما وسّع نشوب الحرب بين العراق وإيران من حجم تلك الظاهرة، مما أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه للأسعار، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية إلى زيادة إنتاجها واستعادة حصتها في السوق. وقد أدى ذلك إلى عودة الأسعار النفطية إلى

معدلاتها الطبيعية خلال تلك الأزمة. كون السعودية تمتلك إمكانات إنتاج ضخمة، وتمتاز بقوتها التنافسية في أسواق النفط العالمية (صالح، 1992).

في 18 تموز قبلت الحكومة الإيرانية القرار رقم 598 دون أية شروط، وفي الثامن من آب عام 1988م، وضعت الحرب العراقية-الإيرانية أوزارها (سالينجر ولوران، 1993).

الفصل الرابع

أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية–الأمريكية للفترة 1990–2011م

يعتبر عقد التسعينات مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات السعودية–الأمريكية، ويعد السبب في هذا الأمر إلى الأحداث والأزمات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج بشكل خاص، فقد جاء عقد التسعينات على المنطقة محملاً بأعباء خلفتها الحرب العراقية–الإيرانية، وشهد حرب الخليج الأولى وما تضمنها من غزو العراق للكويت، وكذلك انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. كل تلك الأحداث ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين، وأدت إلى إعادة صياغة المصالح بينهما.

للحديث عن مجمل العلاقات السعودية الأمريكية منذ مطلع التسعينيات وحتى عام 2011م، لا بد من إبراز أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

1.4 أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

يمكن القول بأن أهمية المملكة العربية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من عدة أسباب، وهي:

الوضع الاقتصادي الصعب الذي عانته الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الآثار الاقتصادية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام، وسباق التسلح بما فيها حرب الفضاء مع الاتحاد السوفييتي كل ذلك أدى إلى إرهاق كاهل ميزانية الولايات المتحدة.(محجوب والنحال، 1991).

وقد اعترف وزير الطاقة الأمريكي "سبنسر ابراهام" في 19 آذار، في خطاب له بعد تعيينه رسمياً في منصبه الجديد "أن أزمة طاقة مستفحلة في الولايات المتحدة". وقد عكس الخطاب رؤية إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" الأبن. وقد حدد "ابراهام" بعض المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة في مجال الطاقة بسبب انخفاض إنتاج

النفط الأمريكي مع ازدياد الطلب المحلي على النفط. والتوقعات بأن يرتفع الطلب داخل الولايات المتحدة على النفط بنسبة (33%). وقد أشارت معلومات رسمية حينها أن الولايات المتحدة كانت تنتج نفطاً أقل من (39%) عما كانت تنتجه عام 1970م، أي بمعدل نقص يصل إلى (4) ملايين برميل نفط يومياً. (خدوري، 2004)

لذا فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى استثمارات المملكة العربية السعودية كمحرك للاقتصاد الأمريكي، وكذلك الحاجة إلى ضمان التدفق النفطي نظراً للاحتياطيات النفطية الضخمة التي تتمتع بها المملكة.

كما أن المملكة العربية السعودية تحتل مكانةً هامة في السياسة الخارجية الأمريكية. فبامتلاكها لأكثر من ربع الاحتياطات النفطية العالمية، ستحتفظ السعودية بقدرتها على أن تكون أكبر منتج للنفط في العالم خلال القرن الحادي والعشرون، عندما ستكون الموارد البترولية لعدد من المنتجين الآخرين قد تضاءلت كثيراً على الأرجح. إذ تشير الاتجاهات الحالية إلى أنه من المحتمل أن يصل إنتاج النفط العالمي أعلى مستوى له بينما تواصل الاحتياجات العالمية ارتفاعها، وبالتالي فإنه سيخفق في تلبية الطلب العالمي على النفط بأسعار تعتبر مقبولة حالياً.

تعتبر الولايات المتحدة من أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط، إذ بلغت نسبة وارداتها النفطية الخارجية حوالي (45%) عام 1983م. وهذا يفسر الأهمية النفطية للمملكة بالنسبة للولايات المتحدة (محجوب والنحال، 1991).

يبلغ احتياط الولايات المتحدة المؤكد من النفط حوالي (30.4) مليار برميل، أي ما نسبته (2.6%) (شكل رقم 1). وبذلك فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية عشر عالمياً من حيث كمية الاحتياطيات النفطية، وهي المستهلك الأول للنفط في العالم، إذ أن نسبة معدل استهلاكها النفطي بلغت حوالي (25.4%) من مجموع الإنتاج العالمي والذي بلغ حوالي (19.7) مليون برميل يومياً في عام 2003م، في حين أن معدل إنتاجها من النفط بلغ في نفس السنة حوالي (9.9%) من الإنتاج العالمي. مما يعني بأن الولايات المتحدة تحتاج استيراد حوالي (15%) من معدل الإنتاج العالمي لسد

احتياجاتها النفطية، الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في قائمة البلدان المستوردة للنفط، مما جعل المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش يسعون إلى عدة أهداف من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة على مصالحها النفطية في العالم (موريس، 2003):

1 - الوصول بطريقة جذرية إلى إقرار أسعار منخفضة للنفط.
2 - القيام بإحداث تغييرات جوهرية فيما يخص القوة العسكرية.
3 - نزع سلاح النفط من أيدي الأنظمة المعادية لأمريكا، وذلك بحرمان الدول التي ترعى الإرهاب من مداخيل النفط.
4 - نقل ملكية شركات وآبار النفط للقطاع الخاص وللشركات النفطية العالمية، لتعظيم نجاعة وفاعلية الاستثمار والسيطرة على النفط.

إن حاجة الولايات المتحدة للنفط، انعكست على أجهزة الحكم فيها، حيث أن سياسة الطاقة أثرت في ميزان العلاقات بين الكونجرس والرئيس، وبالتالي فإن هذا التأثير ساهم في رسم سياسة الولايات الخارجية تجاه دول معينة، وخصوصاً الدول النفطية. وقد ظهر ذلك جلياً في الشرق الأوسط بكل تعقيداته من خلال مهاجمة العراق واحتلاله.

ساهم اللوبي النفطي الأمريكي والذي يُعتبر من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. لا سيما في عهد إدارة الرئيس السابق "جورج بوش الابن"، الذي لم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً في المصالح مثلما حصل في عهد إدارته، والتي تداخلت فيها الإدارة مع المجمع النفطي الأمريكي، ويعود السبب في ذلك إلى أن الرئيس بوش نفسه من المستثمرين في مجال النفط. وقد عمل قبل وصوله إلى البيت الأبيض في مجال التنقيب عن النفط في تكساس. وكان وصوله على سدة الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري. وقد كانت إدارة "جورج بوش" الابن

الأولى، فإنها كانت تضم ستة أعضاء كانوا يعملون في شركات النفط العملاقة قبل توليهم مناصبهم في الإدارة الأمريكية، منهم على سبيل المثال، ديك تشيني نائب الرئيس، والذي كان يرأس شركة "هاليبرتون للطاقة"، وأيضاً وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" التي كانت عضواً في شركة "شيفرون تكساس"، ووزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" والذي عمل نائباً لرئيس شركة "ويسرن" النفطية. والذين ازدادت علاقاتهم بالشركات النفطية على الرغم من تركهم مناصبهم في الإدارة الأمريكية (العناني، 2006).

وقد خاضت الولايات المتحدة حربيها في أفغانستان والعراق من أجل إيجاد موطئ قدم في مناطق غنية بالنفط كالعراق، أو دولة تتحكم في مسار خطوط أنابيب النفط كأفغانستان، وهذا يدخل ضمن تأمين مصالح اللوبي النفطي الأمريكي (المهيمي، 1997).

تمثل المملكة العربية السعودية أهمية إستراتيجية بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن الولايات المتحدة ستستمر في زيادة اعتمادها على نفط منطقة الشرق الأوسط، والذي سيكون له أثر كبير في زيادة إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة (ماك، 1992).

2.4 السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية بين التوازن والدبلوماسية

تعتبر المملكة العربية السعودية عاملاً رئيسياً في تحقيق التوازن النفطي، انطلاقاً من سياستها النفطية التي تدعم إمدادات نفطية آمنة للدول المستهلكة، مع الحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية في الوقت ذاته، والحفاظ على النفط كمصدر حيوي للطاقة على المدى الطويل.

وترتكز السياسة الأمريكية تجاه المملكة على توليفة من المصالح، تشمل أهدافاً اقتصادية وتجارية، كما تشمل أيضاً أهدافاً سياسية وعسكرية. ونظراً لأهمية المملكة كمنتج للنفط وكقوة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية كقائد

لدول الخليج العربية، كما مالت السياسة الأمريكية إلى تشجيع الاستقرار فيما بين الدول العربية الموجودة في منطقة الخليج العربي تحت القيادة السعودية.

في حقيقة الأمر، فإن المملكة العربية السعودية هناك خسارة في كل برميل نفط تبيعه المملكة إلى الولايات المتحدة، إذ أنها تستطيع بيع برميل النفط بسعر أعلى بدولار أو دولارين إلى الدول الآسيوية، إلا أن السعودية تهدف إلى أن تبقي على تلك الحصة من مبيعاتها للولايات المتحدة لأسباب إستراتيجية وسياسية، وتكمن أهمية النفط السعودي للولايات المتحدة في حجم الكمية المنتجة، وكذلك سرعة توفرها أثناء الأزمات الصناعية أو السياسية، مما يوضح سياسة المملكة العربية السعودية الهادفة إلى استقرار الأسعار النفطية في الأسواق (خدوري، 2004) .

3.4 التعاون السعودي-الأمريكي، أثناء الغزو العراقي للكويت 1990-1991م

مؤتمر جدة- مرحلة ما قبل الغزو

حاولت المملكة العربية السعودية ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز، وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- حفظه الله، والذي كان ولياً للعهد آنذاك بذل قصارى جهدها لتفادي وقوع كارثة غزو العراق للكويت. وقد كانت آخر تلك المحاولات خلال مؤتمر جدة بتاريخ 31 تموز عام 1990م الذي عُقد في المملكة، إذ تم استضافة الوفدين العراقي والكويتي من أجل حل المشكلات العالقة بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أن سوق النفط العالمي كان قد تأثر حينها بالحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية، فيما كان أعضاء الوفدين العراقي والكويتي في استضافة الملك الراحل فهد. وقد سجل سعر برميل النفط ارتفاعاً مقداره 54 سنتاً، ووصل سعر "البرنت" حوالي 20 دولاراً. ولدى مغادرة الوفد العراقي جدة، كان سعر برميل النفط قد ارتفع إلى 60 سنتاً (سالينجر ولوران، 1993).

نتيجةً للغزو العراقي للكويت، قام مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وقد تضمنت تلك العقوبات حضر استيراد النفط العراقي والكويتي. الأمر الذي أدى إلى تضرر الاقتصاد العالمي بشكل بالغ، وارتفع سعر برميل النفط بمعدل زاد عن أربعة دولارات للبرميل الواحد. لذا راهنت الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية على مساهمة بعض دول الأوبك وخصوصاً دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية من أجل ضخ كميات كبيرة من النفط عوضاً عن النفط العراقي والكويتي (محجوب والنحال، 1991).

ومن الجدير بالذكر أن الصادرات العراقية والكويتية النفطية إلى الولايات المتحدة بلغت حينها نحو 4.6% من جملة الاستهلاك (جريدة الحياة اللبنانية، 1990).

الاجتياح العراقي للكويت

كان الحدث الأبرز عالمياً ذلك الذي حدث في صبيحة 2 آب عام 1990م، أي بعد مؤتمر جدة والذي لم يُكتب له النجاح بيومين، إذ فوجئ الكويتيون بالقوات العراقية تجتاح بلدهم، وقد قامت المملكة العربية السعودية باستقبال أمير دولة الكويت وأسرته ومن كان معه، وبتاريخ 8 آب 1990م أصدر الرئيس العراقي قراراً بتعيين ما سُمي بحكومة الكويت الحرة المؤقتة.(هلال، 1991)

لم يقتصر خطر الغزو العراقي على دولة الكويت فقط، بل تعداه إلى احتمال هجوم عراقي وشيك على المملكة العربية السعودية. بناءً على ما ذكره الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" خلال اتصال هاتفي مع الملك فهد، والذي اقترح خلاله تقديم دعم عسكري مناسب في مواجهة خطر ذلك الهجوم على المملكة (سالينجر ولوران، 1993).

على المستوى العربي، طالبت المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة غير العادي، والذي عُقد في القاهرة في 9-10 آب عام 1990م بنقل قوات عربية لمساندتها ضد الغزو العراقي، وقد استجابت القمة لمطلب المملكة بهذا الشأن (برهوم، 1991). وعلى المستوى الدولي، بادرت كل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة

البريطانية ودول أخرى– بحكم الصداقة التي تربطها مع المملكة– إلى إرسال قوات جوية وبرية لمساندة القوات المسلحة السعودية. وقد أعربت المملكة العربية السعودية عن استيائها من العدوان على دولة الكويت، وأعلنت رفضها القاطع لكل ما أعقب هذا الاعتداء من إجراءات تعسفية (الشمري، 2000).

خاضت القوات السعودية بالتعاون مع القوات الأمريكية من أجل تحرير الكويت أو ما سمي "بعاصفة الصحراء" ، والتي نتج عنها تحرير الكويت. وخلال تلك الحرب ازداد التعاون والتنسيق في شتى المجالات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، وان كان من اللافت أن غالبية دول المجلس قامت بتوقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية متفردة مع الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية حيث وقعت دولة الكويت ودول خليجية أخرى اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة. بينما تجنبت المملكة العربية السعودية توقيع اتفاقية شاملة مع الولايات المتحدة مكتفية بدعوتها التي تقدمت بها في آب عام 1990م للقوات الأمريكية لحماية الأراضي السعودية ومرتكزة الصياغة اتفاقية قديمة كانت قد أبرمتها مع الولايات المتحدة لمدة خمسة عشر عاماً (جابر، 2003).

أعلن "ريتشارد تشيني" سكرتير الدولة لشؤون الدفاع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في أيلول 1990م– أي بعد شهر من غزو العراق للكويت– "أن الرئيس العراقي سيقود الولايات المتحدة و الاقتصاد الدولي إلى الاختناق ، إذا استولى على آبار البترول السعودية بعد الآبار الكويتية ". وقد كان إعلانه في سياق المبررات التي ساقها من أجل إرسال قوات أمريكية إلى الخليج لإجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت (لوبيز، 2006).

لقد حصلت الولايات المتحدة من هذه الأزمة إلى ما كانت تنشده باستمرار، وهو التواجد العسكري في منطقة الخليج لحماية مناطق الإنتاج النفطي. وبعد انتصارها على الإتحاد السوفييتي يمكنها أن تبدو القوة الوحيدة، إلا أن غزو العراق للكويت كشف عن ضعف الولايات المتحدة الاقتصادي، فلئن كانت لها القدرة التقنية على إرسال جيش

تجاوز عدده (200.000) جندي في خلال شهرين على بُعد عدة آلاف من الكيلومترات من قواعد انطلاقه، إلا أنها لم تكن تمتلك الوسائل المالية لتمول وحدها تلك العملية. فاضطرت إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من السعودية ودول الخليج الأخرى، وكذلك من كبرى البلدان الصناعية من أجل تغطية تكلفة حملتها العسكرية لتحرير الكويت (لورانس، 2007).

إن التعاون السعودي–الأمريكي وصل إلى قمته في منحنى العلاقة بين البلدين خلال حرب الخليج الثانية عام 90–1991م. إذ أن المملكة العربية السعودية لم تبد ممانعتها حول إرسال (500) ألف جندي إلى منطقة الخليج لحمايتها وتحرير الكويت، وذلك لوجود شكوك في احتمال عدم توقف صدام حسين في الكويت (أوتاوي، 2009).

حقيقة الأمر، أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير الكويت لا يعود سببه إلى أن احتلال العراق للكويت شكّل بحد ذاته تهديداً للمصالح الأمريكية، وإنما التهديد الحقيقي كان يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك (20%) من الموارد النفطية في العالم من قدرة حين يتمكن من السيطرة على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تهديد أمن "إسرائيل". ومن الجدير بالذكر أن القوات الأمريكية التي جاءت للخليج العربي تمركزت حول حقول النفط لحمايتها من أي تهديد عراقي، الأمر الذي يدلل على حقيقة مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وهو حماية مصالحها المتعلقة بالنفط (سالينجر ولوران، 1993).

4.4 العلاقات السعودية–الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

رغم انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م وزوال خطر الشيوعية، إلا أن السياسة الأمريكية لم تزل تعتبر استمرار تدفق نفط الخليج مصلحة حيوية بالنسبة لها، ولم تفقد المملكة العربية السعودية أهميتها في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون"، وهو أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة التي تبنتها إدارة "كلينتون" في الخليج تتطلب دعماً كبيراً من حلفائها

في المنطقة. لقد اعتمدت الإدارة الأمريكية على سياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق واستخدمت العقوبات الاقتصادية. وكان لا بد من وجود قوات عسكرية قريبة من أجل تحقق عنصر الردع، إضافة إلى ضرورة وجود تعاون دول المنطقة المحيطة بإيران والعراق كي ترنجح العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، وإذا كان الخطر الشيوعي قد زال فان طبيعة النظامين الإيراني والعراقي جعلت احتمال عدم استقرار الخليج أمراً جدياً (الجاسم، 2003).

لقد أدركت الولايات المتحدة بان الحضور الدائم وتواجدها المباشر سيدعم الأمن بفاعلية ويحافظ على المصالح الحيوية التي لا تعود مرتبطة برؤى مجردة كان يكون هناك هجوم مضاد, لذلك ذهبت الولايات المتحدة لاحتلال أفغانستان والعراق . كما اعتبرت أن محاولة القوى الخارجية لتحقيق السيطرة على الخليج, يعد هجوماً واضحاً على المصالح الأمريكية, ومثل هذا الهجوم سيرد عليه بأية وسيلة, بما فيه القوة العسكرية (ديفس، 2003).

لقد قامت الولايات المتحدة بزيادة تعاملها الدولي في وضع إستراتيجية (الاحتواء) موضع التنفيذ, ومنها كانت نقطة البدء في إعلان المواجهة تحت ذريعة حماية أمنها من أي تهديد محتمل (المرسي، 1994).

على الرغم من العلاقات الجيدة خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون" إلا أن تلك العلاقات لم تخلو من تراجع. لقد شعر السعوديون بالقلق في خريف عام 1998م ، وحينها قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله– حينما كان ولياً للعهد آنذاك– بزيارة إلى واشنطن من أجل إحياء العلاقة بين البلدين. والتقى بجميع الشركات النفطية التي كانت تعمل في السعودية سابقاً، ودعاها إلى تقديم عروض للعودة إلى المملكة للتنقيب عن الغاز وربما عن النفط. لقد كان ذلك منعطفاً هاماً أشار إلى أن السعوديين كانوا قلقين بالفعل مما كان يجري. لقد أرادوا بناء الجانب الاقتصادي من العلاقة، على أمل أن يعيد هذا الجزء الحياة إلى العلاقات السياسية. غير أن تلك

المفاوضات التي بدأت في عام 2000م واستمرت حتى عام 2003م لم يُكتب لها النجاح (أوتاوي، 2009).

5.4 التحالفات العسكرية والأمنية بين التحفظ السعودي والرغبة الأمريكية

تعود حقيقة عدم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تقدم واضح في التحالف مع المملكة العربية السعودية لاختلاف الرؤى في طبيعة المصالح بين البلدين، إذ تسعى الولايات المتحدة من خلال ذلك التحالف إلى ضمان التدفق النفطي بأسعار معقولة، وكذلك منع تواجد قوى داخلية أو خارجية من تهديد مصالحها في منطقة الخليج العربي. بينما ترى المملكة العربية السعودية أن التهديد الداخلي أهم، وأن الهدف هو استقرار النظم السياسية لدول الخليج العربي، وهي بالتالي ترى أنها ليست بحاجة إلى تحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة، وإنما فقط إلى دعم وتأييد الولايات المتحدة لتلك النظم في منطقة الخليج العربي، وأن قبول مبدأ التحالف مع قوة عسكرية مثل الولايات المتحدة لمواجهة خطر خارجي هو أمر غير مقبول، خاصةً إذا كان الحليف ليس دولة عربية أو إسلامية (العدوى، 1998).

إن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول الخليجية الست معارضةً للوجود العسكري المباشر لقوى أجنبية على أراضيها، ومن ثم وجدت صعوبة في التوقيع على تحالف دفاعي مع الولايات المتحدة، وإنما سعت إلى اقتصار تعاونها مع الولايات المتحدة على تعاون عام يتمثل في تدريبات مشتركة، وتخزين بعض المعدات الأمريكية، واستقبال بعثات أمريكية محدودة. كما أوضح وزير الخارجية السعودي أن المملكة لا تقبل وجود قوات أجنبية على أراضيها أو تخزين معدات بشكل واسع، إلا أنه لم يخف حاجة بلاده إلى ضمانة أجنبية ضد تهديد عراقي أو إيراني محتمل وإن كان ذلك بصورة ضمنية (Bashir, Wright, 1995).

إن سعي الولايات المتحدة إلى عقد تحالفات مع المملكة العربية السعودية تهدف إلى الحفاظ على تدفق النفط وبأسعار معقولة، وهي المصلحة الأساسية للولايات

المتحدة، حيث أن السعودية خاصةً ودول الخليج عامةً تساهم بالنصيب الأكبر من صادرات النفط إلى الولايات المتحدة، خاصة في ظل التوقعات التي كانت سائدة آنذاك بتزايد استمرار الولايات المتحدة للنفط بين (50–60%) خلال عام 2000م.

تتضح أهمية رغبة الولايات المتحدة بعقد تحالفات مع المملكة العربية السعودية بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام، لدورها في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) (Zunes, 1993)، وبالتالي فإن المصلحة الأمريكية الخاصة بتدفق النفط حينها، وكذلك ضمان نصيبها مستقبلاً من نفط الخليج الذي يحتوي على أكبر احتياطي عالمي، يمثل أمراً حيوياً. وكذلك مبرراً قوياً للحكومة الأمريكية تجاه الرأي العام الداخلي حول تدخلها في منطقة الخليج العربي، وكسب مساندة وتأييد المستثمرين الأمريكيين في الخليج العربي، إضافة إلى ضمان استمرار تدفق الاستثمارات السعودية والخليجية للمشروعات الأمريكية. وعدم السماح لأي قوة خارجية بممارسة نفوذ في المنطقة (Falk, 1993). كما تسعى الولايات المتحدة من خلال تلك التحالفات إلى مواجهة التهديدات الراديكالية سواء من قبل إيران أو العراق. حتى إذا ما كان ذلك يثير مسألة وجود تحالف مستقبلي عراقي–إيراني محتمل. إلا أن هذه المخاطر لن تمنع الولايات المتحدة حسب تصريحات وزير الخارجية الأمريكي من الاستمرار في سياسة الاحتواء لهذه القوى (Perry, 1995).

6.4 دور المملكة العربية السعودية في الهيئات الدولية المؤثرة في أسواق النفط العالمية

قبل الحديث عن أسعار النفط، ودور المملكة العربية السعودية في الحفاظ على توازن الأسعار في أسواق النفط العالمية، لا بد من التطرق إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية المؤثرة في أسواق العالمية، لكي يتم التعرف إلى دور المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في تلك الهيئات، وأثر كل منهما في تلك المنظمات والهيئات:

1.6.4 منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك: The Organization Of Petroleum Exporting Countries)

بتاريخ 10 أيلول عام 1960م، تم عقد اجتماع بين العديد من الدول المنتجة للنفط وذلك في مؤتمر بغداد الشهير، وتم الاتفاق على تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، حيث تم تأسيس المنظمة في الرابع عشر من الشهر نفسه، وقد شاركت المملكة العربية السعودية في المؤتمر، إضافة إلى العراق، إيران وفنزويلا، ثم انضمت لتلك المنظمة العديد من الدول المنتجة للنفط، ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية كان لها دوراً بارزاً في إنشاء (OPEC) من خلال الجهد المشترك بين وزير البترول السعودي عبدالله الطريقي ووزير النفط الفنزويلي "الفونسو بيريز". ويعتبر القاسم المشترك للدول الأعضاء في منظمة (OPEC) هو الدفاع عن أسعار النفط- وبالذات في حال انهياره- كما حصل عام 1998م.(جذوري، 2004)

دور المملكة العربية السعودية في "اوبك"

تمتعت المملكة العربية السعودية منذ ظهور منظمة "اوبك" بمركز الصدارة في تلك المنظمة، باعتبار أن المملكة أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط، كما أنها تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة يفوق أي دولة أخرى في المنظمة. ومن هنا، كان لمواقف المملكة التأثير الواضح والكبير في رسم وتنفيذ السياسات النفطية، من حيث كمية الإنتاج، وأسعاره على النطاق العالمي.

إن دور المملكة العربية السعودية في "اوبك" يُعد دوراً مهما في الحفاظ على استقرار وتوازن مهم في أسواق النفط العالمية، بسبب قدراتها الإنتاجية الضخمة. وقد أخذت المملكة على عاتقها إستراتيجية المحافظة على أسعار نفط معتدلة، واستطاعت أن تقود اوبك في الفترات الحرجة، ونهجت أسلوباً مرناً لجلب الاستقرار لسوق النفط العالمي خلال الهزة النفطية الأولى، إذ بذلت جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على انخفاض الأسعار النفطية، إلا أن عوامل الاضطراب في إنتاج النفط الإيراني بسبب الثورة الإيرانية ثم الحرب

العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية، أدت إلى التعجيل بحدوث هزة نفطية ثانية، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً خاصة في سوق التسليم الفوري، مما جعل المملكة العربية السعودية تواصل الاستمرار في إستراتيجيتها الرامية إلى التقليل من تلك التقلبات في أسعار النفط، فزادت من إنتاجها النفطي للحيلولة دون حدوث أزمة نفطية ثانية. (النعيمي، 1995).

2.6.4 منظمة الطاقة الدولية (OPEC) The International Energy Organization

تعاظم دور الدول المشاركة في (OPEC) خلال عقد السبعينات في السيطرة على الأسعار والإنتاج، وتجاوز النفط دوره التجاري التقليدي ليكون قوة فاعلة في القرار السياسي، وبخاصة قرار حظر النفط عام 1973م. وقد أدى هذا الأمر إلى شعور الدول الصناعية الكبرى بالخطر الذي يتهدد مصالحها، فجاء اقتراح مهندس السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك "هنري كيسنجر" في كانون الأول عام 1973م على دولته ودول الاتحاد الأوروبي ومعها اليابان بتشكيل منظمة تتولى التخطيط لشؤون الطاقة والنفط، من أجل التصدي لمنظمة الدول المصدرة للنفط، والتي قويت شوكتها وأخذت تسيطر على السوق الدولية للنفط (Danilsen, 1998).

1 – تم عقد اجتماع واشنطن الشهير في شباط 1974م، والذي نتج عنه الإعلان عن تأسيس منظمة الطاقة الدولية (IEA)، والذي وقعت عليه الدول الأعضاء في المنظمة، إضافة إلى الدول الغربية في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD). وفي الثامن عشر من شهر تشرين الثاني عام 1974م، قامت المنظمة ومقرها باريس بإطلاق "برنامج الطاقة الدولية" (International Energy Program)، بهدف الحد من هيمنة (OPEC) (الدخيل، 1998).

7.4 أسعار النفط بين الدبلوماسية الأمريكية والتوازن السعودي

قامت الولايات المتحدة بمساعٍ دبلوماسية تولاها آنذاك الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون" وذلك بالاتصال المباشر مع صانعي القرار في الدول المنتجة للنفط في العالم،

قُبيل اجتماع وزراء (OPEC) في 27 آذار 2000م بشهرين، وقد أعقب تلك الاتصالات زيارات قام بها وزير الطاقة الأمريكي "بيل ريتشارد سون" تنقّل خلالها بين عواصم النفط طلباً لرفع الإنتاج من أجل خفض أسعار النفط، أو بالمفهوم الأمريكي "التوازن في أسعار النفط بشكل معقول ومقبول للمنتجين والمستهلكين (الجهني، 2000).

أدت الدبلوماسية النفطية الأمريكية إلى تبني دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية إلى رفع سقف إنتاج النفط استجابة للمطالب الأمريكية. فقد قرر الوزراء رفع الإنتاج (1.45) مليون برميل نفط يومياً، اعتباراً من بداية نيسان من العام نفسه، وذلك من أجل تعويض النقص في أسواق النفط العالمية. وقد شكلت تلك الزيادة في إنتاج النفط ما نسبته (7%)، مما حقق للدبلوماسية الأمريكية ما أرادته. إذ اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق "كلينتون" أن استجابة دول الخليج بقيادة السعودية لرفع الإنتاج تطوراً إيجابياً، يحافظ على التنمية الاقتصادية العالمية، ويؤمن توازناً أفضل بين العرض والطلب في مجال النفط (الجهني، 2001).

8.4 أزمة العلاقات السعودية-الأمريكية إثر أحداث "11 سبتمبر"

شهدت الولايات المتحدة والعالم بأسره حدثاً تاريخياً صباح يوم الثلاثاء الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2001م، إذ اصطدمت طائرة ركاب بأحد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك فهدمت معظمه، وبعد ثمانية عشر دقيقة اصطدمت طائرة ركاب أخرى بالبرج الثاني فهدمته وهدمت معه ما تبقى من بنيان البرج الأول، وبينما كان مسؤولو وزارة الدفاع (البنتاغون) يراقبون ما يحدث في مركز التجارة العالمي فوجئوا بارتطام طائرة ركاب بمبنى البنتاجون الذي يضم مبنى قيادة القوات المسلحة ومكتب وزير الدفاع ، وحتى وزارة الخارجية الأمريكية لم تسلم، حيث انفجرت سيارة مفخّخة بالقرب منها ، فأسفر الانفجار عن حريق في مبنى الوزارة الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار عن البيت الأبيض. وفي هذه الأثناء قطع الرئيس الأمريكي جورج بوش زيارة كان يقوم بها إلى إحدى المدارس الابتدائية في فلوريدا، وقال في أول تعليق له

على الحادث: "إن أميركا تعرضت إلى مأساة قومية اليوم وسيتم عمل كل شيء لاصطياد الفاعلين، وإن الإرهاب لن يصمد ولن يقف في وجه أمريكا" (هيكل،2003).

جاءت هذه الأحداث كفرصة سانحة للولايات المتحدة، إذ سمحت لها بتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تطمح إليها في آسيا، حيث وضعت قدما لها في آسيا الوسطى، و التمركز في أفغانستان قريبا من روسيا و الصين، فالحرب على أفغانستان تتجاوز بكثير أهدافها المعلنة، فهي تستهدف استكمال رسم ملامح النظام الدولي، وتكريس السيطرة الأمريكية على روسيا، وتفكيك رابطة الدول المستقلة، وتهديد الجناح الغربي للصين (دندان، 2008).

لقد حظيت العلاقات السعودية –الأمريكية بعد أحداث " 11 سبتمبر" عام 2001م وما تلاها من تداعيات باهتمام كبير من قِبل الكُتاب والباحثين والرأي العام عموماً ، ذلك أن العلاقات التي ظلت متميزة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد تأثرت بشكل سلبي بعد تلك الأحداث، وبرزت حملة عدائية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية من قبل بعض المؤسسات والصحف الأمريكية وطالب البعض الإدارة الأمريكية بممارسة مزيد من الضغوط ضد المملكة الذين اتهموها بدعم التطرف الإسلامي الذي أدى إلى تلك الأحداث، وقد أشار الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية "جيم ولسلي"، أحد الأصوات اليمينية في واشنطن إلى احتمالات أن يقود الأمريكيون سيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود بتخفيض الاعتماد على النفط السعودي (لين، 2002).

وقبل التطرق إلى ملامح هذه الحملة العدائية ضد المملكة وأهدافها وتداعياتها سيتم الإشارة بإيجاز إلي أهم المحطات التي مرت بها العلاقات السعودية– الأمريكية أثناء تلك الأحداث.

1.8.4 الموقف السعودي من أحداث "11 سبتمبر"

أدانت المملكة العربية السعودية بشدة أحداث "11 سبتمبر". كما ساهمت المملكة

بشكل كبير في الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب ، كون المملكة من أكثر الدول تضرراً من الإرهاب الذي استهدف المملكة وأمنها، و أضر كذلك بعلاقاتها الدولية وبخاصة مع الولايات المتحدة، وقد سبق للمملكة العربية السعودية أن سحبت الجنسية السعودية من زعيم تنظيم القاعدة –المتهم الأول في أحداث سبتمبر– قبل تلك الأحداث بسنوات، وعلى الرغم من ذلك، شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية أزمة حقيقية وتحدياً كبيراً بشكل لم يسبق له نظير في السابق، ويعود السبب في تلك الأزمة لاعتقاد بعض أفراد الإدارة الأمريكية وشخصيات سياسية وإعلامية أمريكية بأن السعودية مسؤولة بشكل أو بآخر عن تنامي ظاهرة التطرف الإسلامي وتزايد حجم موجة العداء للغرب وللولايات المتحدة بشكل خاص (جابر، 2003).

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمنها مهدد، وأنها في مواجهة طويلة الأمد زمانياً ومجالها المكاني واسع ومفتوح يشمل كل بقعة في العالم في حربها ضد الإرهاب. لذا ظهرت دعوات أمريكية على مختلف المستويات سواء من مسؤولين في الإدارة الأمريكية أو على المستوى الشعبي لتدعو عقب سقوط حركة طالبان أنه بعد "تدمير هالة نجاح بن لادن ف إن لدى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة نادرة للتقدم بانتصارها وتجفيف مستنقع التطرف الإسلامي مما يعني نقل المعركة إلى مصدره الحقيقي وهو ليس أفغانستان بل بلاد العرب" بحسب اعتقادهم (Newsweek, 2001).

2.8.4 الحملات الدعائية الأمريكية بعد "11 سبتمبر" ضد المملكة العربية السعودية

واجهت المملكة العربية السعودية حملة دعائية ضخمة معادية بسبب أحداث " 11 سبتمبر"، لأن الصراع الحالي الذي تخوضه الولايات المتحدة بحسب الكاتب الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" "لم يعد مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين بل ولا مع الراديكاليين الإسلاميين انه صراع مع الفاشية الإسلامية"، وبحسب تعبيره فإنه يرى بأن تلك الفاشية تشكل تحدياً أيديولوجيا هو في بعض جوانبه أكثر أساسية من الخطر الذي شكلته الشيوعية، و ينبغي أن يوجه إصبع الاتهام قوي بشأن صعود الفاشية الإسلامية نحو

المملكة العربية السعودية" (Newsweek, 2001).

كما يرى المحلل السياسي "لوران مولاريك" أنه " إذا أدرك السعوديون أنهم سيصطدمون في نهاية ركضهم بجدار ، وأنهم سيقعون في نهاية المطاف ، فإن من شأن ذلك أن يقنعهم بأهمية أن يعمدوا فوراً إلى تغيير طرقهم الشريرة ، ويتوجب عليهم فعل الكثير لإقناع الآخرين بأنهم قد تغيروا فعلا نحو الأحسن، عليهم أن يبادروا فعلا إلى وقف الإنفاق على التعليم الديني المتطرف، ووقف الدعايات المغرضة ضد الغرب والأديان الأخرى، عليهم أن يتخلوا فعلاً لا قولاً عن عادة الحقد ، وعليهم أن يكفوا تماماً عن تمويل الجمعيات التي تتستر بالأعمال الخيرية في دعم الإرهاب ، وتبني قادته ورموزه وأفراده، يجب أن تتوقف عن فعل كل ما يهدد الآخرين ، وسنقول للمملكة اعملي هكذا أو ستموتي" (وكالة الأنباء اليمنية، 2002).

وكانت لجنة استشارية أمريكية مستقلة تمولها الحكومة الأمريكية ويطلق عليها "اللجنة الأمريكية بشأن الحريات الدينية في العالم أنشأها الكونجرس عام 1998م، أوصت الإدارة الأمريكية بان تضيف المملكة العربية السعودية. وتأتي هذه التقارير والتوصيات في إطار الحملة الشرسة التي تشنها بعض الصحف والمؤسسات الإعلامية الأمريكية- المرتبطة باللوبي الصهيوني منذ أحداث "11 سبتمبر" ضد المملكة، وفي إطار تلك الحملة كانت أطراف أمريكية قد أعلنت في شهر أيلول الماضي عن رفع دعوى قضائية من قبل أكثر من ستمائة من أقرباء وضحايا اعتداءات 11 سبتمبر ضد جهات ومنظمات وشخصيات سعودية عديدة ، ضمن لائحة تضم أسماء مائة منظمة وفرد بدعوى دعمها للإرهاب الذي قاد إلى أحداث "11 سبتمبر". وقد أثير الموضوع في مقابلات بين المسئولين السعوديين والأمريكيين . وكان مسؤول في إدارة بوش قد ذكر أن مسؤولين سعوديين اشتكوا لنظرائهم الأمريكيين من أن هذه القضية يمكن أن تضر بالعلاقات المتوترة بين البلدين (صحيفة الشرق الأوسط، 2002).

كما حصل تأزم كبير في العلاقات السعودية-الأمريكية على ضوء التقرير الذي أعدته مؤسسة "راند كوربوريشن" للمجلس الاستشاري التابع لـ"البنتاغون" في آذار

2002م، والذي صنف المملكة بأنها دولة "عدوة"، كما وصف السعوديين بأنهم "ناشطون على كل مستويات السلسلة الإرهابية". وقد دعا إلى "استهداف آبارها النفطية واستثماراتها في الخارج إذا لم تستجب للرغبات الأمريكية". وتعتبر مؤسسة "راند" ذات علاقة بـــ"البنتاغون". فهي توصف بأنها واحدة من مجموعات هذه الوزارة الرئيسية في أمريكا، ومهمتها تسهيل عملية صنع القرار الأمريكي عبر وضع الأبحاث والتحليلات على طاولة المسؤولين الكبار. وهكذا، فإن تجدد الحملة الأمريكية على السعودية بتسريب تقرير "راند" عبر كبرى الصحف، يبدو كأنه يهدف إلى تطويع الممانعة السعودية لمخطط ضرب العراق (المديني، 2003).

وقد رأت الولايات المتحدة الفرصة سانحة من أجل الضغط على المملكة العربية السعودية من أجل التجاوب مع مطالبها التي تعددت وتنوعت حتى وصلت إلى حد المطالبة بتغيير مناهج في المقررات الدراسية في المملكة بحجة أنها تفرخ التطرف والإرهاب (سالم، 2002).

رد الفعل السعودي على الحملة الإعلامية

جاء رد الفعل السعودي على التحريض الإعلامي ضد المملكة العربية بسبب أحداث "11 سبتمبر" في حديث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله، والذي كان ولياً للعهد آنذاك، لكبار المسؤولين ورجال العلم ووجهاء وأعيان المملكة أثناء اجتماعه بهم بعد تلك الأحداث وقال فيه: "إنكم تعلمون أن الحملات الإعلامية الأجنبية التي تشن في أغلب أنحاء العالم ضد هذا الوطن ، سببها لأنكم تحكمون الشريعة المحمدية ، ونحن لا يهمنا من يتكلم أو من ينتقد ، لأننا متمسكون بعقيدتنا وبديننا ، وسنكون نحن وأبنائنا في خدمة هذا الدين والوطن والمليك" (صحيفة الحياة، 2001).

من الجدير بالذكر، أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس الأسبق "بوش" الابن ووزير خارجيته "كولن باول" شددت على ضرورة الحفاظ على العلاقات الجيدة مع السعودية، والتقليل من تأثير الحملة الإعلامية الأمريكية

ضدها، إلا أن زيادة المخاوف والشكوك أصبحت مقلقة بسبب الحملة التي يقف ورائها اليمين الأمريكي المتصهين والمتحالف علناً مع اللوبي الصهيوني, والتي زاد نفوذها وتأثيرها في أجهزة صنع القرار الأمريكي والتي تسعى لإعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط وضمان الهيمنة والتفوق للكيان الصهيوني في الشرق الأوسط. كما أن تلك الحملة وجهت انتقادات لاذعة لإدارة بوش لتقاعسها عن ممارسة مزيداً من الضغوط تجاه المملكة بحجة الحفاظ على المصالح الأمريكية والشراكة الحيوية بين البلدين يقول "لوران موزاويك" "إن مبررات الشراكة الأمريكية-السعودية فقدت مبرراتها وأهميتها وضرورة استمرارها.. وحتى النفط الذي اعتقد البعض أن من قبيل المخاطرة الإقدام على أي خطوة لحمايته من عبث الآخرين, إنما هو متنفس الاقتصاد وهو أيضاً الوسيلة المتاحة للدول التي تنتجه وتختزنه للحصول على احتياجات من متطلبات الحياة (Newsweek, 2001).

يمكن القول بأن الحملة الشرسة ضد المملكة العربية السعودية والعداء الواضح لها لم تكن مجرد آراء شخصية لبعض المفكرين أو كتابات صحفية لا علاقة لها بالإدارة الأمريكية. بل إن بعضها صدر عن مؤسسات أمريكية هامة ذات صلة ببعض أجهزة صنع القرار في الولايات المتحدة وهو ما يثير المخاوف والشكوك من النوايا الأمريكية تجاه المملكة، وبخاصة إلى إصدار بعض هذه المؤسسات تقارير معادية ومثيرة للجدل تجاه المملكة ، وعلى الرغم من اللقاءات والاتصالات المتكررة بين مسئولي البلدين وتأكيدهما على قوة العلاقات بين البلدين وحرصهما على الحفاظ على هذه العلاقة إلا أن تداعيات الأحداث واستمرار هذه الحملة الصحفية والإعلامية ضد المملكة قد أثرت بشكل واضح على مستوى العلاقات بين البلدين في شتى المجالات.

9.4 العلاقات السعودية-الأمريكية، مرحلة ما بعد احتلال العراق

شهدت العلاقات السعودية–الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003م توتراً بعد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف. وقد قامت السعودية بإبعاد طواقم القوات الجوية الأمريكية، وأوقفت المفاوضات مع شركات النفط الأمريكية. واتجهت إلى شركات النفط الصينية والروسية والأوربية، ودعتها إلى الدخول والتنقيب عن النفط والغاز. كما قررت المملكة العربية السعودية عدم شراء الطائرات الأمريكية، الرمز الأساسي للعلاقات العسكرية. وبدلاً منها قامت بشراء طائرات "تايفون" الأوروبية من بريطانيا . (معهد أبحاث السياسة الخارجية، 2009).

إلا أنه في ربيع عام 2004م، حاول السعوديون أن يسيطروا على أسعار النفط للحد من ارتفاعه. وفي أيار 2004م، وكان سعر برميل النفط قد ارتفع من (26) دولاراً إلى (28) دولاراً ثم إلى (40) دولاراً على التوالي، وبناءً على طلب من الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها من أجل المساهمة في خفض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أبدت المملكة استعدادها لضخ مليوني برميل إضافية من النفط يومياً لتخفيض الأسعار. إلا أن المشكلة كانت تكمن في عدم امتلاك السعودية القدرة للسيطرة على أسواق النفط حينها. ولهذا السبب لم يؤثر قرار زيادة الإنتاج السعودي على أسعار النفط. ومع حلول موعد الانتخابات في عام 2004م، واصل سعر برميل النفط ارتفاعه ليبلغ (50) دولاراً، في إشارة إلى عدم قدرة المملكة العربية السعودية على التحكم بأسعار النفط من خلال زيادة إنتاجها (أوتاوي، 2009).

من الجدير بالذكر، أن إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط في عام 2004م، تجاوز (10.5) مليون برميل يومياً– أي بنسبة (13.1%) من حجم الإنتاج العالمي، وبحسب بعض خبراء النفط فإن المملكة العربية السعودية تمتلك نظرياً أكثر من (22%) من الاحتياطي العالمي المكتشف من البترول، والتي قُدرت بنحو (264) مليار برميل حتى نهاية عام 2007م (شكل رقم 4).

يمكن القول بأن اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية عقب الحرب العالمية الثانية عزز العلاقات بين البلدين على قاعدة المصالح المشتركة والشراكة الحيوية بعيدة المدى. وقد حرص كلا البلدين على رعاية هذه المصالح والحفاظ عليها بغض النظر عن الاختلاف حول بعض القضايا الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن النفط ألقى بظلاله على جميع مجالات ومراحل العلاقات السعودية-الأمريكية، وكان له أثر بارز في العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من ما خلفته أحداث " 11 سبتمبر" من جراح عميقة في تلك العلاقات، كما ساهم احتلال العراق في زياد التأزم في المواقف بين المملكة والولايات المتحدة، إلا أن نظرية المصلحة برهنت بأن المصالح تبرر الوسائل، وبأن المصلحة هي محرك العلاقات بين الدول.

10.4 خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود-حفظه الله، وعهد جديد من العلاقات السعودية-الأمريكية

شهدت العلاقات السعودية-الأمريكية فتوراً نسبياً حتى عام 2004م، وفي الأول من شهر آب 2005م، بويع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز-حفظه الله- ملكاً للمملكة العربية السعودية، وذلك بعد وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز-رحمه الله. وقد تمت المبايعة وفقاً لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية, وقد لاقى هذا الحدث ترحيباً عربياً وإسلامياً ودولياً، كما رحبت الولايات المتحدة بهذا الحدث، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة تنظر لاستقرار للمملكة العربية السعودية خاصةً والخليج العربي بشكل عام كجزءً من المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة. كما أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية لا يتعلق فقط بكونها دولة منتجة للنفط بسعر معتدل، ولكن أيضا لكونها قوة فاعلة ومؤثرة في الخليج العربي (لوبيز، 2006).

شاركت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة أيضا وبشكل جزئي الدبلوماسية السعودية في إدارة "البيت العربي"، وكذلك في ضمان الاستقرار في منطقة

الخليج. واقعياً، فإنه منذ قيام الولايات المتحدة بالاستثمار النفطي في المنطقة والذي تمثل بدايته في شركة "أرامكو". وقد ضمن ذلك للمملكة كل أنواع المساعدات القانونية، وحتى العسكرية (لوبيز، 2006)، كما ضمن للولايات المتحدة ضمان تدفق النفط بأسعار معتدلة.

11.4 الملف النووي الإيراني

في عام 1968م تم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بعد أن تخلت عدة دول عن برامج محلية لامتلاك أسلحة نووية كان العمل جارياً بها أو أنها كانت قيد النظر، ونتيجة لذلك فقد تناقصت الأسلحة النووية في العالم، وتناقص عدد الدول التي لديها برامج للأسلحة النووية عما كان عليه الحال قبل عام 1968م بعشرين عاماً. أما كوريا الشمالية وإيران وإسرائيل فهي الدول الوحيدة التي بدأت في حيازة قدرات نووية عسكرية في الفترة اللاحقة ولم توقف جهودها (كوفيتش، 2005).

يشكل الملف النووي الإيراني نقطةً ساخنة من ملفات الشرق الأوسط المليء بالتوترات، إذ لا تخفى أهميته يُعد هذا الملف ستاراً يخفي خلفه الكثير من الأهداف غير المعلنة، وأطراف دولية تسعى لإدارة هذا الصراع من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، وخاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، إذ تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق سخونةً في العالم.

في عام 2002م، تم الكشف عن أدلة تتعلق بسعي إيران لإقامة برنامج سري للأسلحة النووية، على الرغم من إدعائها أن نشاطاتها في هذا المجال سلمية. ورغم صدور سبعة قرارات عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحث إيران على التقيّد التام بالتزاماتها، إلا أن الحكومة الإيرانية واصلت التستر على مخالفاتها وتجنب الكشف الكامل عن برنامجها النووي، والإصرار على الاحتفاظ بقدرات نووية تنتهك معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (ساندرز، 2005).

1.11.4 المواقف السعودية والأمريكية من الملف النووي الإيراني

تسعى إيران من خلال تطويرها لبرنامجها النووي إلى تدعيم مركزها القيادي في المنطقة. فيما ترى السعودية بأنها تحتل مركز الريادة داخل العالم الإسلامي. وتتمثل المخاوف السعودية من أن دورها الإقليمي سوف يتزعزع في حال حيازة إيران للأسلحة النووية. وعلى الرغم من المخاوف السعودية من برنامج إيران النووي، إلا أنها أعلنت مراراً وتكراراً رفضها استخدام القوة لحمل إيران على التخلي عن برنامجها النووي، وأعلنت تأييدها تغليب الحلول الدبلوماسية بهذا الشأن، و في نهاية شهر كانون الثاني عام 2006م، طالبت السعودية ودول مجلس التعاون طهران بنقل مفاعلها الذري من "بوشهر" إلى عمق البلاد شرقاً (ريشتر، 2006).

أما الولايات المتحدة فإنها ترفض رفضاً قاطعاً السماح لإيران بتطوير سلاحها النووي، وتتهم إيران بأن هدفها نشاطها النووي الرئيس يتمثل بالأساس في امتلاك السلاح النووي، وقد درجت كل من إدارتي الولايات المتحدة السابقتين في عهد كلينتون وبوش على اتهام إيران بأنها تخفي هدفها خلف ستار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما قدمت إدارة بوش أدلة تتعلق باكتشاف قيام إيران بعمليات لتخصيب اليورانيوم، وذلك لبيان مدى خطورة السماح لإيران بمواصلة هذه الأنشطة (السعيد، 2005).

قامت الولايات المتحدة بعرض أدلة لأول مرة عام 2003م، برهنت خلالها عدم سلمية برنامج إيران النووي، وذلك خلال اجتماع مجلس أمناء الوكالة في 2003م، وشددت على ضرورة نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وقد أكدّ مسؤولون أمريكيون حينها بأن مطالبة الولايات المتحدة لا يقلل من أهمية دور الوكالة في التعامل مع المسألة النووية الإيرانية أو إخراج هذه المسألة من أيديها، وإنما يتمثل الهدف في تكثيف الضغوط على الحكومة الإيرانية من خلال فرض العقوبات عليها من جانب مجلس الأمن، لضمان انصياعها لمطالب وكالة الطاقة الذرية (حيدر، 2005).

ونظراً لغياب التأييد اللازم للموقف الأمريكي الداعي إلى نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لاتفاقية الضمانات، وقيامها

بأنشطة نووية محظورة، حاولت الإدارة الأمريكية في تشرين الثاني 2003 م التحايل على هذا الموقف عبر الدعوة إلى رفع ملف برنامج إيراني النووي إلى مجلس الأمن، ليس في صورة شكوى على إيران، ولكن لإطلاع المجلس على هذه المسألة، حتى تتأكد إيران من جدية الضغوط الأمريكية والدولية عليها، ومن ثم دفعها نحو الامتثال الكامل لمطالب الوكالة، إلا أن المحاولات الأمريكية فشلت في الحصول على المساندة الكافية من مجلس أمناء الوكالة (توفيق، 2003).

في 25 آذار 2010م، بحث ممثلو مجموعة الدول الخمس زائد واحد احتمال فرض عقوبات جديدة ضد إيران، واتفقوا على إعادة بحث المسالة في لقاءات قادمة حسب ما ذكر سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة . وقد ذكرت صحيفة وول ستريت جرنال أن واشنطن تراجعت عن فرض مجموعة من العقوبات القاسية على إيران وخففت من العقوبات الدولية المقترحة بهدف الحصول على دعم كل من الصين وموسكو . وقد تضمنت تلك العقوبات إغلاق المجال الجوي والبحري الدولي بشكل تام أمام خطوط الشحن الجوي الإيرانية التي تملكها الحكومة، وكذلك عقوبات تستهدف التامين على شركات إيرانية معينة ومبيعات السندات الإيرانية . وتم استبدالها بعقوبات تستهدف "مراكز قوى كبيرة في إيران وخاصة الحرس الثوري الإيراني" (الرأي، 2010).

12.4 الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بين الدعم السعودي والتآمر الأمريكي

ظهرت القضية الفلسطينية على الساحة الدولية في عام 1948م، إثر هزيمة الجيوش العربية، وقام اليهود الصهاينة بإعلان إنشاء كيانهم على نحو (77%) من أرض فلسطين، بعد أن تم طرد ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه (صالح، 2003).

استمرت إسرائيل بسياسة التهجير وقتل الفلسطينيين، وفي عام 1967م تم

الإعلان عن هزيمة أخرى مُنيت بها الجيوش العربية على جميع الجبهات الأردنية والسورية والمصرية، وخسارة ما تبقى من أرض فلسطين (صالح، 2003).

1.12.4 مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية

إن مواقف المملكة العربية السعودية كانت على الدوام داعمة للقضية الفلسطينية، إذ تعتبر تلك القضية في مقدمة أولويات المملكة العربية السعودية منذ إعلان الدولة السعودية الحديث على يد الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود 1932م، وما زالت هذه القضية تعتبر أحد أهم القضايا المصيرية والتاريخية للدولة السعودية، ليصبح الالتزام بهذه القضية من ثوابت السياسة السعودية وقضاياها الأُولى، وبقي هذا الالتزام قائماً لم يفتر، وفي عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، قام بعدة زيارات خارجية كرسها لخدمة القضية الفلسطينية (مقبل، 2002).

قدم الملك فهد حينما كان ولياً للعهد مشروعاً لعملية السلام في "قمة فاس" التي عُقدت في المغرب، وكان "مشروع الملك فهد للسلام" أو "مبادرة السلام السعودية" تقضي إلى إيجاد خطة سلام عربية عُرفت فيما بعد بـــ"مشروع السلام العربي"، بعد أن تبناها وأقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عُقد في مدينة فاس المغربية بتاريخ 9 أيلول 1982م، وحدد المشروع آنذاك ثمانية أسس للسلام في المنطقة، وذلك بغية إيجاد حل عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط (الهور والموسى، 1986):

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل رفضت قرارات مؤتمر القمة العربي في "فاس" والمشروع العربي للسلام.

وفي خطاب ألقاه الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز في الأمم المتحدة بتاريخ 1 تشرين الأول 1988م، أكد على ثوابت السياسة السعودية إزاء جهور الصراع في الشرق الأوسط قائلاً "لقد آمنت المملكة العربية السعودية دائماً بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل دائم

للقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع الدائر في المنطقة. إن الذي يتصورون أن الزمن كفيل بأن يصبح الأمر الواقع أمراً مقبولاً يتناسون أن حقوق الشعوب في أوطانها لا تسقط بالتقادم ولا يطويها النسيان.. إن المملكة العربية السعودية سبق وأن أعربت مراراً عن تأييدها التام ودعمها المتواصل لكل ما تراه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.. وإذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى، فإن موضوع القدس الشريف يشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية، وأن المملكة العربية السعودية تجدد في هذا الصدد تأكيدها على ضرورة المحافظة على طابع القدس الإسلامي العربي، وعلى إعادة المدينة المقدسة إلى السيادة العربية..." (مقبل، 2002).

من الجدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد الإعلان عن قيامها عام 1988م في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وقدمت الدعم المادي لنصرة القضية الفلسطينية، فقد تبرع حينها الملك فهد بن عبدالعزيز بمبلغ 20 مليون ريال لدعم انتفاضة أطفال الحجارة. كما خصصت المملكة مبلغ من المال كانت قد التزمت به في القمة العربية في بغداد والتي عُقدت في الأول من كانون الثاني 1979م بمبلغ 28000 مليون دولار لمدة عشر سنوات، وكذلك تخصيص مبلغ ستة ملايين وعشرون ألف دولار دعماً شهرياً للانتفاضة في مؤتمر القمة العربي في الجزائر (أبو علية والنتشة، 1999).

دأبت المملكة على تقديم الدعم المالي للأشقاء الفلسطينيين، وذلك من خلال التبرع المالي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المخصصة لتلك الغاية، مثل، إيلاف الخير، واللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس (الأقصى) ببرامجها المختلفة مثل، برنامج سلة الغذاء، برنامج مساعدة أسر الشهداء، برنامج مساعدة ذوي الأسرى، مساعدة جرحى الانتفاضة، مساعدة معاقي الانتفاضة، مساعدة الجرحى الذين تمت معالجتهم في مستشفيات المملكة، مساعدة الجمعيات الخيرية وبرنامج مساعدة المتضررين من

إجراءات العدو، كما قدمت المملكة المساعدة من خلال صندوق القدس الذي أنشئ بناء على توصية المؤتمر السابع لوزراء الخارجية في الدول الإسلامية الذي عُقد في اسطنبول سنة 1976م (مقبل، 2002).

كما قدمت المملكة العربية السعودية كل الدعم اللازم من أجل إنشاء صندوقين أحدهما يحمل اسم "صندوق القدس"، والآخر تحت اسم "صندوق انتفاضة الأقصى"، وذلك خلال القمة العربية التي عُقدت في الرياض عام 2004م. وقد ساهمت المملكة بحوالي (200) مليون دولار– ربع المبلغ الذي تم الاتفاق عليه والبالغ 800 دولار لإنشاء الصندوقين، وذلك من أجل دعم مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس (خدوري، 2004).

2.12.4 التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"

قام رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق "مناحيم بيغن" بزيارة إلى واشنطن بتاريخ 7 أيلول 1981م، وأجرى محادثات مهمة انتهت بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، تضمنت أهم بنودها (عبدالمجيد، 1992):

1- التعاون في مجالات البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة.
2- بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل.
3- الإعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين، يعطي إسرائيل وضعاً يشبه وضع الحلفاء الغربيين في حلف الأطلسي.
4- السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية.

كما لبى كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" ووزير دفاعه "موشيه آرنيز" دعوة رسمية كانت قد وجهت لهما من الإدارة الأمريكية لزيارة "واشنطن" عام 1983م، وقد انتهت الزيارة بتوقيع تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، اشتملت أهم بنوده على ما يلي (صالح، 2003).

1- التخطيط الأمني المشترك.

2- تخزين المواد العسكرية في إسرائيل.

3- استعمال أمريكا للقواعد العسكرية الإسرائيلية.

4- سماح الولايات المتحدة بنقل التقنية والقطع المطلوبة لإنتاج مقاتلات (لافي)، والمشاركة في تمويل المشروع.

إن "المصلحة الإسرائيلية" ليست فقط التزاماً من قبل الإدارة الأمريكية، بل عبرت أيضاً عن وحدة المصير الذي تحاول الولايات المتحدة التأكيد عليه من خلال دعمها اللامتناهي لــ"إسرائيل". فقد أكّدت مجريات الأحداث بعد " 11 سبتمبر" وانتهاءً بغزو العراق أن الهدف واحد ولا يمكن تجزئته. وفي كل مرحلة تكون "المصالح الإسرائيلية" دوماً في مقدمة أولويات الإدارة الأمريكية، وهو المبدأ الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق "بوش" بتاريخ 10 شباط 1989م أمام اجتماع لعصبة مكافحة الافتراء التابعة لمنظمة (نياي بريت) بقوله: "إني هنا أريد إخباركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية... إن المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثل دعماً قوياً لا يتزعزع لأمن إسرائيل... وأريد أن أوكد لكم أن سنوات بوش ستستمر في تقوية حلفنا الاستراتيجي مع إسرائيل وتعميقه" (ردنبرغ ، 1989).

لقد شجع الدعم الأمريكي "إسرائيل" على مواصلة الاحتلال وممارسة العدوان على الشعب الفلسطيني، وبناء المستوطنات، وتهجير الشعب الفلسطيني. كما أن الدعم الولايات المتحدة لــ"إسرائيل" لم يقتصر على غض الطرف عن تصرفاتها العدوانية، بل تعداه إلى دعم سياسي ودبلوماسي تقدمه من خلال التصدي لقرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن-على سبيل المثال- نقضت الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن بتاريخ 17 شباط 1989م، يستنكر أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة، حينما صوّت (14) عضواً من أعضاء مجلس الأمن لصالح القرار.

لقد آمنت الولايات المتحدة على الدوام بضرورة الحفاظ على التفوق العسكري لصالح "إسرائيل"، ويمكن القول بأن "إسرائيل" تجني أكبر المكاسب الممكنة التي تتيحها

التغييرات الدولية، بل كانت الحرب على العراق واحدة من أبرز أسبابها ضمان أمن واستقرار إسرائيل مضافاً إلى أسباب أخرى لهذا الإسناد، منها، المرتكزات الدينية لدى الولايات، القاعدة التاريخية، قاعدة الأوضاع الدستورية الانتخابية الأمريكية، قاعدة النظرة الجيوبوليتيكس اللوبي الصهيوني وتأثيره في الرأي العام الأمريكي، ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة (الهاشمي، 2005).

إن تأثير "إسرائيل" واللوبي الصهيوني له أثر كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويبرز ذلك الأثر خلال أي انتخابات رئاسية أمريكية، إذ يتسابق المرشحون للرئاسة الأمريكية إلى خطب ود "إسرائيل"، فها هو الرئيس الأمريكي الأسبق "كلنتون" في سياق حملته الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة 1992م كمرشّح للحزب الديمقراطي، والتي كانت أول انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أطلق مقولته الشهيرة: "لن نخذل إسرائيل أبداً" (عبدالفضيل، 1990).

3.12.4 كيف يخدم النفط العربي قضايا الأمة العربية في صراعها مع "إسرائيل"؟

منذ عقد الخمسينات، بدأت البلاد المنتجة للنفط تأخذ وبشكل تدريجي السيطرة على ثرواتها النفطية، وأصبحت تفرض على الشركات العالمية علاقات قوة جديدة، حيث بينت الحروب العربية-الإسرائيلية الأهمية الكبرى للنفط كوسيلة ضغط يملكها العرب تجاه الدول المصنعة، و بشكل خاص أوربا واليابان، وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، ففي ذلك الوقت كانت ما تزال منتجاً كبيراً للنفط على الصعيد العالمي، رغم إنتاجها الذي كان قد بدأ يقترب من الانحدار والهبوط. وقد أثبتت المقاطعة العربية أهمية النفط كسلاح فعال في التأثير في سياسة الولايات المتحدة، فقد ارتفع النفط خلالها إلى أربعة أضعاف الأسعار التي كانت سائدة آنذاك (لوبيز، 2006).

اقترحت الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي، التي انعقدت في بيروت في 21 تشرين الأول عام 2003م، تخصيص نسبة من العائد النفطي العربي الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية. وقد حددت نسبة (1%) من

عائدات النفط والذي قُدر بحوالي (1.6) مليار دولار سنوياً، ويعني ذلك بلغة الأرقام حوالي مليار دولار خلال السنوات التي استقرت فيها الأسعار خلال الأعوام 1996-1997م، وحوالي (700) مليون دولار في عام 1998م، حيث انهارت أسعار النفط، و(1.56) مليار دولار خلال عام 2004م حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية (جذوري، 2004).

في ظل التوقعات التي تُشير إلى أن النفط سيبقى مادة رئيسية وحيوية على المدى البعيد نسبياً، كما أنه لا يوجد في الأفق القريب أي مصادر بديلة للطاقة يمكن أن تحل مكان النفط، ونظراً للاحتياطيات النفطية التي تمتلكها الدول العربية، فإن كل ذلك يعني أن النفط لو تم استخدامه سياسياً كوسيلة ضغط على الدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن من شأن ذلك أن يجعل من النفط أداة ضغط لا يمكن أن يُستهان بها في خدمة قضايا الأمة العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بالصراع العربي-الإسرائيلي.

4.12.4 الشرق الأوسط الجديد وأمن "إسرائيل"

تزايد الحديث عن مفهوم "الشرق الأوسط الجديد" في ضوء المستجدات الدولية الجديدة سواءً التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، أحداث " 11 سبتمبر"، احتلال العراق، وأزمة الخليج الثانية، وما أعقبها من بدء المفاوضات العربية-الإسرائيلية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (معوض، 2006).

إن مفهوم الشرق الأوسط وأن كان قد طُرح قديماً من قبل المؤسسة الإستراتيجية البريطانية في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنه حينما انتقلت زعامة المعسكر الغربي إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت هذا المصطلح لتشير به جغرافياً إلى مسائل منها علاقتها بـــ"إسرائيل" (الهاشمي، 2005) والمصالح النفطية والحيوية للولايات المتحدة في المنطقة. وفي الثمانينات صدرت دراسة بعنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط) عن وكالة التنمية الأمريكية،

شارك في إعدادها عدد من الوزارات الأمريكية ومراكز البحوث، أكّدت أن البعد الجغرافي يعني الاعتراف بـــ"إسرائيل" من قبل الدول العربية والإسلامية وتهيئة المناخ الملائم ليتم دمجها- أي "إسرائيل- في نظام إقليمي جديد، وبذلك يتم قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي إلى جانب "إسرائيل" وتركيا وإيران، في حال تغير نظام الحكم الإسلامي فيها (بهاءالدين، 1993).

والملاحظ أنه في غمرة أحداث حرب الخليج الثانية نجد أن هنري كيسنجر يرى ويحدد دور الولايات المتحدة في تفعيل مشروع الشرق الأوسط الجديد بما يلي:

الحد من التسلح وحصر التطور التسليحي بـــ"إسرائيل" فقط؛ لإبقاء ميزان القوى الإقليمي فاعلاً بيدها. وقد عوّلت الولايات المتحدة على أن هيمنة النظام الدولي الجديد سوف تؤدي بدول المنطقة إلى الاعتراف بـــ"إسرائيل"، من أجل تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي: تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل (جاد، 2002).

ذكر الخبير النفطي والمسؤول السابق عن شؤون الطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية "إدوارد مورس" في مقال في نشرة "اكسفورد للطاقة"، حول دور النفط والطاقة في الفكر الإستراتيجي للمحافظين الجدد وأهميتها في أجندتهم السياسة وآرائهم حول دور "إسرائيل" في الشرق الأوسط "أن منهج المحافظين الجدد في إعادة خريطة الشرق الأوسط، فإن هذا مربوط دائماً بتزويد النفط والغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" من دون أي عراقيل، وهو مربوط أيضاً بإعادة بناء خط كركوك-حيفا، ويعود السبب في هذا الربط إلى أولوية "إسرائيل" عند المحافظين الجدد" (خدوري، 2004).

يمكن القول بأن العلاقات السعودية-الأمريكية تصل عند مفترق طرق في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع، بينما نجد أن واقع السياسة الأمريكية المعلنة مخالف تماماً لما هو غير معلن. فالانحياز الواضح لإسرائيل جعل من العلاقات السعودية-الأمريكية بشكل

خاص والعلاقات العربية–الأمريكية بشكل تمر بمراحل حرجة، وفقدت الولايات المتحدة مصداقيتها كراعٍ محايد لعملية السلام وتسوية الصراع العربي–الـ"إسرائيلي". ومن المؤكد بأن استمرار ذلك الصراع يترك أثراً سلبياً على طبيعة العلاقات السعودية–الأمريكية، وبخاصة في ظل التودد الأمريكي الدائم لإسرائيل.

13.4 الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على صادرات النفط السعودي إلى الولايات المتحدة

بحسب وزارة الطاقة الأمريكية، هبطت صادرات النفط الخام السعودي للولايات المتحدة إلى ما نسبته (37%) في أيار 2009م، عما كان عليه في الوقت نفسه عام 2008م إلى أدنى مستوى لها في عقدين. وقد جاء هذا التطور في حين بدأت تظهر آثار تخفيضات إنتاج "اوبك" وتراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة بسبب ضعف الأحوال الاقتصادية. وذكرت إدارة معلومات الطاقة المؤسسة الإحصائية لوزارة الطاقة الأمريكية أن السعودية صدّرت أقل من مليون برميل يومياً من النفط إلى السوق الأمريكية، وهي أقل كمية صادرات للشهر خلال (21) عاماً، وأن مجمل واردات النفط الخام الأمريكية هبط في بمقدار (475) ألف برميل يومياً أو خمسة في المائة عن الشهر السابق إلى (8.931) مليون برميل يومياً، وهو أقل مستوى منذ عام 1997م (رويترز، 2009).

14.4 العلاقات السعودية–الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الحالي "أوباما"

بدأ الرئيس الحالي "باراك أوباما" بداية جيدة مع المملكة العربية السعودية، بمعنى أنه بدأ العمل بالأمور التي طالما رغب السعوديون في سماعها منذ عهد بعيد. فقد بدأ الحديث عن "محادثات السلام" في بداية إدارته وليس في نهاية عهدها. كما أنه مارس ضغوطاً على إسرائيل من أجل الاستيطان قبل أن تتحول الضفة الغربية إلى شيء لا

يمكنه أن يصبح دولة للفلسطينيين قابلة للحياة. وقد كانت أول مقابلة له مع وسيلة إعلام أجنبية، كانت مع قناة العربية، وهي محطة تلفزيونية يملكها السعوديون. وذهب إلى السعودية في 23 حزيران قبل أن يذهب إلى القاهرة. إلا أن مشكلة أسعار النفط، كانت مدار بحث في العلاقات الجديدة بين البلدين، فبينما يريد السعوديون رفع أسعار النفط إلى مستوى (75–80) دولاراً للبرميل الواحد، يريد الأمريكيون إبقاءه أدنى من ذلك بسبب الحالة الاقتصادية. (أوتاوي، 2009)

وكانت مفاوضات سعودية–أمريكية قد جرت بشأن تزويد الولايات المتحدة بكميات إضافية من النفط السعودي، تسعى الإدارة الأميركية من خلالها إلى تأمين احتياجاتها النفطية من السعودية عبر ميناء "أوكيناوا" الياباني عام 2011م. مما يشير إلى الأهمية المتزايدة لإمدادات النفط الآسيوية لمصافي الولايات المتحدة الباسفيكية، نتيجة تراجع الإنتاج الأميركي من شمالي "الاسكا". وكانت شركة أرامكو السعودية قد قامت بشحن النفط الخام إلى ميناء "أوكيناوا" الياباني عام 2011م وفقًا لصفقة خاصة بين أرامكو والمؤسسة اليابانية العامة للنفط لتخزين الشحنات النفطية المخصصة للأسواق الآسيوية.(جريدة الصباح، 2011)

سعت شركة النفط السعودية "أرامكو" إلى توسيع أنشطتها في صناعة التكرير مع شركائها التجاريين في أميركا، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية.

وينتظر أن يتم تسليم مشروع توسعة مجمع "موتيفا" المشترك بين أرامكو السعودية وشركة "شل" في هيوستن في الولايات المتحدة في نهاية عام 2011م، حيث من المقرر أن يبدأ الإنتاج في الربع الأول من عام 2012م. وقد تم بناء (322) نموذجا في الولايات المتحدة والمكسيك تم تركيبها في موقع البناء، وبذلك تم تركيب كل الوحدات. وستضيف التوسعة زيادة مرنة في السعة الاستيعابية للمجمع، بحيث يستطيع التعامل مع جميع أنواع النفط الخام، وستكون مصفاة "موتيفا" هي الأكبر في أميركا، كما ستكون واحدة من أكبر المصافي في العالم، حيث ستزيد طاقتها الإنتاجية عن (600) ألف

برميل يومياً، وسيعزز المشروع قدرة "أرامكو" السعودية على تلبية الطلب المتزايد في أميركا الشمالية على المشتقات النفطية (جريدة الصباح، 2011).

15.4 أمن السعودية والخليج العربي، ومستقبل العلاقات السعودية–الأمريكية

يعدّ أمن الخليج مصدر قلق لكل من الولايات المتحدة والسعودية. وهنالك بالتأكيد السؤال عن كيفية تصرف الولايات المتحدة في هذا الجزء من العالم وهي تسحب قواتها من العراق، ومما لا شك فيه بأن التركيز سوف يقتصر على المصالح الأمنية المستمرة في العراق، وتتشارك كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وجهة النظر نفسها بخصوص إيران والتطورات في الخليج والاستقرار في هذا الجزء من العالم.
وكلا البلدين يريدان العمل نحو خليج مستقر والتخفيف من احتمال بزوغ إيران قوة نووية ومنافساً على الصعيد الدولي.

لقد أولت الولايات المتحدة لأمن المملكة العربية السعودية والخليج العربي أهمية كبيرة بسبب احتوائها على النفط واحتياطاتها الهائلة، واعتبرت أن تلك المنطقة ذات مصلحة حيوية، وأن أي محاولة للسيطرة على هذه المنطقة يُعد اعتداء على الولايات المتحدة (أبو جاموس، 1996)، كما أن السيطرة على هذه السلعة الإستراتيجية من قبل الولايات المتحدة تحقق لها المزايا التالية:

1. فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. خصوصاً في ظل وجود تنامي القوة الاقتصادية لبعض حلفائها مثل أوروبا، اليابان، وأندادها مثل الصين وروسيا الاتحادية، وبالتالي التحكم في اقتصاديات تلك الدول (حقي، 2003).
2. أن الإنتاج المحلي للولايات المتحدة آخذ بالتناقص. وقد تضاءلت نسبة الاحتياطي لديها إلى (2.8%) من الاحتياطي العالمي في عام 2000م، مقارنة بنسبة الاحتياطي (3.4%) من الاحتياطي العالمي في عام 1990م. ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة، والذي تم نشره عام 2001م بأن الولايات المتحدة استهلكت ما يزيد عن (25%) من النفط المنتج في العالم، وأكثر

من نصف ما تستورده. وان من المتوقع هو المزيد من الاستهلاك والاستيراد الذي قد يصل في عام 2020م إلى (64%) من حاجتها النفطية (حقي، 2003)

3. تعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة صناعية في العالم. وأيضاً أكثر دولة مستهلكة للنفط. لذا فإن سلامة الإمدادات النفطية أمر حيوي لضمان استمرار هيمنتها العسكرية والاقتصادية. أما بالنسبة للتجارة والاستثمارات والفوائض النقدية، فإنها مرتبطة وتستمد وجودها وأهميتها من الثروة النفطية. (حافظ، 2004)
4. تمتلك الولايات المتحدة مخزون نفطي يقدر بحوالي (29) مليار برميل نفط حسب تقديرات عام 2007م، أما المملكة العربية السعودية فإنها وبحسب نفس السنة تمتلك ما يُقارب (264) مليار برميل نفط (شكل رقم4).

أشار مدير عام وكالة الطاقة الدولية "روبرت بريدل" خلال مؤتمر صحفي عقده في الرياض على هامش مؤتمر الرياض إلى أن دراسة للوكالة توصلت إلى النفط سيبقى مهيمناً على ساحة الطاقة مستقبلاً، وستكون حصته (40%) من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2020م، وهي نسبة مشابهة لموقعه في الوقت الحاضر، ومن حيث حجم الاستهلاك العالمي للنفط، فإنه من المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط العالمي إلى حوالي (115) مليون برميل يومياً، أي بزيادة مقدارها (51%) عن مستوى عام 2000م الذي هو بحدود (76) مليون برميل يومياً، وبالنسبة للعرض، فمن المتوقع أن توفر أقطار منظمة (OPEC) الكمية الأكبر من هذا الطلب المتزايد على النفط، حيث سيتضاعف إنتاج دول المنظمة إلى (61.8) مليون برميل يومياً في عام 2020م، حيث يتوقع أن تزود أقطار أوبك الشرق أوسطية (46.7) مليون برميل يومياً، مقارنةً بـــ (19.9) مليون برميل يومياً عام 1997م. أما بالنسبة للطلب على النفط، فإن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى (6) ملايين برميل يومياً إضافية. (خدوري، 2004)

يمكن القول بأن النفط يعتبر شريان اقتصادي حيوي بالنسبة للولايات المتحدة، كما أن مسألة ضمان إمدادات النفط تعتبر مسألة مصيرية بالنسبة لها، أي بمعنى أن

الولايات المتحدة مستعدة للدخول في حروب من أجل تأمين مصالحها النفطية. ومن شأن النفط أن يكون عاملاً مهماً وحاسماً في توثيق العلاقة الإستراتيجية بين البلدين.

إن تقديرات وكالة الطاقة الذرية تجعل للمملكة العربية السعودية أهمية أكثر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن التوقعات بزيادة إنتاج منطقة الشرق الأوسط والتي تُمثل المملكة العربية السعودية أحد أقطاره، وكذلك أكثره إنتاجاً للنفط، إضافة إلى الاحتياطات الهائلة التي تمتلكها المملكة، كل ذلك يجعل من المملكة ذلك الشريان الذي تستطيع معه الولايات المتحدة بالاستمرار كدولة عظمى، خاصةً بعدما تبين أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي.

الخاتمة

هناك عاملان يعدّان من الثوابت الرئيسية في العلاقات السعودية–الأمريكية على مدى عدة عقود وهما: النفط وأمن الخليج، ومع أن القواسم المشتركة بين المجتمعين محدودة، بل هناك بعض الاختلافات العميقة، إلاّ العلاقة الخاصة بين البلدين لأكثر من ستة عقود– أي من منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي– ومع ذلك لم توصف هذه العلاقات بأنها علاقات خاصة إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان بين البلدين ميثاق استند إلى النفط السعودي مقابل مظلة أمنية أمريكية لمساعدة المملكة ضد أي عدوان خارجي. وقد رست دعائم هذه العلاقات على المصالح الإستراتيجية، وليس على الأفكار المشتركة والأنظمة السياسية أو الاجتماعية، والتي تبقى بعيدة كل البعد عن بعضها البعض.

يمكن القول في النهاية، أن العلاقات السعودية –الأمريكية، كانت في معظم مراحلها علاقات جيدة، نظراً للأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية من وجهة النظر الأمريكية بالدرجة الأولى إلى إمكاناتها النفطية الهائلة، وكذلك إلى الدور السعودي الهام في المنطقة سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإقليمي، لما للمملكة من ثقل اقتصادي وسياسي لا يُستهان به، كما أن الظروف السياسية والأزمات والحروب التي مرت بها المنطقة أظهرت وبشدة المكانة التي تتبوأها المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الأوسط، جعلت منها ذات أهمية إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من ضعف اهتمام الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية في مطلع القرن العشرين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. ثم تطور بعد ذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها اكتشاف النفط بكميات تجارية في جزيرة العرب.

لقد كان للأحداث التي عصفت بالمنطقة أثر كبير في تشكّل ملامح العلاقات السعودية–الأمريكية وتطورها، إذ عكست تلك العلاقات في جانبها الأكبر الحرص على

المصالح المتبادلة لكلا البلدين، وعلى الرغم من القضايا والأزمات المختلفة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، وأول ملامح تلك الأحداث تمثل في الحظر النفطي الذي جاء ليهوي بالعلاقات السعودية–الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ بدء تلك العلاقات في ثلاثينات القرن الماضي. وبخاصة أن المملكة العربية السعودية هي التي قادت الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية.

وعلى الرغم من الأثر السلبي الذي خلفه الحظر النفطي على العلاقات السعودية–الأمريكية حينها، إلا أن ذلك الحظر أبرز لاحقاً أهمية الدور السعودي على الساحتين العربية والدولية، سواء من الناحية السياسية أو الناحية الاقتصادية.

كما أن الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980م (حرب الخليج الأولى)، زاد من الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية، بحكم موقعها الجغرافي، وكذلك للدور الذي قامت به المملكة في أسواق النفط العالمية، من خلال قدرتها على إنتاج النفط بكميات كبيرة، من أجل تعويض النقص الحاصل في أسواق النفط نتيجة تلك الحرب، كما أن المملكة لعبت دوراً بارزاً خلال حرب الخليج الأولى، من خلال الدعم المادي الذي كانت تقدمه للعراق باعتباره بوابة التصدي الأولى في مواجهة الأطماع الإيرانية في المنطقة.

خلال الغزو العراقي للكويت عام 1990م، وصل التعاون السعودي–الأمريكي إلى قمته خلال عملية تحرير الكويت عام 90–1991م. إذ أن المملكة العربية السعودية ساهمت من خلال التعاون مع الولايات المتحدة تحت مظلة دولية في إخراج القوات العراقية من دولة الكويت، على الرغم من اختلاف الأهداف السعودية والأمريكية من عملية تحرير الكويت. ففي الوقت الذي كانت فيه المملكة العربية السعودية تسعى إلى رفع الظلم الذي وقع على دولة الكويت بسبب ذلك الغزو، وكذلك إنهاء التهديد العراقي لأراضي المملكة العربية السعودية. إلا أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت أهدافها غير المعلنة من خلال تلك العملية. هو التخوف الأمريكي من سيطرة

العراق على المزيد من الموارد النفطية والتي تتيح له السيطرة على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى حماية أمن "إسرائيل".

ازدادت العلاقات السعودية–الأمريكية متانةً أثناء حرب الخليج الثانية، إذ أدت الأزمات التي عاشتها منطقة الخليج إلى تغيّر نسبي في الموقف السعودي تجاه الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة الخليج، على الرغم من أن ذلك التغيّر لم يرتقي إلى المستوى الذي كانت تنشده الولايات المتحدة وسعيها المستمر لعقد تحالفات مع المملكة العربية السعودية والدول الخليجية العربية الأخرى، من أجل تعزيز وجودها في منطقة الخليج، لضمان تدفق النفط السعودي والخليجي بأسعار معقولة، نظراً لما تشكّله صادرات النفط السعودية بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام من حجم كبير في واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية.

لقد مُنيت العلاقات السعودية –الأمريكية بعد أحداث " 11 سبتمبر" عام 2001م بنكسة كبيرة بعد أن كانت تلك العلاقات متميزة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد جاء ذلك التردي نتيجة ال حملة العدائية الكبيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد المملكة العربية السعودية من قبل اللوبي الصهيوني والتيار المسيحي المتشدد، إذ قامت المؤسسات والصحف الإعلامية الأمريكية التي يحركها اللوبي الصهيوني وأعوانه بشن هجمة شعواء على المملكة العربية وقيادته، كما حاولت مراراً تحريض الإدارة الأمريكية من أجل الضغط على المملكة العربية السعودية وابتزازها. وقد وصل التحريض إلى حث الإدارة الأمريكية على احتلال المملكة العربية السعودية والسيطرة على منابع النفط في الخليج. وقد أظهرت المملكة العربية استياءً شديداً من تلك الحملة. رغم أن المملكة كانت قد أدانت حينها وبشدة تلك الأحداث.

كما ساهم ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة ، خاصة بعد سقوط النظام العراقي، والمتمثل في التغلغل في العراق والهيمنة على مجريات الشأن العراقي، وكذلك التهديد الناتج عن ملف إيران النووي، أدى كل ذلك إلى تقارب واضح في وجهات النظر السعودية–الأمريكية، نظراً للتهديدات الإيرانية المستمرة لدول الخليج العربي، كما عزز

ذلك الخطر حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كان يعيشها العراق ولا زال ، وسقوط بوابة التصدي الأولى للخليج العربي في مواجهة أطماع إيران التوسعية، لذا فقد استشعرت كل من السعودية والولايات المتحدة الخطر الإيراني على منطقة الخليج العربي ودوله، وكذلك أطماعها الهادفة إلى السيطرة على النفط الخليج العربي. وكان لتقاطع مصالح المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة أثر واضح في تطور العلاقات بين البلدين.

إن الولايات كانت تدرك جيداً أن مصالحها الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية قد تتضرر بفعل تلك الهجمة الإعلامية. لذا آثرت الإدارة الأمريكية النأي بنفسها عن تلك الحملة، وجرت العديد من الاتصالات بين المسؤولين في كلا البلدين لتجاوز تلك الأزمة. إلا أن تلك الأزمة تركت ندوباً عميقة في العلاقات بين كلا البلدين.

يمكن القول بأن عقدة العلاقات السعودية–الأمريكية تكمن في الصراع العربي–الإسرائيلي، إذ أن المملكة العربية السعودية حاولت إيجاد مخرج لذلك الصراع، وفي كثير من الأحيان ساهمت المملكة العربية السعودية من خلال العديد من الهيئات الإقليمية والدولية على إدانة المواقف الإسرائيلية الرافضة للحلول التي تُطرح من أجل إنهاء ذلك الصراع. على عكس الموقف الأمريكي الداعم باستمرار لإسرائيل، والذي حرص دوماً على الالتزام بأمن "إسرائيل". إلا أنه على الرغم من ذلك، فإنه لم يكن للنفط دور بارز في التأثير على العلاقات السعودية–الأمريكية فيما يتعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أن السعودية أكّدت مراراً على أن النفط لا يمكن أن يستخدم كسلاح سياسي من أجل الضغط على الولايات المتحدة لتغيير مواقفها المنحازة والمساندة لإسرائيل.

النتائج والتوصيات:

بعد محاولة الإجابة على أسئلة الدراسة. فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

يعتبر النفط السعودي ركيزة العلاقات السعودية–الأمريكية، إذ يعتبر شريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، وكما أنه لا يمكن تصور قيام اقتصاد أمريكي قوي دون النفط، فإنه كذلك لا يمكن تصور قيام علاقات سعودية–أمريكية بمعزل عن النفط. كما أبرز النفط أهمية إستراتيجية كبرى للمملكة العربية السعودية، وجعل من المملكة دولة فاعلة في جميع قضايا المنطقة سواء الإقليمية أو العربية منها.

يمكن القول بأن للنفط أثر بارز على السياسة الأمريكية، وقد كان للحظر النفطي الذي قادته المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، إذ أن ذلك الحظر جعل الولايات المتحدة تواجه ضمن سياستها الخارجية سيناريوهات لم تكن تعيرها اهتماماً، وهو تكرار الحظر النفطي في المستقبل، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تكن تعير اهتماماً للأزمات الشرق أوسطية لولا ذلك النفط.

لا يمكن أبداً اعتبار النفط مسألة سياسية بعيدة عن الاقتصاد، كما لا يمكن القول بأن النفط مسألة اقتصادية لا علاقة لها بالسياسة، فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة. فقد لعب النفط الذي يحتاجه الاقتصاد الأمريكي دوراً هاماً في تشكل السياسية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وما كان ذلك لولا ترابط المسألتين السياسية والاقتصادية للنفط.

يعتبر الحظر النفطي الذي تم خلال عامي 1973–1974م، أهم نقاط الخلاف في العلاقات السعودية–الأمريكية، إذ كاد ذلك الحظر أن يؤدي إلى أزمة سياسية بين البلدين.

إن مستقبل العلاقات السعودية–الأمريكية على المدى المنظور فيما يتعلق بالنفط، فإنه سوف يستمر على نفس الوتيرة الحالية على أقل تقدير، إن لم يكن يسير باتجاه

موقفين متناقضين تماماً، وهما:

الأول: أزمة علاقات تودي بالعلاقات السعودية–الأمريكية إلى حالة المواجهة على المدى البعيد، لعدة أسباب، منها: استخدام النفط كسلاح سياسي في الصراع العربي–الإسرائيلي، أو نضوب النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وبقاء المخزون الاحتياطي النفطي للسعودية بالشكل الضخم الذي أشارت إليه الكثير من التقديرات، وذلك على المدى البعيد مما يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أو قيام الولايات المتحدة باستخدام قوتها العسكرية من أجل السيطرة التامة على منابع النفط في الخليج، أو إقدام المملكة العربية السعودية ودول الخليج على زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة.

الثاني: تطور العلاقات بشكل إيجابي كبير، بحيث يؤدي ذلك التطور إلى نوع من التحالف الإستراتيجي أكبر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، والذي من شأنه أن يؤثر بشكل كبير وفاعل على سياسة الولايات المتحدة، وجعلها تسعى باتجاه تأمين مصالحها النفطية وضمان تدفق النفط، مقابل تأمين المصالح الأمنية السعودية ضد المخاطر الخارجية المتمثلة في الخطر الإيراني، أو الخطر الروسي البديل للاتحاد السوفييتي.

وبالنظر إلى الثروات النفطية الضخمة التي تمتلكها المملكة العربية السعودية والخليج العربي، والتي تُشكّل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، يقول "شوارتزكوف" عن أهمية الخليج العربي "..لم يكن بوسعي أن أتصور وجود منطقة أكثر أهمية. فالنفط المستورد من الخليج العربي يشكل أصلاً ثُلثي ما تستهلك أوروبا الغربية، وعُشر ما تستهلكه الولايات المتحدة، وتضم المنطقة (65%) من احتياطي النفط العالمي المكتشف". وهذا يؤكد أهمية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي للبلدان الصناعية

وبحسب التقديرات التي ترجح أن احتياطيات المملكة العربية السعودية ستظل تضخ النفط لمدة قرنين على الأقل، في حين أن احتياطيات النفط الأمريكي القابلة

للاستثمار الاقتصادي قد تنضب في بحر عقدين من الزمن.

إن من شأن تزايد الطلب العالمي على النفط أن يخلق سيناريوهات بخصوص العلاقات السعودية–الأمريكية فيما يتعلق بالنفط منها.

1 – أن تقوم السعودية بحكم موقعها القيادي سواء خليجياً أو عربياً أو حتى إقليمياً بإعادة استخدام النفط كسلاح سياسي أو التهديد باستخدامه في الصراع العربي–الإسرائيلي، الأمر الذي سيؤدي إلى توتر خطير في العلاقات السعودية–الأمريكية

2 – أن تقوم إيران بمهاجمة المملكة العربية السعودية أو أي دولة من دول الخليج العربي، وبالتالي فإن التدخل الأمريكي سيكون أمراً لا مفر منه، لما يشكله التهديد الإيراني من خطر على ضمان أمن الإمدادات النفطية للولايات المتحدة والغرب.

3 – زيادة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بحجة حماية إمدادات النفط في الخليج من تهديد إيراني محتمل، مما سيؤدي إلى تغيّر النظرة السعودية للولايات المتحدة من حليف إلى عدو طامع.

4 – دخول المملكة في تحالف عسكري مع الولايات المتحدة، إما من خلال الإطار عربي أو خليجي، أو حتى بشكل منفرد في مواجهة التهديد النووي الإيراني.

5 – تخلي السعودية عن سياسة التوازن في أسواق النفط، الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتحول السعودي إلى الاهتمام مما قد يؤدي إلى حدوث خلل في العلاقات السعودية–الأمريكية، ينتج عنه محاولة الولايات المتحدة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أرض الواقع.

6 – أن يؤدي يدفع ضغط اللوبي النفطي داخل الولايات المتحدة باتجاه السعي لفرض الهيمنة العسكرية على منطقة الخليج العربي.

المراجع

أ- المراجع العربية

الأعظمي، وليد، (1992)، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج** ، دار الحكمة، لندن.

أوتاوي، ديفيد، (2009)، **الولايات المتحدة والسعودية منذ 1930م**، مادة تدريبية ضمن البرنامج الصيفي لتدريب المعلمين، في الفترة من 25 إلى 27 حزيران، فيلادلفيا.

بريس وآخرون، ريتشارد، (1981)، **أمريكا والسعودية : تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل**، ترجمة سعد هجرس ،، تقرير مقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي بتاريخ 1981/8/7، واشنطن.

بريماكوف، الكسندر، (1984)، **نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

بهاءالدين، أحمد، (1993)، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عا م 2000**، دار سينا للنشر، القاهرة.

البيوني، روبرتو، (1981)، **مشكلات الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط: نظرة من الداخل**، دراسات إستراتيجية، مؤسسة الأبحاث العربية، دراسة قم، بيروت.

تشيرجي، دان، (1993)، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط** ، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشرق الأوسط، القاهرة.

التلاوي، أحمد ، 2006، **اجتياح غزة.. غياب التوازن العسكري أضعف الوساطة العربية!!**، مقال بتاريخ 2006/07/12م، متوفر عبر:
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=21886&SectionID=0

تلحمي، داود، (2000)، **حروب واشنطن الكونية تسعى لإدامة انفرادها بالهيمنة... وخاصة إزاء صعود الصين وجوارها**. متوفر عبر:
http://www.almassar.com/news/news40.html

توفيق، سعد حقي، (2003)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

جابر، زايد، (2003)، **العلاقات السعودية-الأمريكية**، مركز البحوث والمعلومات، قراءات سياسية، العدد5، ص11، بتاريخ 6/17.

جاد، عماد ، (2002)، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، **مجلة السياسة الدولية** العدد150، ص111.

الجاسم، محمد عبدالقادر، (2003)، **العلاقات السعودية الأمريكية.. ما الذي تغير بعد مرور 50 عاما؟**، الشؤون السياسية، وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، متوفر عبر:
http://www.kuna.net.kw/NewsAgencyPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1785161

جاكسون، هنري، (1991)، **الجغرافيا السياسية للنفط** ، تقرير الكونجرس الأمريكي، ترجمة علي فهمي، دار سينا للنشر، القاهرة.

أبو جاموس، ماجدة، (1996)، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج** ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

جريدة الاتحاد، (1982)، **مقابلة مع سكرتير الدولة الأمريكي** ، الأربعاء، بتاريخ 24 شباط.

جريدة الحياة اللبنانية، (1990)، العدد 5426، بيروت، بتاريخ 5 آب.

جريدة الصباح، (2011)، العدد، 2684، العراق، مقال بتاريخ 27 آب.

جريسون، بنسون لي، (1991)، **العلاقات السعودية-الأمريكية: في البدء كان النفط** ، ترجمة سعد هجرس، سينا للنشر، 1991.

الجهني، عيد مسعود، (2001)، **صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي** ، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

الجهني، عيد مسعود، (1998)، **البترول السعودي وأثره على الاقتصاد الوطني والدولي ومستقبل منظمة الأوبك وبدائل الطاقة**، ط1، مطبعة جاد، الرياض.

الجهني، عيد مسعود، (2000)، صراع النفط.. إلى أين؟، **جريدة الحياة** ، العدد 13539، تاريخ 6 نيسان، ص15.

حافظ، نادر، (2004)، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد306، المجلد27، بيروت، ص71–72.

حيدر، محمود، (2005)، الملف النووي الإيراني، حرب باردة في لعبة الزمن، **مجلة الأسبوع العربي**، تشرين الأول، لندن، العدد 3400، ص 5.

خدوري، وليد، (2004)، **النفط: قضايا معاصرة**، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة.

خواجكية، محمد، (1986)، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدخيل، عبدالعزيز محمد، (1998)، انهيار النفط لم يكن قضية اقتصادية فحسب، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**, العدد 15, 1999 ، ص16.

دندان، عبدالقادر، (2008)، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991–2006**، رسالة ماجستير، الجزائر.

ديفس, وين، (2003)، أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا, **مجلة شؤون الأوسط** , مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق, بيروت, العدد 110, ص72.

ربيع، حامد، (1979), **المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط**, ط1, مطبعة الخليجي, دمشق.

ردنبرغ، شيريل، (2005)، **إدارة بوش والفلسطينيين: إعادة تقييم**، ص277.

الرميحي، محمد، (1982)، **النفط والعلاقات الدولية** –وجهة نظر عربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الرواف، عثمان، (1999)، **علاقة العروبة والإسلام وموقف المملكة في قضايا التضامن العربي الإسلامي**، من بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة، الرياض.

رويترز، (2009)، **التجارة السعودية**، تاريخ 31 تموز. متوفر عبر:
http://www.arabianbusiness.com/arabic/563432#continueArticle

ريشتر، فريدريك، (2006)، **الدول العربية والبرنامج النووي الإيراني: الخوف من أطماع إيران الإقليمية**، ترجمة عارف حجاج، حقوق الطبع قنطرة، القاهرة.

زهرة، السيد، (1981)، إستراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، الإنماء العربي، العدد2، ص87.

سارة، فايز، (2001)، **السياسة الخارجية الأمريكية.. الافتتان بالقوة** ، بتاريخ 29 نيسان، متوفر عبر:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/04/article22.shtm

سالم، صلاح، (2002)، الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، ص70.

سالينجر ولوران، بيار، أريك، (1993)، **حرب الخليج، الملف السري**، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،.

ساندرز، جاكي وولكوت، 2005، **كيف نعزز معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية**، مجلات أمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، واشنطن.

السعودي، هاله، (1985)، العلاقات الأمريكية-السعودية، واقعها ومستقبلها، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سلامه، غسان، (1980)، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، دار الريحاني، بيروت.

سويلم، عبد المجيد، (2009)، **حول مفهوم المصلحة الوطنية العليا** ، مقال في جريدة الأيام، العدد 132.

سيمون، وليم، (1974)، **شهادة سيمون أمام اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات التابعة للجنة العمليات الحكومية بمجلس الشيوخ**، بتاريخ 25 كانون الثاني عام 1974م، والمطبوعة في مجلس الشيوخ، لجنة الشؤون الداخلية. "التحليل الجاري لإمدادات

النفط في الربع الأول من عام 1974م"، مطبوعات اللجنة رقم مسلسل 93-3(92-65). دورة الكونجرس رقم 93. الجلسة الثانية، واشنطن. مكتب المطبوعات الحكومية الأمريكية، 1974م، ص1.

شرابي، نظام، (1990)، **أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

شكر، زهير (1982)، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي**، معهد الإنماء العربي, بيروت.

شهاب، فؤاد، (1995)، **تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي** ، مكتبة فخراوي، المنامه.

شوارتزكوف، نورمان، (1993)، **شوارتزكوف في الخليج** ، مذكرات الجنرال شوارتزكوف، ترجمة حسام الدين كساب متولي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

صالح، محسن محمد، (2003)، **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001**، ط1، مركز الإعلام العربي، القاهرة.

صالح، طلال، (1992)، المملكة وتحديات سوق النفط في التسعينات، **مجلة سمارك** ، جدة، العدد19، ، ص40.

صالح، عطا محمد ، (1992)، **اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي** ، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

صحيفة الحياة، (2001)، العدد(14137), بتاريخ 29 تشرين الثاني، ص5.

صحيفة الشرق الأوسط, (2002)،العدد8733, بتاريخ 26 تشرين الأول, ص1.

صحيفة الرأي، (2010)، **روسيا تؤيد عقوبات «نووية» على ايران .. والصين تشدد على التفاوض**، بتاريخ 26 آذار، متوفر عبر: www.alrai.com

طاشكندي، أحمد محمد، (1982)، **الإستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة الأوبك** ، ط1، مطبوعات تهامة، جدة.

عبدالفضيل، محمود ، (1990)، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، التصورات والمحاذير وأشكال التغيير، **مجلة المستقبل العربى**،عدد179، ص124.

عبدالمجيد، وحيد، (1992)، **الاتفاق الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل، الأبعاد وردود الفعل**، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

عبدالمجيد وآخرون، وحيد، (1990) ، أبعاد واحتمالات أزمة الخليج، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد1، ص30-31.

عبيد، نايف علي، (1996), **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.

العدوى، محمد، (1998)، **حرب الخليج وأمن الخليج** ، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ، الإسكندرية.

عصاصة، سامي، (1994)، **هل انتهت حرب الخليج؟** ط1، دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، مكتبة بيهان، ، بيروت.

العقيل، خالد، (2006)، أساسيات الطاقة في المملكة العربية السعودية، **مؤتمر الطاقة العربي الثامن**، الورقة القطرية للمملكة العربية السعودية، عمان.

العناني، خليل، (2006)، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ وآليات التأثير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد164، المجلد41، القاهرة.

أبو العلا، محمود طه, (1985)، **جغرافية العالم العربي، دراسة عامة وإقليمية** , مكتبة الإنجلو المصرية, القاهرة.

أبو علية والنتشة، عبدالفتاح ورفيق ، (1999)، **المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين**، الأمانة العامة، الرياض.

فاسيلييف، (1986)، **تاريخ العربية السعودية**، دار التقدم، موسكو.

القباع، عبدالله، (1986)، **السياسة الخارجية السعودية**، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.

القصيبي، غازي، (1967), **العلاقات الأمريكية–السعودية**، حديث أمام مجلس العلاقات الخارجية ، 7 نيسان، نيويورك.

كراوفورد، ويليام ، (1979)، **نقل الأسلحة المقدمة للجمهورية العربية اليمنية** ، الكونجرس، مجلس النواب ، لجنة الشؤون الخارجية ، اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط، جلسة استماع، الدورة 96 للكونجرس، الجلسة الأولى، بتاريخ 12 آذار.

كروان، إبراهيم، (2004)، **هيمنة الصقور على الإدارة الأمريكية الجديد ة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، بتاريخ 2004/11/18، متوفر عبر:
http://www.swissinfo.org/ara/politics/detail.html

كوفيتش، جورج وآخرون، (2005)، **الامتثال العالمي إستراتيجية للأمن النووي** ، مركز الخليج للأبحاث، ط1، العدد2، دبي، ص19، 65–66، 191.

كوولي، جون، (1992)، **الحصاد**، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

الكيالي، عبدالوهاب، (1981)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزء الثالث، بيروت.

كيلاني، هيثم، (1988)، الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية (مكانة إسرائيل ودورها الثابت)، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد142، ص72.

لوبيز، فيليب سيبيل، (2006)، **جيوبوليتيك البترول**، ترجمة صلاح نيّوف، منشورات "آرماند كولين"، باريس.

لورنس، هنري، (1992)، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية** ، ترجمة محمد مخلوف، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص.

لورنس، هنري، (2007)، **اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة عبدالحكيم الأربد، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.

لينزوسكي، جورج، (1956)، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية** ، مطبعة جامعة كورنيل، نيويورك.

لين، جون، (2002)، **توتر في العلاقات الأمريكية–السعودية**، صحيفة بي بي سي، مقال بتاريخ 11/28، العدد 2525، لندن.

ماك، روبرت، (2002)، أمريكا والطاقة–الخيال المضطرب، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد17، العدد60، ص136.

مالنوغر، توماس إيل، (1983)، **الأمن في الخليج، البعد العسكري** ، وثيقة غير منشورة.

مجذوب، طه، (1992)، **الحَدّ من انتشار التسلح... والسلام الشامل** ، السياسة الدولية، العدد 110، تشرين الأول، ص247–248.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2004)، **قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة: إنتاج واحتياطي النفط**، مركز المعلومات، إدارة الإحصاءات.

محجوب والنحال، عزام، محمد، (1991)، **حرب الخليج، البعد الاقتصادي والرهان الدولي**، سلسلة حرب الخليج، نشر وتوزيع مؤسسة عبدالكريم بن عبدالله، المطبعة العربية، تونس.

المختار، صلاح، (2000)، **أيهما اخطر على العرب: اسرائيل وامريكا أم ايران؟** ، متوفر عبر: http://www.watan.com/print.php?sid=10826

مراد، خليل علي، (1982)، الولايات المتحدة، النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، **مجلة دراسات الخليج العربي**، البصرة، العدد112، ص19.

المرسي، فؤاد, (1994)، **العلاقات المصرية والسوفيتية (1943–1956)**, دار الطباعة الحديثة، القاهرة.

مصطفى، أحمد عبدالرحيم، (1978)، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

معهد كارنيغي للسلام الدولي ، (2011)، **العلاقات السعودية الأمريكية في ظل الربيع العربي**، مقال بتاريخ 21-6-2011، متوفر عبر:
http://bahrainmirror.com/article.php?id=1336&cid=79

معهد أبحاث السياسة الخارجية، (2009)، **السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط الحديث** ، معهد أبحاث السياسة الخارجية، واشنطن.

معوض، جلال ، (2006)، **الشرق الأوسط، الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة** ، دار الفيحاء، مصر.

مقبل، فهمي، (2002)، **دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها**، جامعة الملك فيصل، الإحساء.

الملحم، محمد بن عبداللطيف، (2005)، **أدبيات البترول**، محاضرة في النادي الأدبي بالمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.

المهيمي، آسيا، (1997)، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد127، المجلد32، القاهرة، ص85.

موردان، ميشيل، (2000)، **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم**، ترجمة حامد فرزات، ص99.

مورس، إدوارد، (2003)، **الولايات المتحدة ومحاولتها صياغة خريطة البترول العالمية**، ندوة إكسفورد الخامسة والعشرون للطاقة، جامعة إكسفورد، بريطانيا.

النبراوي ومهنا، فتحية ومحمد، (1985)، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، منشاة المعارف، الإسكندرية.

نخلة، أميل، (1980)، **أمريكا والسعودية–الأبعاد الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية** ، دار الكلمة، بيروت.

النعيمي، علي إبراهيم، (1995)، **السياسة البترولية والتعدينية للمملكة العربية السعودية**، جريدة الجزيرة، العدد 8432، الرياض.

نصيف، أنمار لطيف، (1981)، **تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية،** رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد.

النيرب، محمد، (1994)، **أصول العلاقات السعودية-الأمريكية** ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الهاشمي، محمد عبداللطيف، (1990)، **إستراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربي،** رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

الهاشمي، محمد صادق، (2005)، **الاحتلال الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط، تداعياته ونتائجه،** مركز العراق للدراسات، بغداد.

الهور والموسى، منير، طارق، (1986)، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985،** ط2، دار الجليل، عمان.

هويدي، فهمي، (2003)، **سجل الإبادة المسكوت عنه،** جريدة الأهرام، العدد42582.

هيكل، محمد حسنين، (2003)، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** ، ط1، دار الشروق، القاهرة.

وزارة الخارجية السعودية، (2011)، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية** ، متوفر عبر: http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=24605

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، (2002)، **المشاهد السياسي** ،. تاريخ 22-28 أيلول. ص15،10.

يماني، أحمد زكي، (1974)، **النفط- نحو علاقة جديدة بين المنتجين والمستهلكين** ، محاضرة وزير البترول السعودي أحمد زكي يماني ألقاها في لندن بتاريخ 17 أيلول،متوفر عبر: World Today, vol. 30 November 1974:482-483

يورك، فاليري، (1982)، **آفاق الخليج في الثمانينات** ، السلسلة الخاصة، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة.

ب: المراجع الأجنبية

Anderson, Jack, (1975), Washington post, 8, November.

Bashir, Stephen, Abdulaziz and Stephen, (1995), **Saudi Arabia: Foreign Policy After The Gulf War, Middle East Policy**, Vol.111, April, No. 4. p.11.

Busch, Noel f., (1943), **the king of Arabia**, life, 31 may, p71-84.

Braun, U., (1988), **The Gulf Cooperation Council's Security Role'**, in B. Pridham, **The Arab Gulf and the Arab World**, London, Croom Helm, p260.

Business Week Magazine, (1975), **Interview with Henry Keesinger**, Monday.

Charles, Sandra, (1987)**, U.S. G.C.C. Relations: The Security Dimension**. A Discussion of the Issued. International Security Affairs, Department of Defense, Washington Dc. July 17, p. 7 .

Cordesman, Anthony H., (1988), **The Gulf and the West,** Westview press US, p258.

Congressional Quarterly, (1981), Weekly Report, 24, October, P.2059.

Danilsen, Albert L., (1998), **The Evolution OPEC**, University of Gorgia, p.8.

WILLIAM A. EDDY, (2005), **F.D.R. MEETS IBN SAUD**, Selwa Press, California.

Falk, Richard, (1993), **Can US Policy Toward The Middle East Change Course**, Middle East Journal, Vol.47, No.1, p.12.

Goodman, Walter, (1975), **New Leader**, Fair Fame, 17 March, p.15

Holden&Johns, David, Richard, (1986), **The House of Saudi pan Books**, sydnny, 3rd edition, London, P.118, 301.

John&Mark, Collins, Clyde, (1975) , **Oil Fields as Military Objective: A Feasibility Study**, Washington, Government Printing Office, August, p.22.

Klare, Michael, **La Strategie Americaine Dans le Golfe Arabo Persique**, Le Monde Diploma-Tique, March, p.6.

KSA Foreign Affairs, (1945), Secretary Of State to The Saudi Minister Of Foreign Affairs, 14 November, p31-33.

Labrousse, H., (1982), **Une Strategie de Dissuasion Pour La Golfe**, Revue de Defense Nationale, April.

Lackner, Helen, (1978), A **House built on sand: A political Economy of Saudi Arabia**, Ithaca press, London, P.52.

Long, D. (1985), **The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies**, Boulder, Westview, Gainesville, University of Florida Press, p.119.

Mcdonald, C. (1984), **Saudi Policy and the Gulf Security**, in R. Darius, J. Amos and R. Magnus, Gulf Security into the 1980: Perceptual and Strategic Dimensions, Stanford, Hoover Institution Press, p.102, 109.

Meulen, Van der, (1960), **The Wells of Ibn Saud**, p.140.

National Briadcasting Co., (1980), **Meet the Press**, April, p.19.

NewsWeek, (1974), 11 March.

NewsWeek, (1975), (N.Y.) 13 January, p. 69.

Newsweek, (2001), 25, December, p. 15-17, 35.

NewYork Times, (1974), 26 December.

NewYork Times, (1980), Dec.11.

NewYork Times, (1981), , An Economest, Vol. 279, May 22, 27, April, 11, p.72.

Nore & Turner, Petter, Terisa, (1980), **Oil and Class Struggle,** Zed Press, London, P.230.

OPEC, (1983), **Status Of The Organization Of Petroleum Exporting Countries**, July, p3.

Obrien, William, (1979), **US Military Interben tion: Law and Morality**, The Washington Papers, Beverly Hills sage Publications, p.82.

Perry, William, (1995), **Gulf Security and US**., Middle East Policy, Vol,111, April, No.4. p.1.

Quandt, William B., (1980), **Saudi Arabia in 1980**, Foreign Policy, Security and Oil, The Brooking institution, Washington.

Secretary of State to the Saudi minister of foreign affairs, 1945, 14 November, p31-33.

State Department Bulletin, (1978), May, p.24.

Stephen S. Wise, (1943), **In reply to king Ibn Saud**, 21 June, p37-40.

Thiliman, Seth p., (1982), **The United States in the middle East: interest and obstacles**, Bloomington, Indiana, University press, p74.

Tucker, Robert, (1975), **Oil: The issue of American Intervention**, Commentary, 59, January, p22, 25.

U.S Central Intelligence Agency, (1980), National Foreign Assessment Center. **International energy statistical review**. Jan. 30, ER IESR 80-

002, Jan.30, p5.

U.S Congress, (1980), **Alternatives to the U.S. Dollar in OPEC oil Transactions,** House; Committee On Banking. Finance and Urban Affairs; Subcommittee on Economic Stabilization:." 96th Congresses. Washington, U.S. Government printing Office, February, (Committee print 96-11),p22.

U.S Department of State, (1946), **Foreign Relations of the United States: hereafter Foreign Relations**, The Paris Peace Conference, 1931, Washington, D. C., Vol.111, P.599.

U.S Department of State, (1954), **Foreign Relations of the United States, hereafter Foreign Relations**, The Paris Peace Conference, 1937, Washington, D. C., Vol.111 , P. 890.

U.S Department of State, (1949), **Foreign Relations of the United States, hereafter Foreign Relations**, The Paris Peace Conference, 1937, Washington, D. C., Vol.11, P. 991−989.

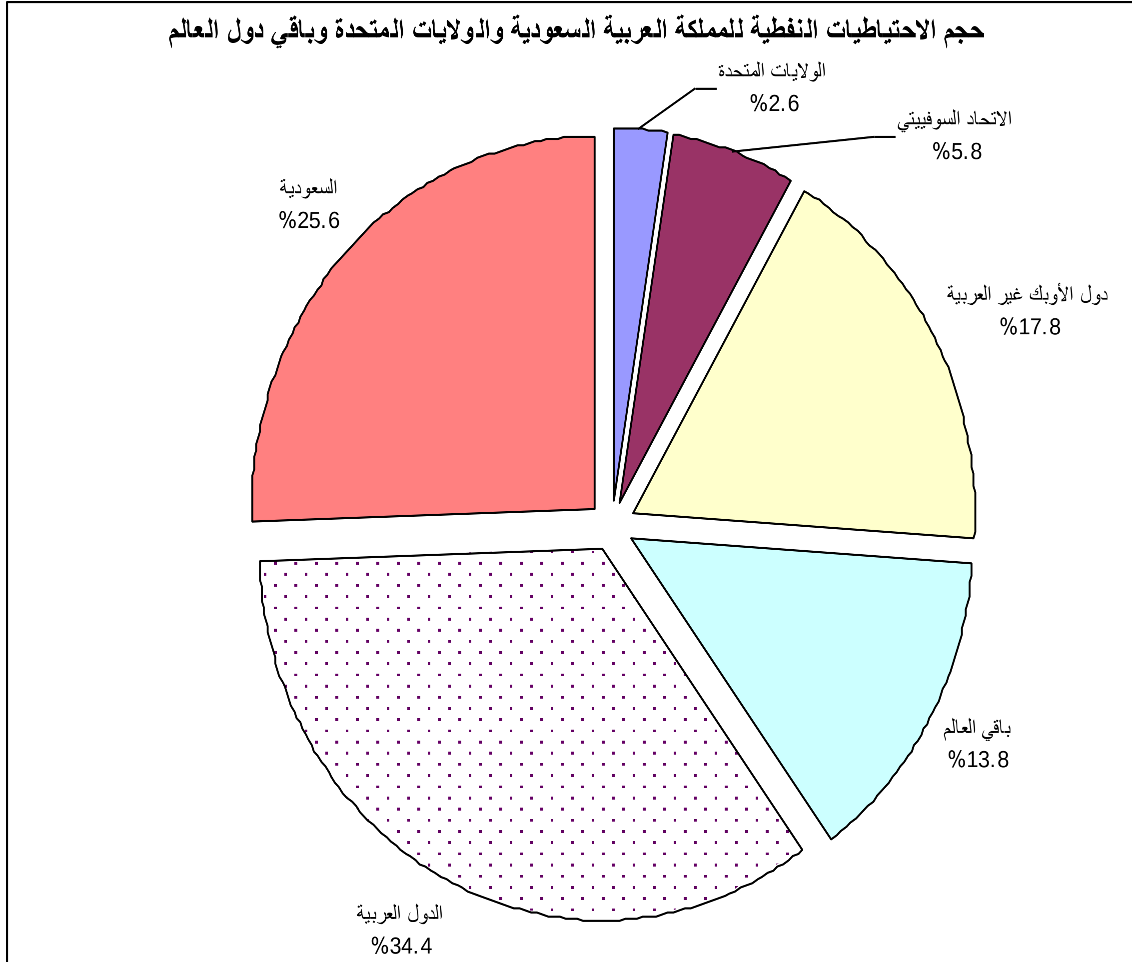
U.S. Transcript, (1974), Secretary of Defense Schlesinger Press conference at the Pentagon, January.

Zunes, Steven, (1993), **The US-GCC Relationship: Its Rise and Potential Fall**, Middle East Policy, Vol.111, No.1, p.107.

الملحق(أ)

حجم الاحتياطيات النفطية للمملكة العربية السعودية

شكل رقم (1)



المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السابع والعشرون، العدد الستون، 1992، ص105

الملحق(ب)

نص قرار الحظر النفطي الذي اتخذته المملكة العربية السعودية

شكل رقم (2)

نص قرار الحظر النفطي الذي اتخذته المملكة العربية السعودية

في أعقاب حرب تشرين الثاني 1973م

المكرم ممثل شركة الزيت العربية المحدودة–الرياض المحترم

بعد التحية:

تعزيزاً لمحادثاتكم مع المسؤولين في هذه الوزارة، حول تنفيذ قرار حكومة صاحب الجلالة القاضي بإيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية فإن على شركتكم إتباع ما يلي بكل دقة:

1 – اعتباراً من تاريخ صدور القرار المذكور في 24 رمضان، 1393هـ–20 أكتوبر 1973 يوقف تصدير الزيت الخام والمنتجات المكررة للولايات المتحدة الأمريكية، بطريق مباشر لها، أو لقواتها المسلحة أو بطريق غير مباشر عن طريق الدول التي تستورد الزيت العربي السعودي، وتقوم بإعادة تصديره كزيت خام أو منتجات مكررة مثل البحرين، ترينيداد، كندا، البهاما، جوام، جزر الأنتير، بورتوريكو، أو أي جهة أخرى.

2 – بالإضافة إلى نسبة التخفيض، المنصوص عليها بكتابنا رقم 754–ز بتاريخ 1393/9/25هـ فإن على شركتكم أن تخفض إنتاجها بما يعادل كمية الصادرات للولايات المتحدة بطريق مباشر أو غير مباشر خلال شهر سبتمبر 1973م.

راجين التقيّد التام، بتنفيذ قرار الحكومة هذا بكل دقة وستكون شركتكم، مسؤولة مسؤولية تامة عن ذلك.

وتقبلوا تحياتنا.

وزير البترول والثروة المعدنية

أحمد زكي يماني

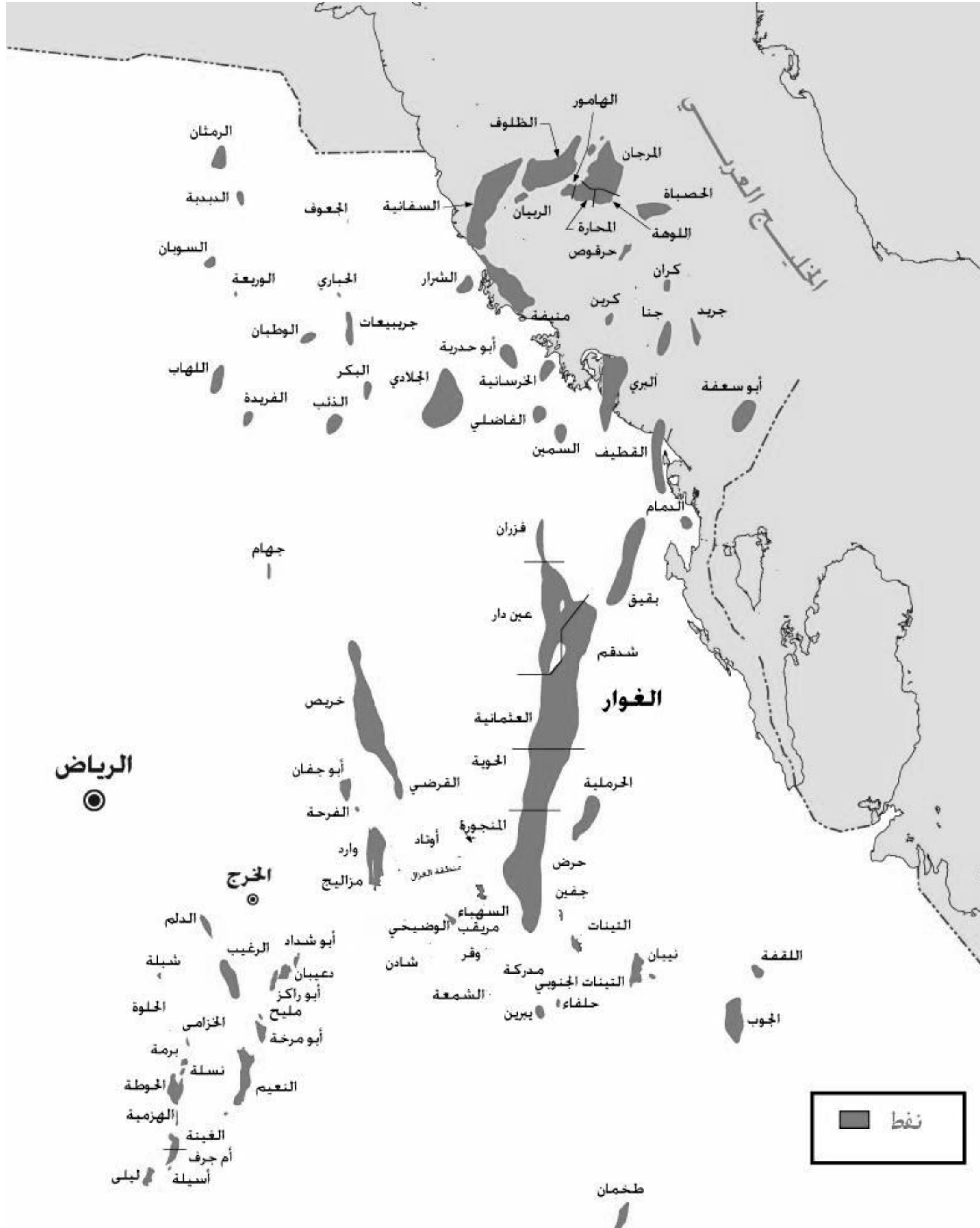
المصدر: الأعظمي، وليد، (1992)، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج**، دار الحكمة، لندن، ص245.

الملحق(ج)

حقول النفط الرئيسية في المملكة العربية السعودية

شكل رقم (3)

حقول النفط الرئيسية في المملكة العربية السعودية



المصدر: العقيل، خالد، 2006، أساسيات الطاقة في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الورقة القطرية للمملكة العربية السعودية، عمان.

الملحق(د)

تقديرات عام 2007م للاحتياطيات النفطية في العالم

شكل رقم (4)
تقديرات عام 2007م للاحتياطيات النفطية في العالم
(مليار برميل)

Réserves prouvées de pétrole dans le monde en 2005 — Source : *Questions internationales* n°24, mars-avril 2007

الاحتياطات البترولية في العالم حتى عام 2005، يبين حجم الكرة الزرقاء يحدد مدى أهمية وضخامة هذا الاحتياطي

السيرة الذاتيّة للباحث

الاسم	فلاح عواد الشراري
الكلية	العلوم الاجتماعية
التخصص	علاقات دولية
السنة	2011
العنوان البريدي	القريات / المملكة العربية السعودية
الهاتف الأرضي	لا يوجد
الهاتف النقال	00966508054442
الفاكس	لا يوجد
البريد الالكتروني	seef@yahoo.com